عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التمويل الأصغر وأثره على التنمية المستدامة في فلسطين

محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ/2021م

التمويل الأصغر وأثره على التنمية المستدامة في فلسطين

إعداد:

محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

بكالوريوس هندسة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا / مصر

إشراف: الدكتور بدر شحدة سعيد حمدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1442هـ/2021م

جـــامـــعة القـــــدس
عمـادة الدراسات العلـيا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

التمويل الأصغر وأثره على التنمية المستدامة في فلسطين

اسم الطالب: محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

الرقم الجامعي: 21812528

إشراف: الدكتور بدر شحدة سعيد حمدان

نوقشت هذه الرسالة وإجيزت بتاريخ: 2021/05/30م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور بدر حمدان التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ثمين هيجاوي التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور علي شاهين التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1442هـ/2021م

إهداء

إلى أصحاب السيرة العطرة، من ضحوا بزهرة شبابهم ليضعونى على طريق الحياة، لأصحاب الفضل الأول في بلوغي هذه الدرجات ... أمي وأبي حفظهما الله

إلى من رافقوني دروب الحياة، من شاركوني تفاصيل الأيام، من أحاطوني بكل إهتمام ... إخواني وأخواتي

إلى من شاركتني طريق الأمل، من أنجبت لي زهور المستقبل ... زوجتي العزيزة

إلى زينة الحياة الدنيا، وشمس أيام حياتي ... أبنائي الأحبة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع

الباحث/ محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

إقرار

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

التاريخ: 2021/05/30م

شكر وعرفان

الحمد والشكر والمّنة لله ﷻ أولا وأخيرًا الذي أعانني ووفقني إلى إتمام هذه الدراسة، الحمد لله حمداً طيباً طاهراً مباركاً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وكمال صفاته، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ومن وسار على هديه وخطاه إلى يوم أن نلقاه ثم أما بعد:

أتقدم بكل عبارات الحب، والشكر والتقدير، إلى المخلصين الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فكانوا رسلاً للعلم، وحملوا الأمانة بصدق وإخلاص، إلى من أمدني بعلمه، وقدم لي النصيحة، وساعدني في إتمام هذه الدراسة، أتقدم خاصاً بالشكر والتقدير **للدكتور بدر حمدان**، الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، ومنحني من وقته وجهده واهتمامه وتوجيهه وإرشاده طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الفضل في إتمامها وإخراجها إلى النور.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام **الدكتور/ علي شاهين مناقش خارجي، والدكتور/ ثمين هيجاوي مناقش داخلي**، اللذين تفضلا وتكرما وقبلا مناقشة هذه الرسالة، وإبداء آرائهما أسهم في تجويد هذا العمل وتحسينه، ليظهر في أحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للصرح الأكاديمي الشامخ، وحاضنة البحث العلمي جامعة القدس العريقة، وبالذات عمادة الدراسات العليا، والأساتذة الكرام من الهيئة التدريسية الذين لم يبخلوا بعلمهم وخبراتهم، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وعلى رأسهم **الدكتورة تهاني جفال**، ولا أنسى أن أذكر من كان سبباً لدراستي الماجستير، من هو بمثابة الأخ الأكبر، **رأفت علي المجدلاوي "أبو علي"**.

وختاما ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ محمد عبد الحفيظ محمد وليد الهور

مصطلحات الدراسة:

1. التمويل الأصغر:

يعرف التمويل الأصغر بأنه أحد المنتجات الجديدة في التفكير التنموي وصناعة السياسات، وهو خليط من الإصلاحات الصناعية والمالية والمؤسسية في السيناريو الحالي لتنمية الاقتصاد بالنسبة للدول النامية وقد جاء كطفرة في فلسفة وممارسات القضاء على الفقر والحد من البطالة والتمكين الاقتصادي والنمو الشامل، فمؤسسات التمويل لديها القدرة والمسؤولية على تمكين الفئات الأكثر تضرراً مثل النساء والأطفال والشباب ومزارعي الريف والبدو والعشوائيات، وأن تسمح للأفراد غير النشطين اقتصاديا أن يخلقوا هياكل أساسية للمجتمع الذي يقيمون فيه من خلال توسط اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي وأخلاقي وإداري (صلى، 2017).

2. التنمية المستدامة:

هي عبارة عن التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل (عماري، 2008).

3. الفقراء النشطين اقتصادياً:

يطلق مصطلح الفقراء النشطين اقتصادياً على غير المعوزين الذين لديهم ما يلزم من الدخل والمهارة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل جزئي، ويشمل هذه المصطلح كل من أصحاب المشاريع متناهية الصغر والفئات المهمشة من الفقراء الذين يعملون بوظائف بأجر متدني ولا سيما النساء منهم، وغير القادرين على الوصول للنظام المالي الرسمي (درويش وجرادي، 2017).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة (2013-2020)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي من خلال بناء نموذجين النموذج الأول لقياس أثر التمويل الأصغر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، اما النموذج الثاني لقياس أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، واستخدمت الدارسة بيانات السلاسل الزمنية وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وقد تم استخدام طريقة تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لتقدير أثر التمويل الأصغر في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتم استخدام نموذج الشعاع الذاتي (VAR) لتقدير أثر التمويل الأصغر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين، باستخدام برنامج (Eviews11).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، وعدد المقترضين في فلسطين) مع البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين، وجود علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين) وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين وكانت الفترة اللازمة للتعديل تحتاج 0.35 من السنة. ووجود أثر لكل من إجمالي محفظة التمويل الأصغر، وعدد المقترضين في فلسطين في التنمية المستدامة.

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي مواصلة التمويل والدعم للمشروعات الصغرى والمتوسطة للتغلب على العقبات التي تواجه المشروعات في فلسطين وإيجاد أدوات تسويقية للمنتجات والخدمات والتي من شأنها تحقيق الاستدامة لهذه المشروعات.

Microfinance and its impact on sustainable development in Palestine

Prepared by: Mohammed Abd Alhafeeth Mohammed Walidalhor

Supervisor: Dr. Bader Shehda said hamdan

Abstract:

The study aimed to measure the impact of microfinance on sustainable development in Palestine during the period from "2013 to 2020". The study used the descriptive analytical approach and the measurable approach through two models, the first is to test the impact of microfinance on the economic aspect of the sustainable development, while the second model is to test the impact of microfinance on the social aspect of sustainable development. The study used the time chains data which concluded that contain the economic changes on the unit root, which means unstable through time and the changes became stable post the first variation. Also the vector error correction model (VECM) was used to estimate the impact of microfinance on economic aspect of sustainable development. In addition, to use the vector autoregressive model (VAR) to estimate the impact of microfinance on the social aspect of sustainable development in Palestine using (Eviews11) program.

The study concluded with a set of results, the most important is the existence of a long term relationship between the independent variables (total sum of microfinance portfolio and the number of borrowers in Palestine) and economic and social aspect of sustainable development in Palestine. Also there is a short and long term correlation between the independent variables (total sum of microfinance portfolio and the active borrowers) and the economic aspect of the sustainable development in Palestine in which the period needed to modify was 0.35% of year. Also there is an impact for each of the total sum of microfinance portfolio and active borrowers of Palestine on the sustainable development.

On the light of the previous results, the study recommends to continue funding and support of small and medium enterprises to overcome the obstacles facing projects in Palestine and also to find marketing and promotion tools for products and services that would achieve sustainability for these projects.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهد العالم مؤخراً اهتمام متزايد بالتمويل الأصغر باعتباره أحد الأدوات الهامة لمكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي لفقراء العالم لما يمتاز به من مرونة وسهولة للوصول للفئات المهمشة والتي قد لا تستطيع الاستفادة من الخدمات التقليدية للمؤسسات والبنوك المصرفية التقليدية، ليشكل بذلك التمويل الأصغر الجسر الناقل لهذه الفئات من مستنقع الفقر والعوز إلى حاضنة التمكين الاقتصادي. وليشكل في نفس الوقت نواة يمكن البناء عليها واستثمارها لخلق مشاريع متناهية الصغر يكون لها دور فاعل وهام في الاقتصاد.

وكما قال السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفي أنان في يناير من العام 2005، إن إعلان عام 2005 العام الدولي للإقراض الأصغر يؤكد أهمية التمويل الأصغر كجزء لا يتجزء من جهودنا المشتركة لتحقيق أهداف الألفية التنموية، حيث تساعد الإتاحة المستمرة للتمويل الأصغر على الحد من الفقر من خلال توليد الدخل، وخلق فرص عمل ومنح الأطفال فرصة الذهاب إلى المدرسة، ومساعدة الأسر في الحصول على رعاية صحية وتمكين الأفراد من اختيار أفضل السبل الممكنة للإيفاء باحتياجاتهم. ومعا

يمكننا، بل يجب علينا أن نبني قطاعات مالية شاملة تساعد الناس على تحسين مستوى معيشتهم (أور وآخرون،2005).

فبحسب عبد الكريم وآخرون(2013)، تشكل المشاريع والمنشآت الصغيرة النسبة الأكبر من عدد المنشآت العاملة في معظم الدول، ويعتبر وجودها من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد، فهي القاعدة لنشاط المنشآت الاقتصادية الكبيرة، من خلال العلاقة التبادلية التي تجمعهما، وهي المحرك الأساسي لعجلة النمو وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل وتوليد دخل لشريحة واسعة من الأفراد والأسر وتضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وفي توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وتفعيل مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي، وتعزيز الصادرات وإحلال الواردات.

وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على التطور يكتسبان أهمية خاصة للكثير من الاقتصاديات، لاسيما الناشئة منها والتي تعاني من صعوبات وتحديات كبيرة نسبياً ليس أقلها ارتفاع معدلات البطالة والفقر وسوء توزيع الثروة والدخل وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن الانطباع السائد في الصورة الذهنية العامة أن البنوك والشركات العاملة في مجال الإقراض والتمويل بكافة أشكاله وأنواعه ماهي إلا أنشطة تنخرط لهدف تعظيم الأرباح وتحقيق مكاسب مادية بعيداً عن الدور التنموي الذي تقوم به هذه البنوك والشركات من خلال البرامج المتنوعة التي تقدمها، لذلك كان لابد من الخروج من الصورة النمطية لموضوع التمويل والإقراض بشكل عام، والتمويل الأصغر بشكل خاص، حيث يشكل قلة الوعي بطبيعة التمويل لأصغر وصعوبة النظر إلى هذا القطاع بعين الاستمرارية، يشكل التحدي الأبرز.

وفي ذات السياق، فإن الاهتمام بالتمويل الأصغر وتوجيهه لتمكين الشباب والأسر الفقيرة ومساعدتهم على خلق مشاريع منتجة يكون له دور مهم في وقت تعجز فيه الدول النامية عن توفير فرص عمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام على حد سواء، وهذا ينسحب على الحالة الفلسطينية في ظل التحديات التي تفرضها خصوصية الحالة الفلسطينية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية مروراً بالانقسام الجغرافي والسياسي ويضاف إليه الحصار والتضيق الذي يفرضه الاحتلال على قطاع غزة لتكون التجاذبات الإقليمية والدولية هي الأخرى لها دور في تشكيل حالة فريدة من نوعها تتعدد الأطراف الفاعلة في الاستقرار من عدمه للبيئة العامة لفلسطين.

لذلك ركزت الدراسة على قياس أثر التمويل الأصغر في التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من خلال شركات ومؤسسات التمويل العاملة في فلسطين والمرخصة من سلطة النقد الفلسطينية والتي تدرجت من ستة شركات بداية العام 2013 تعمل من خلال 50 فرع ومكتب، ليبلغ عددها حتى نهاية العام 2020 ثمانية شركات بإجمالي 100 مكتب وفرع. في حين كانت تقدم خدماتها لقرابة 41 ألف مقترض نشط بمحفظة إجمالية قيمتها 79.3 مليون دولار في العام 2013، لتصبح تقدم خدماتها لما يقارب 74 ألف مقترض نشط بمحفظة إجمالية ببلغ 265.2 مليون دولار أمريكي حتى نهاية العام 2020.

2.1 مشكلة الدراسة

تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك سعياً منها لتحقيق احتياجات مواطنيها والحفاظ على المقدرات والموارد المستقبلية، وهنالك دول حققت نمواً والبعض منها أخفق في ذلك. وحيث أن هناك طلب قوي على الخدمات المالية التجارية الصغيرة، تجدر الإشارة لوجود فجوة بين العرض والطلب في التمويل الأصغر بين الفقراء النشطين اقتصادياً في العالم النامي. تساعد هذه الخدمات المالية وغيرها الأشخاص ذوي الدخل المنخفض على تحسين إدارة شؤون الأسرة، وزيادة الإنتاجية، وتدفقات الدخل السلس وتكاليف الاستهلاك، وتوسيع وتنويع أعمالهم التجارية الصغيرة، وزيادة دخلهم.

فالشركات العاملة في مجال خدمات التمويل بشكل عام والتمويل الأصغر بجميع أشكاله عادة ما تستهدف من خلال نشاطها التجاري بالمقام الأول تعظيم الأرباح وتحقيق المكاسب الخاصة والتي تعود بالنفع على مقدمي هذا النوع من الخدمات، في حين أنه ومع القليل من الجهد يمكن أن يسهم هذا النوع من الأنشطة التجارية في لعب دور تنموي وفاعل يمكن من خلاله استهداف الفقراء النشطين اقتصادياً لإحداث فرق في حياتهم من خلال محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة والحصول على الرعاية الصحية وزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد وتمكين المستفيدين من هذه الخدمات من الإيفاء باحتياجاتهم، وهذا بدوره يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من هنا جاءت الدراسة للتعرف على الأثر والذي من خلاله يلبي التمويل الأصغر أهداف التنمية المستدامة، والتي هي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب

الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر التمويل الأصغر في التنمية المستدامة بفلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة

إن المبرر لدراسة أثر التمويل الأصغر في التنمية المستدامة في فلسطين تظهر من خلال ما ستقدمه من قراءات ومعطيات حول حجم وطبيعة التمويل الأصغر وما يترتب عليه من أثر على الحالة الاقتصادية للفئات المستفيدة ومدى الإسهام في إحداث تحريك وكسر لحالة الجمود التي تخلفها التقلبات السياسية والاقتصادية في فلسطين وتحقق اختراقات متعددة الجوانب في عملية التنمية المستدامة على صعيد القواعد الشعبية المتمثلة بالفئات المهمشة والفقراء النشطين اقتصادياً، والذين يستفيدون من مثل هذه التمويلات متناهية الصغر. ففي مثل هذه الظروف والتي تحيط بفلسطين، يشكل التمويل الأصغر ملاذاً أمناً ليس فقط للفئات المهمشة والفقيرة بل زاد حجم الطلب عليها نتيجة الأثر الذي ترتب على الطبقة الوسطى والتي يمثل غالبيتها موظفي القطاع العام والذي يبلغ تعدادهم في فلسطين وبحسب ديوان الموظفين العام (ديوان الموظفين العام، 2017) ما يزيد عن 89 ألف موظف بحسب أخر البيانات المتوفرة، حيث طالتهم وبشكل مباشر آثار التجاذبات السياسية بين حركتي فتح وحماس والتي وصلت حد الانقسام وما ترتب عليه من تبعات طالت رواتب هؤلاء الموظفين ليحد من قدرتهم الشرائية وبالتالي الضعف العام للأسواق بالإضافة لتوقف حركة التوظيف العام لينسحب هذا التوقف على القطاع الخاص أيضاً لتتفاقم أزمة البطالة وترتفع معدلات الفقر بين العاطلين عن العمل حيث كانت معدلات الفقر في قطاع غزة للعام 2006 قبل الانقسام الفلسطيني كانت تبلغ 50.7% لترتفع وبحسب أخر الإحصاءات المتوفرة من المركز الفلسطيني للإحصاء للعام 2017 لتصل إلى 53%. من هنا كان التوجه للتركيز على دور التمويل الأصغر ودوره في خلق فرص عمل في ظل هذه الظروف وتأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تشكل دعامة للمشاريع المتوسطة والكبيرة من خلال ما توفره من عمالة متدربة تتمتع بالخبرات وتزويد هذه المنشآت ببعض المواد الخام والمواد الأولية بتكلفة أقل تمكنها من العمل من جانب ومن جانب أخر شكلت نافذة جديدة لتسويق منتجاتها داخل الأسواق بطرق فردية من خلال نقاط البيع على الطرقات ومن داخل المنازل دون أن تترتب على أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر تكاليف إضافية مثل الإيجارات والتراخيص والضرائب وغير ذلك، لتصبح المشاريع الصغيرة والناشئة من

خلال التمويل الأصغر دافع لعجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة نتيجة قدرتها على التكيف والتغلب على التقلبات التي تطرأ على البيئة الحاضنة. من هنا كان لابد من البحث في المتطلبات التي تزيد من فاعلية وكفاءة برامج التمويل الاصغر والتي تجعل منها دعامة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإنه من بين العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- البحث في سبل تعزيز دور برامج التمويل الأصغر والدفع بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة.
- إظهار مدى مرونة عمل برامج التمويل الأصغر وفاعليته في بيئة غير مستقرة.
- تشكيل الدراية والمعرفة حول آليات عمل قطاع التمويل الأصغر وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة.
- لفت أنظار الجهات الفاعلة وصانعي القرار لهذا القطاع الحيوي وإزالة العراقيل والتحديات التي تواجه تطور وتنمية هذا النوع من المشاريع والعمل على تطويره.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. دراسة واقع التمويل الأصغر في فلسطين.
2. التركيز على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.
3. معرفة أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين.
4. تقديم التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تعزز من أهمية ودور التمويل الأصغر في التنمية المستدامة في فلسطين.

5.1 تساؤلات الدراسة

بناء على ما تقدم ولكي تتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تتمحور حوله الدراسة وتوضيح كافة جوانبه بوضوح كان لابد من تفكيكه لمجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما واقع التمويل الأصغر في فلسطين؟
2. ما مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟

3. ما أثر التمويل الأصغر على البعد الاقتصادي في فلسطين؟
4. ما أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي في فلسطين؟

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الأصغر والتنمية المستدامة في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين.

ويتفرع من الفرضيات الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الأصغر على البعد الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الأصغر على البعد الاجتماعي والصحي لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

7.1 حدود الدراسة

الحد الموضوعي: يقوم هذا البحث بدراسة أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين.

الحد الزماني: جرى إعداد هذه الدراسة للبحث خلال العام الدراسي 2020/2013م.

الحد المكاني: فلسطين

8.1 محددات ومعوقات الدراسة

- عدم الإفصاح الكامل من قبل مؤسسات وشركات التمويل الأصغر عن بياناتها.
- ندرة البيانات المتوفرة والتي فرضت على الباحث دراسة أثر التمويل الأصغر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي دون البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- الحالة الاستثنائية لبيئة فلسطين وسرعة تقلب المتغيرات السياسية والاقتصادية مما يشكل ضبابية في رؤية مستقبل هذه المجال.

- الانقسام السياسي وما خلفه من عدم وجود مرجعية موحدة.
- جائحة كورونا وما تسببت به من إغلاقات كاملة وجزئية متكررة وفرض قيود على الحركة وما خلفته من أثار سلبية على الاقتصاد بشكل واضح.

9.1 مستلزمات الدراسة وأدواتها

يمكن تعداد مستلزمات الدراسة وحصرها في المراجع التي تم استخدامها، بالإضافة للوثائق والكتب والإحصاءات المدرجة بالملاحق إلى جانب بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني المنشورة من قبل سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تم تحليلها باستخدام نماذج الانحدار، بالإضافة لبعض مواقع الإنترنت التي تم استخدامها كأحد مصادر المعلومات.

10.1 هيكلية الدراسة

الفصل الأول – خلفية الدراسة: في مطلع هذا الفصل تم تقديم مقدمة مفتاحية لما يستعرضه هذا البحث من ثم التعريف بمشكلة الدراسة واستعراض مبرراتها التي تبرز من خلالها أهمية دراسة موضوع أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين والأهداف والتساؤلات التي تطرحها الدراسة، ثم تحديد الفرضيات وحدود الدراسة ومستلزماتها، وأخيرا تم إدراج هيكلية للدراسة.

الفصل الثاني – الإطار النظري والدراسات السابقة: في هذه الفصل تم استعراض الإطار المفاهيمي للمصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، من ثم تلخيص الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة ليتم من خلال هذه الجزئية استخلاص الفجوة والتأكيد على المساهمة المعرفية التي تقدمها هذه الدراسة حيث ساعدت الدراسات السابقة على تشكيل رؤية واضحة تظهر من خلالها مشكلة الدراسة ووضع حلول لها، والربط بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثالث – واقع التمويل الأصغر والتنمية المستدامة في فلسطين: ركز هذا الفصل على البيانات والإحصاءات الخاصة بعدد مؤسسات الإقراض في فلسطين وعدد القروض المقدمة بالإضافة لعدد المستفيدين من القروض وتوزيعها القطاعي، كما تم التركيز على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

الفصل الرابع – منهجية الدراسة و إجراءاتها: ناقش هذا الفصل المنهج القياسي من أجل بناء نموذج قياسي لقياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة (2013م–2020م)،

ليكون المنهج المتبع في هذه الدراسة حيث تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الدراسات السابقة والكتب والمراجع وبعض المواقع الإلكترونية بالإضافة لبعض الوثائق ذات الصلة، وما تم نشره من بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني على موقع سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي ستسهم بتقديم معلومات ذات أهمية تساعد في موضوع الدراسة.

الفصل الخامس – النتائج ومناقشتها: في هذا الفصل ومن خلال النماذج القياسية، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني وتحليل نتائجها وتسجيلها في قراءات واضحة تعكس نسب هذه النتائج وعلاقتها بالأسئلة والفروض التي وضعتها الدراسة بشكل مسبق.

النتائج والتوصيات: يستعرض هنا النتائج التي خرجت بها الدراسة وتم تنفيذ إجراءاتها ومنهجيتها، والتوصيات التي تساعد على حل المشكلة الأساسية وهي تحديد المتطلبات اللازم توافرها في التمويل الأصغر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

1.1.2. مقدمة:

يتناول هذا المبحث التمويل الأصغر مفهومه، أنواعه، مع التركيز على أغراض التمويل الأصغر والخصائص التي يتميز بها التمويل الأصغر، من ثم تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الناجحة في التمويل الأصغر، وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً.

2.1.2. مفهوم التمويل الأصغر:

يُعرف التمويل بمفهومه البسيط جداً كما عرفه (الأنصاري، 2017)، على أنه حصول الأفراد والشركات على الأموال من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية. وعادة ما يلجأ الأفراد والشركات التجارية للحصول على التمويل عند حدوث عجز في السيولة النقدية لدى المستفيدين من التمويل، بسبب تجاوز الإنفاق حدود ما هو متوفر من السيولة، والمتمثلة مصادرها بالنسبة للأفراد بشكل أساسي في الرواتب ولربما في دخول أخرى (مثل عوائد بيع وأرباح أسهم أو بيع عقارات ..إلخ)، وللشركات في أبسط أنواعها الإيرادات التي تُحصل من المبيعات النقدية وتسديدات العملاء المدينون

وإلى غير ذلك. ومن بين المستفيدين من التمويل أيضاً إلى جانب الأفراد والشركات، الحكومات (المالية العامة)، والعديد من المنظمات والمؤسسات مثل المؤسسات التعليمية كالمدارس أو المنظمات غير الربحية.

3.1.2. أغراض التمويل:

تنقسم أغراض التمويل لقسمين رئيسيين وهما (الأنصاري، 2017):

- أغراض التمويل للأفراد: يتم التمويل للأفراد من أجل مواجهة ظروف مالية طارئة، شراء سلع معمرة، شراء السيارات والمركبات للاستخدام الشخصي، ترميم العقارات، شراء الوحدات السكنية، أغراض صحية، أغراض تعليمية، سفر وسياحة بالإضافة لأغراض أخرى.
- أغراض التمويل للشركات: تذهب الشركات للاقتراض والحصول على التمويل من أجل تمويل مصاريف التأسيس، تمويل رأس المال العامل، تمويل التوسعات الرأسية والأفقية، سد فجوة العجز بقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى تمويل عمليات الاستحواذ والاندماج.

4.1.2. تعريف القرض:

تُعرَّف القروض بأنّها عبارة عن اتّفاقٍ مكتوبٍ بين مجموعةٍ من الأطراف، ويشمل نقل ملكيّة شيءٍ ما من الطرف الأوّل إلى الطّرف الثاني، مقابلَ الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترةٍ زمنيّةٍ يتمُّ الاتّفاق عليها مُسبَقاً، وتُسدَّد قيمة القرض بناءً على مبالغ ماليّةٍ يُطلَق عليها اسم المبلغ المقطوع، ويُحدَّد لها تاريخ معيَّن يُسمّى تاريخ الاستحقاق، حيث يجب فيه تزويد الطّرف الأول بقيمةٍ معيّنةٍ من المبلغ الماليّ، وقد يكون كلا الطّرفين أو أحدهما أشخاصاً عاديّين، أو مؤسّساتٍ خدميّةً، أو تجاريّةً، أو مالية (جابر، 2018).

5.1.2. أنواع القروض:

تختلف وتتنوع القروض باختلاف الغرض والهدف منها، فنجد أن كل نوع يحقق الهدف منه بطريقة مختلفة تتناسب مع الغرض الرئيس منه، وعليه يمكن أن تصنف القروض على النحو التالي:

- القروض الشخصية: هي من أكثر أنواع القروض استخداماً، وتُقدِّمها المؤسّسات الماليّة؛ وتحديداً البنوك، وتكون هذه القروض في الغالب مبلغاً من المال مُقدّما للأفراد، مقابل تقديمهم مجموعةً

من الضّمانات إلى البنك الذي سيقدّم القرض، وفيها يجب التّحقق من طبيعة الدّخل الشخصيّ للفرد، وأيّ إثباتٍ ماليٍّ لقيمة أصولٍ غير متداولةٍ (Curtis, 2017).

- بطاقات الائتمان: بطاقات الائتمان هي نوع من أنواع القروض، وترتبط بوجود حسابٍ بنكيٍّ خاصٍّ بصاحب البطاقة، ولكلّ بطاقةٍ ائتمانيّةٍ سقفٌ معيّن من المال، يسمح لحاملها بصرف مبالغ ماليّةٍ منها، وتُسدَّد قيمة المبلغ الماليّ الإجماليّ الخاصّ ببطاقة الائتمان في تاريخ استحقاقٍ لاحقٍ، وتوافق البنوك على منح الأفراد بطاقاتِ الائتمان في فترةٍ زمنيّةٍ قصيرةٍ غالباً، ولكنّها تعتمد على استخدام سعر فائدةٍ مرتفعٍ مقارنةً بالقروض الشخصيّة؛ إذ يصل سعر الفائدة المترتّب على بطاقة الائتمان إلى ضعف سعر الفائدة الخاصّ بالقرض الشخصيّ (Curtis, 2017).
- القروض حسب درجة الضمان: ينقسم هذا النوع من القروض إلى قسمين وهما (جابر، 2018):

1. القروض المضمونة: هي القروض التي يجب تقديم ضمانٍ معيّنٍ إلى الجهة التي تمنحها، مقابل الحصول عليها، ولا تُعطّى القرض دون تقديم الضّمان؛ الذي يُعدّ وسيلةً مضمونةً لتحصيل القيمة الماليّة، عن طريق السّيطرة عليه والتحكُّم فيه؛ من أجل استعادة قيمة القرض.
2. القروض غير المضمونة: هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أيّة ضمانات، ولكن يقابلها فرض نسبةٍ عاليةٍ من الفائدة على القيمة الإجماليّة للقرض، حيث يجب تقديم وثائق خاصّة بطبيعة الدّخل الفرديّ؛ وذلك لضمان الحقوق القانونيّة للبنك؛ ممّا يساهم في استعادة قيمة القرض، عن طريق استخدام الوسائل والطُّرق القضائيّة.

- قروض العقارات: قروض العقارات هي القروض التي يُقدّمها البنك مقابل الحصول على رهنٍ عقاريٍّ؛ أيّ أن يظلَّ العقار التّابع لقيمة القرض مرهوناً للبنك، إلى أن يسدِّد المُقترض صاحب العقار قيمة القرض كاملاً؛ حتى ينتقل العقار المرهون من ملكيّة البنك، ويصبح ضمن الملكيّة القانونيّة الخاصّة لصاحبه، فيحصلُ عليه رسميّاً بناءً على تنازلٍ مُقدّمٍ من البنك. ساعدت فكرة القروض العقاريّة العديد من الأشخاص على شراء المنازل والشُّقق؛ بالاعتماد على تقسيط قيمتها عن طريق البنوك التجاريّة المتنوّعة، والتي تقدّم العديد من الأفكار الماليّة، بهدف تشجيع الأفراد على شراء العقارات عن طريقها (جابر، 2018).
- القروض حسب المدة الزمنية: ينقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أقسام وهي (Gale,2007):

1. القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تشمل على الالتزامات البسيطة، ويحصل عليها الأفراد مقابل شراء بعض الأشياء، أو دفع مبالغ منخفضة القيمة؛ لذلك تصل فترة سداد هذه القروض إلى أقلّ من سنةٍ ماليّةٍ واحدةٍ، ومن الأمثلة عليها: القروض التجاريّة التي تتضمّن الحصول على سيولةٍ ماليّةٍ من البنك؛ لشراء بضاعةٍ، أو تسديد بعض الفواتير المتراكِمة على التّجار.
2. القروض متوسطة الأجل: هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسّطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنيّة الخاصّة بسدادها بين سنةٍ وخمس سنواتٍ، ويستخدم الأفراد هذا النوع من القروض غالباً؛ من أجل شراء السيّارات، أو الأثاث المنزليّ، أو تجهيز المكاتب الشخصيّة، وغيرها من الأشياء الأخرى.
3. القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنواتٍ، وتشمل عادةً القروضَ التي يتمُّ تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتّب عليها العديد من الالتزامات القانونيّة، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافّةً.

6.1.2. تعريف التمويل الأصغر:

ليس هناك مفهوم موحد ومستقر عليه للعمل دولياً للتمويل الأصغر أو الصغير أو متناهي الصغر، كما لا يوجد معايير متفق عليها لتصنيف القروض من حيث حجمها صغيرة وصغرى ومتناهية الصغر. إلا أن بعد النظم تضع معايير محددة للمفهوم، فمثلا منها ما يربط مفهوم الإقراض الصغير بحجم المنشأة وتصنيفها، ومنها ما يضع حداً أقصى لقيمة القرض على اعتبار أنه ائتمان صغير، ومنها ما يضبط المفهوم بشكل دقيق بالتمييز بين التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر والفقير النشط والفقير غير النشط اقتصادياً، ومنها ما لا يضع أية معايير وإنما يسند المفهوم إلى مؤسسته. تعتبر فلسطين من البلدان التي لم تحدد مفهوم الإقراض الصغير أو الأصغر كما لم تضع معايير رسمية لتصنيف القروض أو حتى المنشآت لتبقى المؤسسة أو الجهة المزودة للخدمة هي المعيار المحدد لنوع التمويل (دودين، 2013).

وقد عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم (Khan., 2008).

وقد عرف (صلى، 2017) التمويل الأصغر بأنه أحد المنتجات الجديدة في التفكير التنموي وصناعة السياسات، وهو خليط من الإصلاحات الصناعية والمالية والمؤسسية في السيناريو الحالي لتنمية الاقتصاد بالنسبة للدول النامية وقد جاء كطفرة في فلسفة وممارسات القضاء على الفقر والحد من البطالة والتمكين الاقتصادي والنمو الشامل، فمؤسسات التمويل لديها القدرة والمسؤولية على تمكين الفئات الأكثر تضرراً مثل النساء والأطفال والشباب ومزارعي الريف والبدو والعشوائيات، وأن تسمح للأفراد غير النشطين اقتصادياً أن يخلقوا هياكل أساسية للمجتمع الذي يقيمون فيه من خلال توسط اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي وأخلاقي وإداري.

أما البنك الدولي فيعرفه في التقرير السنوي للعام 2005 والصادر عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على أنه خدمات مصرفية للأفراد تتاح لذوي الدخول المنخفضة الذين يشكّلون عملاء يمكن الاعتماد عليهم ويتسمون بالذكاء، والأشخاص الذين يدفعون مقابل ما يحصلون عليه من خدمات لأنهم يقدرونها، وكذلك الأشخاص الجادون في أعمالهم. وهذه الخدمات هي نفس الخدمات التي تقدمها البنوك من قروض، وتسهيلات الإيداع، وتحويل الأموال (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التقرير السنوي 2005).

كما ويعتبر مصطلح التمويل الأصغر Microfinance أو الإقراض الأصغر Microcredit من المصطلحات التي أصبحت تواجه الباحثين في مجال التمويل أو في مجال التنمية، لما لهذا المجال من أهمية كبرى في مكافحة الفقر. فالتمويل الأصغر أو الإقراض الأصغر أصبح من أهم عناصر التنمية، وعلى أجندة سياسات الدعم لأغلب الجهات والدول المانحة كوسيلة لدعم الفقراء في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في دول العالم الثالث، بينما يؤكد العديد من الباحثين بأن الإقراض الأصغر يعتبر من الأدوات القوية المستخدمة لقهر الفقر (Hauge,1999) (Simanowitz & Walter, 2002) (Jain& Moore,2003).

مما سبق يعرف الباحث التمويل الأصغر بأنه عبارة عن خدمات مالية مصرفية ائتمانية محدودة القيمة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأفراد والأسر من الفقراء النشطين اقتصادياً ذوي الكفاءة في توظيف

هذه الخدمات بهدف تعزيز فرصهم في الخروج من دائرة الفقر والعوز وخلق فرص عمل لهم تمكنهم اقتصادياً وتحقق لهم الاستدامة المالية من خلال توظيف أبسط الإمكانات المتاحة.

7.1.2. نشأة التمويل الأصغر:

لا يمكن الجزم تحديداً أين كانت النشأة الأولى لفكرة التمويل الأصغر، ولكن أفادت (Robinson,2001) بأن أشهر نماذج الإقراض الأصغر المعروفة هو نهج إقراض الفقر الذي ابتكره بنك جرامين في بنجلاديش وأماكن أخرى، وقد جعل هذا النهج العالم يدرك أولاً أن الفقراء يمكن أن يشكلوا مخاطر ائتمانية جيدة. وفي بعض الحالات، أتاح الوصول إلى المقترضين الفقراء على نطاق واسع، لا سيما في بنغلاديش. وقد كان هنالك كان العديد من المؤسسات والعديد من الأشخاص مسؤولين عن المساهمات المبتكرة واسعة النطاق التي بُني عليها نموذج التمويل الأصغر التجاري الجديد. بدءًا من السبعينيات، ظهرت مؤسسات متناثرة في أجزاء مختلفة من العالم بدأت في تطوير برامج التمويل الأصغر التجارية، وعلى الرغم من اختلاف البرامج، إلا أن المبادئ الأساسية كانت متشابهة. تدريجياً، حدث تحول في النموذج من تقديم الائتمان المدعوم من الحكومة أو المانحين إلى تطوير وسطاء ماليين مستدامين يستحوذون على المدخرات المحلية، والوصول إلى التمويل التجاري، وإقراض هذه الأموال للمقترضين ذوي الدخل المنخفض بمعدلات الفائدة التي تمكن من استرداد التكلفة الكاملة والاكتفاء الذاتي المؤسسي.

وبحسب (Robinson,2001) فقد تطورت ثورة التمويل الأصغر في الثمانينيات (قبل أن يكون لها اسم) ونشأت في التسعينيات. حدث ذلك عندما تم الجمع بين العديد من التطورات التي حدثت في العقود السابقة في معرفة السوق، وطرق الإقراض، وتعبئة المدخرات مع نهج تجاري للوساطة المالية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، مما يجعل التمويل الأصغر للقطاع الرسمي المستدام مالياً ممكناً. تطلبت أيضًا تطوير الهياكل التنظيمية والموارد الإدارية القادرة على تقديم خدمات التمويل الأصغر بشكل مربح في جميع أنحاء البلاد، حدث لأول مرة في إندونيسيا في الثمانينيات ثم في بوليفيا في منتصف التسعينيات.

وأكد أيضا (Aghion, Morduch, 2007)، بأن تجربة بنك جرامين الذي قام بتأسيسه عالم الاقتصاد البنغلادشي محمد يونس، تعتبر هي البداية للإقراض الأصغر حيث بلغ عدد المستفيدين منه نهاية عام 2002 حوالي 2.4 مليون مستفيد في بنجلاديش، معظمهم من النساء. وبحسب (Ford Foundation, 2006)، يعد بنك جرامين أول مؤسسة بنكية تمنح قروضاً بضمانات معقولة على مدى الخمسة

والعشرين عاماً الماضية. أما الآن فيوجد على الساحة أكثر من عشرة آلاف منظمة تتعامل في الإقراض الأصغر كوسيلة للحد من الفقر.

ويتضح الفرق بين أسلوب عمل مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك التجارية في كون الأخيرة تركز على قوة الضمانات عند منحها للائتمان، الأمر الذي يعتبر استبعاداً لفئة الفقراء من المشاركة في النشاط الاقتصادي لعدم امتلاكهم أية أصول تصلح لأن تكون ضماناً لما يحصلون عليه من قروض، بالإضافة إلى افتقارهم لحيازة بعض الأموال التي قد تمثل نواة لهم للبدء في أي مشروع صغير (يونس، 2007).

أما الان وبحسب (Robinson,2001) يوجد التمويل الأصغر التجاري في العديد من البلدان، حيث يمر بمراحل مختلفة من التطور. في أكثر أشكالها تقدمًا، في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية الأخرى، يتم تمويل جميع القروض الصغيرة بالكامل من خلال المدخرات والديون التجارية والاستثمارات الربحية والأرباح المحتجزة (في مجموعة متنوعة من الأشكال والمجموعات). ويمكن خدمة جميع المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية، ويمكن استيعاب المقترضين المتكررين أثناء قيامهم بتوسيع منظماتهم والتأهل للحصول على قروض أكبر، ويمكن مساعدة العديد من الفقراء النشطين اقتصاديًا على الخروج من الفقر. بدأت معايير الصناعة للتمويل الأصغر التجاري تتطور في التسعينيات، واندلعت في بعض البلدان منافسة شديدة بين المؤسسات المالية التجارية بهدف جذب أعمال العملاء الفقراء.

ومع ذلك، في معظم البلدان النامية، لا يزال القطاع المالي الرسمي لا يخدم عملاء التمويل الأصغر، ولا يزال الرأي التقليدي القائل بأنه ليس من المهم أو المربح بالنسبة للمؤسسات أن تقدم خدمات مالية تجارية لذوي الدخل المنخفض سائداً على نطاق واسع. الثورة لا تزال في الظهور. وليس من المحتمل حدوث تراجع: نظرًا لوجود طلب هائل على للتمويل الأصغر، لأنه ثبت أنه يمكن تلبية هذا الطلب بشكل مربح على نطاق واسع، ولأن المعلومات حول ربحية تمويل الفقراء النشطين اقتصاديًا قد بدأت في الظهور على نطاق واسع (Aghion, Morduch, 2007).

8.1.2. الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر:

- القروض تكون قصيرة الأجل (غالباً أقل من 12شهر)، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية، ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر.

- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضاً بالتبادل لضمان السداد.
- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل (Khan, 2008).

9.1.2. مزايا التمويل الأصغر:

يضفي التمويل الأصغر العديد من المميزات للمستفيدين من هذا القطاع ومن أهم هذه المزايا:

- **الاستقلالية:** يتيح التمويل الأصغر فرصة للمستفيد من برامجه تحقيق شيء من الاستقلالية وفرصة لتحقيق ما يصبو إليه.
- **التميز:** تسمح برامج التمويل الأصغر لتحقيق أهداف متميزة ومختلفة عن الأخرين باختلاف أفكار المستفيدين من خلال توظيف هذه التمويلات لصالح إقامة مشاريع مدرة للدخل تحقق دخل مضمون للأسر المحتاجة، فهذه تعكس مهارة المستفيد من هذه البرامج في كيفية توظيفها للجمع بين تحقيق أهدافه الاجتماعية والرغبة في الحصول على حياة كريمة.
- **تحقيق الطموحات:** يجد أصحاب الدخل المحدود والفقراء النشطين اقتصادياً ضالتهم في التعبير عن كينونتهم وتحقيق ذواتهم من خلال توظيف واستثمار التمويل الأصغر بمزيج من العمل والحماسة والابداع مما يمنحهم امتلاك استثماراتهم الخاصة التي تمدهم بالشعور بالقوة والتمكين.
- **فرصة لتحقيق الأرباح:** يعد المدخول الذي يتحقق من استثمار التمويل لأصغر من أهم الدوافع لأنشاء المشاريع متناهية الصفر والمشاريع الصغيرة التي تتيح لأصحابها الالتحاق بركب التمكين الاقتصادي وتحقيق مداخيل جيدة.
- **المساهمة المجتمعية:** يتمتع المستفيدين من التمويل الأصغر بالفرصة لممارسة المسؤولية المجتمعية مما يتيح لهم كسب الثقة والاحترام من مجتمعاتهم والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على تقدير وثقة عملائهم الذين يستخدمون مخرجات استثماراتهم الصغيرة والتي يكون لها المردود الإيجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- **خلق فرص عمل جديدة:** ينتمي قطاع التمويل الأصغر لفئة الأعمال التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة لآلاف العاملين حقيقية ومنتجة، من خلال ما تقدمه من فرص للفقراء النشطين

اقتصادياً لإقامة مشاريعهم متناهية الصغر التي توفر لأصحابها فرص عمل مختلفة ومتعددة الأنواع والأشكال في المجتمع الذي يعيشون فيه.

- **دعم وتعزيز الإنتاج الوطني:** يمثل التمويل الأصغر مدخلاً لأنشاء المشاريع متناهية الصغر القادرة على انتاج مواد أولية تستخدم كمدخلات للإنتاج لصناعات محلية مختلفة، مما يجعل من التمويل الأصغر أحد أهم مصادر الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر مدخلات انتاج محلية بالإضافة لمصدر للعمالة والخبرات المحلية الجاهزة للالتحاق بسوق العمل ودفع عجلة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

مما سبق اتضح للباحث أن التمويل الأصغر له دور بارز في الحد من البطالة والفقر ودعم عجلة الإنتاج بالإضافة إلى المساهمة المجتمعية الامر الذي ينعكس على التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يكون للتمويل الأصغر دور وأثر هام في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

10.1.2. تجارب عالمية للتمويل الأصغر:

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة والبارزة في مجال التمويل الأصغر، نذكر منها بعض التجارب التالية:

1.10.1.2. بنك راكيات – إندونيسيا:

بنك راكيات وهو بنك تجاري مملوك للدولة منذ قرن من الزمان، وتم تأسيس بنك راكيات عام 1895م، ويتولى تقليديا مهمة خاصة من الحكومة لتقديم الخدمات المصرفية للمناطق الريفية في إندونيسيا، مع التركيز بشكل خاص على الائتمان الزراعي. يخدم البنك أيضًا جميع قطاعات السوق تقريبًا في الصناعة المصرفية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، والعملاء من الأفراد والشركات. ما جعل البنك معروفًا دوليًا تقديمه الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض. نظرًا لتصميم وحداته التي تقدم قروضًا صغيرة وخدمات ادخار في كل من المناطق الحضرية والريفية، يخدم بنك راكيات عملاء أكثر من أي بنك آخر في إندونيسيا، حيث بلغ عدد فروعه 324 وما يزيد على 3900 وحدة قروية خلال العام 2006م (Maurer, 1999).

إن حجم القرض مرتبط مباشرة بالحاجات، وبتقييم مقدرة المشروع الصغير على الوفاء وبمدى توفر الضمانات التقليدية والبديلة. وحيث انه لا يوجد أي نوع من ضمانات المجموعة، على المقترضين أن

يقدموا ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض. وتكون هذه الضمانات عادة على شكل ارض أو بناء، غير أن الممتلكات الأخرى مثل الدراجة النارية، الدراجات الهوائية أو أية أصول أخرى مثل تعتبر جميعها مقبولة كضمانات بديلة.

وما يميز بنك راكيات عن غيره المنهجية المتبعة في نظام التصنيف المتبع لإحتساب قيمة القرض التالي المقدم للمقترضين الذين يكررون الطلب على قروضه، حيث أن بنك راكيات اعتمد على نوعين من الحوافز لتشجيع المقترضين الوفاء بسداد قروضهم من خلال السياسة التي تعتمد نهج زيادة قيمة القرض التالي في حال عدم حدوث تأخير في عمليات السداد على القرض السابق أو تسجيل حالات لعدم الوفاء في السجل الإنمائي للمقترض، بالإضافة لحافز أخر تمثل في رد جزء من قيمة الفائدة عن القرض للمقترض في حالة تسديد كافة الدفعات في وقتها المحدد. إن اتباع بنك راكيات لهذا النهج الفريد من نوعه اتاحت له الطريق لتصميم واختبار أدوات ادخار جديدة، وبحلول عام 1986 تم تقديم مجموعة من أدوات الادخار التي قدمت لأول مرة على المستوى المحلي والأكثر طلباً لما تتمتع به من الأمان والسهولة والسيولة والسرية وإعادة الدوران. يتمتع المدخرون ذوو الجدارة الائتمانية بإمكانية الوصول إلى القروض، ويمكن للمقترضين المحتملين بناء تصنيفاتهم الائتمانية من خلال المدخرات، ليصبح قادر على التمتع بالاكتفاء الذاتي مما جعل منه نموذج ومرجعية لنهج التمويل الأصغر (Maurer, 1999).

وركز بنك ركيات على الاضطلاع بأفضل الأنشطة المصرفية عن طريق تقديم الخدمات بشكل رئيسي للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم بهدف دعم التنمية الاقتصادية. وتقديم خدمات ممتازة لعملائه من خلال شبكة موزعة على نطاق واسع تدعمها الموارد البشرية المحترفة وإدارة الممارسات الجيدة المتعلقة بحوكمة الشركات. وتقديم الأرباح المثالية للمساهمين. حيث بلغ متوسط نمو المقترضين 3.7% في العام ليصل إجمالي عدد المقترضين إلى 5.3 مليون مقترض في نهاية عام 2006. ونمت محفظة القروض إلى حوالي 3 بليون دولار. وبلغت حسابات المدخرات الذروة تقريبًا، لتنمو بمعدل بلغ 1.23% في العام على مدار الثلاثة أعوام التالية، وتنخفض بنسبة 4.1% عام 2006. لكن الوحدات القروية كان لديها حسابات ادخار بلغت حوالي 31 مليون، مع رصيد ودائع إجمالي بلغ 4.9 بليون دولار في نهاية عام 2006 (إيرا وآخرون، 2007).

2.10.1.2. بنك غرامين – بنغلادش:

يعتبر الكثير من الباحثين في مجال التمويل الأصغر قصة بنك جرامين (القرية) بمثابة شرارة التمويل الأصغر. تأسس بنك جرامين في بنغلادش عام 1976 وبحلول عام 1997 كان لديه محفظة تبلغ 260 مليون دولار مع 2.3 مليون عميل معظمهم من الإناث والريفيون الفقراء جداً. في عام 1997 تم تحصيل المدفوعات المستحقة بنسبة تصل الى 98% حيث كان متوسط الصرف 170 دولار بما يعادل 60% من متوسط دخل الفرد في حينه. وعلى عكس العديد من المشاريع الرامية للتطوير استطاع بنك جرامين من الازدهار وإزالة البؤس عن العملاء والذي سببته السيول والاعاصير والعادات والتقاليد المفروضة على النساء.

يعود النجاح الذي حققه بنك غرامين في بنغلاديش يعود إلى تطبيق منهجية محددة سمحت لبنك غرامين إعطاء قروض متناهية الصغر للفقراء بدون ضمانات تقليدية، تقوم منهجية غرامين على أساس مجموعات من خمسة أعضاء لكل منها ومنظمة ضمن مراكز من حوالي سبعة مجموعات. وعلى جميع أعضاء الفريق أن يتعلموا الإجراءات الأساسية للبنك دون أن يحصلوا على أي تدريب في نشاط أعمالهم. وتعتبر الاجتماعات الدورية للمجموعة متطلب رئيسي إضافة إلى ضرورة ادخار مبالغ صغيرة بشكل دوري كأساس للحصول على القرض.

أن معدل قيمة القرض الممنوح حوالي 100 دولار غير انه بمقدور الأعضاء زيادة حجم القرض مع الزمن وذلك بالاعتماد على التاريخ الائتماني للفرد وللمجموعة. وحيث أن غالبية أعضاء المجموعة من النساء حيث يشكلن 96% من عملاء بنك غرامين، كانت تلك صفة هامة جدا تعتبر إحدى أهم عوامل نجاح منهجية غرامين (Schreiner, 2003).

بشكل غير مسبوق وضع بنك غرامين نظام ضمان غير تقليدي يعتمد على ما يعرف باسم "راس المال الاجتماعي". فبأسلوب المجموعة المطبق من قبل البنك، يؤدي تخلف أحد أعضاء المجموعة إلى فقدان جميع أعضاء المجموعة حق الولوج إلى القروض مما يدفعهم إلى استبعاد من يعرفون بعدم الوفاء، كما ويدفعهم إلى مراقبة أعضاء الفريق في استخدامهم لأموال القرض وان يلزموا المتأخر بالدفع أو حتى التسديد نيابة عنه. وعليه، يقوم المقترضون بالسداد لأنهم يرغبون الاحتفاظ بالمقدرة على الولوج إلى قروض مستقبلية بمبالغ أكبر. أن أسلوب المجموعة، علاوة على انه يخفض تكاليف البنك، له صفات تضمن نسبة السداد المرتفعة.

من الجدير ذكره، فإن بنك غرامين لا يطلب من المقترضين التوقيع على أي مستند قانوني كما لا يعتبر الأعضاء الآخرون ملزمون قانونا بالدفع في حالة تخلف احد أعضاء الفريق. فان الضغوطات الاجتماعية والولوج المستمر للقروض المستقبلية هما من الأسباب والحوافز الرئيسية التي تدفعهم للوفاء.

يعتبر بنك غرامين المدخرات كجزء من منهجية الإقراض الخاصة به. على كل عضو أن يدخر 5% من القرض المستلم ضمن المجموعة. يمثل ذلك مدخرات إلزامية ويعطي للبنك حماية ضد التخلف عن الوفاء. أن ادخار الأعضاء الاختياري ليس بكثير الانتشار بين عملاء غرامين على الرغم من أن البنك بدا بتوفير هذه السلع المالية بسبب ارتفاع الطلب على خدمات الادخار في البلاد(Schreiner, 2003).

3.10.1.2. بنك كومبارتاموس – المكسيك:

يعد بنك كومبارتاموس واحد من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية. وكانت نشأته كإحدى منظمات الشباب المكسيكية التي تم تطويرها بهدف رفع مستوى حياة الفقراء المكسيكيين الذين يعيشون في المجتمعات المهمشة. وانطلق كومبارتاموس ببرنامج قروي مصرفي تجريبي عام 1990 كمنظمة غير حكومية تلقب بـ Compartamos Programa Asociacion. وعمل كومبارتاموس كمنظمة غير حكومية حتى عام 2000. ومع امتلاك قاعدة عملاء بلغ عددها 64000 مقترض في عام 2001، أصبح كومبارتاموس شركة تستهدف الربح كمؤسسة مالية منظمة، المعروفة باسم الجمعية المالية المكسيكية المحدودة SOFOL (Sociedad Financiera de Objecto Limitado)، وتحول إلى بنك تجاري مرخص عام 2006، مع عدد فروع بلغ 187 فرع موزعة على 28 ولاية (إيرا وآخرون، 2007).

كان تمويل كومبارتاموس في البداية نموذجيًا إلى حد ما بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر آنذاك. ففي

السنوات الأولى، تمكنت الإدارة من ضمان التمويل بمبالغ متزايدة من جهات مانحة عديدة، حيث حصل على قرض مبدئي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1990 بمبلغ 50000 دولار، ومنحة مقدمة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمبلغ 150000 دولار بالإضافة إلى قرض ميسر منه بمبلغ 500000 دولار عام 1993، واستثمار أسهم من أحد مؤسسيه، فضلاً عن أموال مستثمرة من قبل فريق الإدارة. وبعد ذلك حصل عام 1996 على منحة كبيرة بمبلغ 2 مليون دولار من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بهدف دعم توسيع نطاقه ودعم جهود بناء القدرات (المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، 2007).

وبحلول عام 1996، اتسم النمو بالقوة وظل كذلك طيلة مدة طرحه للاكتتاب العام. واعتبارًا من عام 1996 حتى 2000، قام كومبارتاموس بتوسيع نطاق قاعدة عملاءه بنسبة 24% في العام كمنظمة غير حكومية، وبلغ متوسط النمو حوالي 46% في العام اعتبارًا من عام 2000 حتى 2006 كشركة مالية منظمة. وبلغ عدد عملاء كومبارتاموس حوالي 600000 بالإضافة إلى محفظة القروض التي بلغت271 مليون دولار بنهاية عام 2006. واتسمت كافة إجراءات الأرباح بالقوة بشكل استثنائي نتيجة لأسعار الفائدة الحقيقة المرتفعة ومعدلات خسائر القروض المنخفضة. وفي نهاية عام 2006، بلغ العائد على حقوق المساهمين 57.53%، بينما بلغ العائد على الأصول 23%. وبلغت مخاطر المحفظة 0.62% ، وبلغ معدل شطب الديون 0.57%.

ومع ذلك، ما يزال كومبارتاموس يواصل الوصول إلى السكان الأشد فقرًا في المكسيك، وبلغ متوسط حجم القرض في نهاية عام 2006 حوالي 440 دولار أو حوالي 45.5% من الدخل القومي الإجمالي للفرد. وتم تركيز القروض على القرى الريفية والأعمال الحرة التي تشتغل بها النساء (98% من العملاء) دون وصول كاف إلى التمويل. وتتنوع قاعدة العملاء على نطاق واسع إقليميًا عبر المكسيك، لكن التركيز الأكبر للعملاء يتواجد في ولايات المكسيك الأشد فقرًا مثل تشيابس وجوريرو وأوكذاكا وفاراكروز. وعلى الرغم من قيام كومبارتاموس بتنويع منتجاته على مر الأعوام، إلا إن برنامج مولد الدخل للنساء بمجموعات تضم 15 امرأة 43 أو يزيد بالإضافة إلى ضمان التكافل، بلغت نسبته حوالي 4.87% من القروض التي يقدمها البنك (إيرا وآخرون، 2007).

وفي يونيو 2006، حصل كومبارتاموس على ترخيص مصرفي تجاري من وزارة المالية والائتمان العام المكسيكية، وغير اسمه إلى بنك كومبارتاموس إس إيه. ويتيح وضع البنك التجاري لكومبارتاموس الاستمرار في تنويع مصادر التمويل وتقديم المنتجات، خاصة القدرة على تعبئة الودائع الادخارية.

وفي 20 أبريل 2007، تم طرح كومبارتاموس للاكتتاب العام من خلال عملية الاكتتاب العام الأولي التي أدرجته في البورصة المكسيكية، وقام أيضًا بطرح أسهم لمستثمري المؤسسات بموجب المادة 144أ من قانون لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية. وكان طرح الأسهم أمر غير عادي في أن البنك لم يحصل في الاكتتاب العام الأولي على عائدات من البيع، وكان هذا الطرح بمثابة طرح ثانوي بنسبة 100% والذي جمع حوالي 474 مليون دولار، وسمح للمساهمين الرئيسيين – الذين أسسوا كومبارتاموس

وأداروه منذ عام 1990 استرداد استثماراتهم والحصول على أرباح كبيرة للغاية (المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، 2007).

11.1.2. الاستفادة من التجارب الناجحة فلسطينياً:

من خلال ما تقدم من تأصيل نظري وسرد لنماذج عالمية ناجحة في مجال التمويل الأصغر، تتضح الأهمية من الاستفادة من هذه التجارب من خلال ما تقدمه من دلائل على وجود دور بارز لعمل هذه المؤسسات في النظام المالي والذي قد يختلف من دولة إلى أخرى. بينما كانت بعض هذه المؤسسات تهدف إلى مساعدة الأفراد الذين يعانون من الفقر وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لهم، كانت مؤسسات أخرى ترى أن دورها يتعدى ذلك إلى المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل، ومن الضروري الانتباه إلى أن عمل هذه المؤسسات لا يقتصر فقط على تقديم التمويل للفقراء النشطين اقتصادياً والمنشآت الصغيرة، بل يمتد لتقديم خدمات وتسهيلات تشمل التأمينات الصحية والادخار وصناديق التقاعد وغيرها من الخدمات المالية المصرفية التي تفتقر لها هذه الفئات من المجتمع الفلسطيني.

مما سبق يرى الباحث: من خلال ما تم استعراضه من تجارب عالمية ناجحة للتمويل أصغر، بأن التمويل الأصغر كان بمثابة القاطرة التي تقود عملية التحول الاقتصادي لتلك البلدان، حيث كانت له القدرة على توفير فرص للعمل ومحاربة البطالة وزيادة الإنتاج وتوفير المنتجات الأولية التي تدخل في الصناعات المتوسطة بما يضمن من رفع كفاءة الإنتاج المحلي ويحقق تنمية اقتصادية حقيقية تنعكس على هذه الدول وتؤتي ثمارها في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية الاقتصادية منها والاجتماعية مثل زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

2.2 التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، أهميتها)

1.2.2. المقدمة:

التنمية المستدامة هي التنمية المتواصلة والمستمرة، حيث تعتبر النمط الحديث للتنمية بما يميزها من خصائص يكون فيها الإنسان هو الهدف والغاية والوسيلة في آن. ويجتمع ذلك مع التأكيد على التوازن البيئي بمختلف أبعاده، والحرص الدائم والمستمر على تحقيق كلاً من تنمية الموارد الطبيعية والموارد البشرية دون الإسراف مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد لتحقيق وتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أسس الارتقاء والمشاركة مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمعات المختلفة.

2.2.2. التطور التاريخي للتنمية والتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير، نظراً إلى الآثار الإيجابية التي تترتّب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك وُضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة (الدويكات، 2016).

تُعتبر التنمية من العناصر الأساسيّة للاستقرار والتقدّم الاجتماعي والإنساني، وإنّ أهم أشكال التنمية هي التنمية البشريّة للإنسان وبالإنسان، للإنسان لنفسه الفاعلة ومعارفه المتغيّرة والمتجدّدة، وقدراته الماهرة، وعقله الذكي والفطن (ضمراوي، 2015).

3.2.2. مفهوم وأبعاد التنمية:

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل، وتعددت أبعاد التنمية إلى ما يلي:

- **التنمية الاقتصادية:** ويرتبط هذا النوع من التنمية بإيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية والتي تتزايد بشكل مستمر.

- **التنمية الاجتماعية:** يَسعى هذا البعد إلى تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكوّنات المجتمع والمتمثلة بالأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصّة والحكومية.
- **التنمية السياسية:** ويُركّز هذا النوع على النظم السياسية التعددية، ويسعى لخلقها في مجتمع ما لتواكب النظم السياسية في الدول المتقدمة سياسياً، وتعمل على تعميق المفاهيم الوطنيّة وترسيخها.
- **التنمية الإدارية:** وتسعى إلي تحقيق التغيّر الفعلي في الهياكل الإداريّة ونُظمها وأساليبها، والتأثير على السلوكيّات البشريّة لتحقيق ما تسعى إليه التنمية بكلّ كفاءة وفاعلية.

4.2.2. الأهداف الإنمائية الألفية:

تبنت منظمة الأمم المتحدة في إطار إعلان الألفية المنبثق عن القمة التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2000، أهداف تنموية اجتماعية، والتي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. واتفقت الدول الأعضاء على جعل سنة 2015 موعدا أقصى لإنجاز هذه الأهداف. وقد تم تبني وثيقة إعلان الألفية دون أي تصويت من طرف البلدان الأعضاء، مما يعني أن هذه الوثيقة والأهداف التي تضمنتها ليست ملزمة من الوجهة القانونية (الجزيرة، 2015).

تضمنت قائمة الأهداف وثيقة إعلان الألفية العديد من الفقرات التي تتحدث عن حقوق الإنسان، وعن العدالة والحكم الرشيد والسلم العالمي، بالإضافة إلى القضايا التنموية ومحاربة الفقر. وقد استخلصت منه سلسلة من الأهداف المحددة التي وردت في بعض بنود هذا الإعلان، وهي التي تشكل الأهداف الإنمائية للألفية، وليس الإعلان كله. أعيدت صياغة تلك البنود بعض الشيء في خارطة الطريق التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الألفية، والتي كشفت على ثمانية أهداف عامة هي كالآتي:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال.
- الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسية.

- الهدف السادس: مكافحة فايروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.
- الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

1.4.2.2. إنجازات متباينة للأهداف الإنمائية الألفية وخطة جديدة:

أشار الأمين العام للأمم المتحدة حين ذاك، إلى أن التعبئة العالمية خلف الأهداف الإنمائية للألفية أنتجت حركة هي الأكثر نجاحا في مكافحة الفقر على مرّ التاريخ، مكنت من تحسين حياة الناس ومستقبلهم في مختلف أنحاء العالم. وقد ساعدت هذه الأهداف على إخراج أكثر من مليار إنسان من دائرة الفقر المدقع (من يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم)، وتحقيق تقدم ملحوظ على مستوى مكافحة الجوع، وتمكين البنات من ولوج المدارس بأعداد كبيرة لا سابقة لها، وخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من النصف، وخفض معدل وفيات النساء الحوامل بنسبة 45%. وساهمت في تراجع عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة بمعدل 40%، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 66% من القيمة الحقيقية في الفترة 2000-2014 (تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، 2015).

إلا أن الإنجازات التي تحققت والتقدم الذي أحرز على مستوى بلوغ الأهداف اتسمت بالتباين من بلد إلى آخر، فالفقر ما يزال يعشش في مناطق معينة من هذا العالم، ولا تزال النساء في بعض البلدان يفقدن حياتهن بأعداد كبيرة أثناء الحمل أو الوضع، كما أن الأمراض المعدية ما تزال تفتك بالكثيرين، هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له البيئة من تدهور وما ينتج عن ذلك من تغيرات مناخية، ويبقى الفقراء هم الأشد معاناة من جراء ذلك.

وقد دفع تقييم حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية بالأمم المتحدة إلى اعتماد خطة جديدة لمرحلة ما بعد 2015، ترسم جملة من الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في العالم في أفق 2030، وتعمل على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، مستفيدة من التجربة التي راكمتها مختلف أجهزة المنظمة العاملة في المجال التنموي خلال السنوات الأخيرة، ومن الدروس المتمخضة عن هذا التقييم (تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، 2015).

5.2.2. تعريف التنمية المستدامة:

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي، إلى تقرير برونتلاند سنة 1987الرئيسة وزراء النرويج (GRO HARLEM BRUNTLUND) ، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (حريزي، 2014).

التنمية المستدامة ببساطة هي "التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"، وكان هذا التعريف بحسب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للعام 1987 (عماري،2008).

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، فقد عرف التنمية المستدامة بأنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن (عماري،2008).

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة FAO بأنها "إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة" (حريزي،2014).

كما يلاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وفي هذا الإطار يعبر الفيلسوف السويدي Hans Jonass عن التنمية المستدامة في كتابه مبدأ المسؤولية حيث يدمج المفاهيم الثلاثة للتنمية، ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة حسب الشكل التالي:

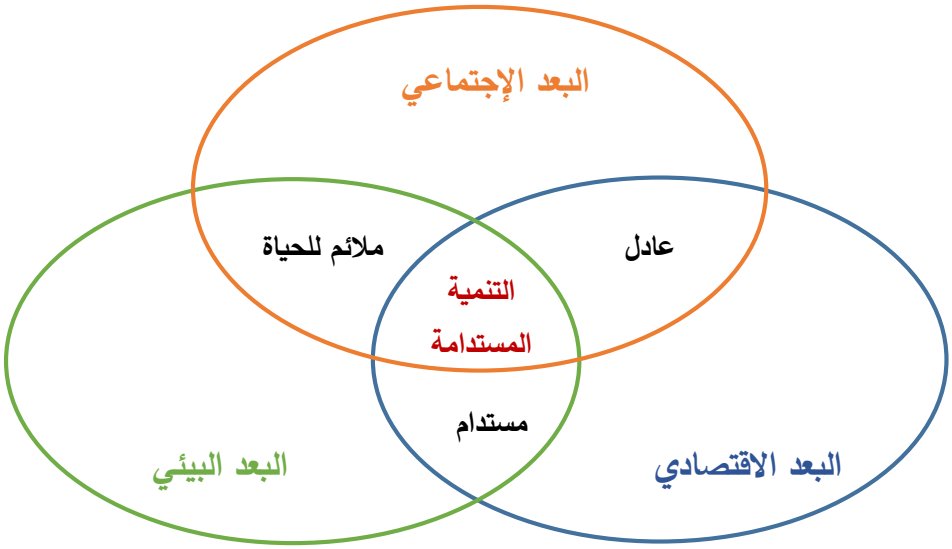

شكل 2-1:المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة

المصدر: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

مما سبق يجد الباحث أن التنمية المستدامة عبارة عن عملية إنتاجية لديها مدخلات تتمثل بالموارد الطبيعية والطاقات البشرية التي ما إن وفرنا لها العوامل المساعدة من خلال الإستغلال الأمثل لهذه المدخلات ينتج عنها إثراء اقتصادي واجتماعي وبيئي.

6.2.2. أهداف التنمية المستدامة:

وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

ما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها، أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة –علاوة على مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة–على رؤية بعيدة المدى لمستقبلنا الجماعي. وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية التالية التي يطمح

العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000–2015)، كما تشمل أربعة مواضيع رئيسية وهي المواضيع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية والشراكات وهذه الأهداف تشمل 169 غاية و233 مؤشر.

أهداف التنمية المستدامة هي أهداف مترابطة وغالبا النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف أخرى. وتقتضي أهداف التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة، وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع. وبحسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، 2021) نورد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر:

الهدف الأول – القضاء على الفقر: الغرض من هذا الهدف هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في العالم.

تمثل أهداف التنمية المستدامة التزاماً جريء بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.

الهدف الثاني – القضاء التام على الجوع: يعني هذا الهدف القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والتغذية الجيدة، والنهوض بالزراعة المستدامة.

وتهدف أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس –وخاصة الأطفال –على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة

في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية. وإلى جانب الأهداف الأخرى الواردة هنا، يمكننا بالفعل أن ننهي الجوع بحلول عام 2030.

الهدف الثالث – الصحة الجيدة والرفاه: الغرض من هذا الهدف هو ضمان توفير حياة صحية، وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار.

وتلتزم أهداف التنمية المستدامة التزاما جريئا بإنهاء أوبئة السل والملاريا والإيدز والأمراض السارية الأخرى بحلول عام 2030. ويشمل السعي لتحقيق هذا الهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع. كما يعد دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات جزءا أساسيا من هذه السعي أيضا.

الهدف الرابع – التعليم الجيد: يسعى هذا الهدف إلى ضمان جودة التعليم الشامل، والعادل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

إن تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع يؤكد على القناعة بأن التعليم هو أحد أكثر الوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة. ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030. كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني وتكون في متناول الجميع، والقضاء على الفوارق في اتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالي الجودة.

الهدف الخامس – المساواة بين الجنسين: يعني هذا الهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات.

ولا يمكن تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والساعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات دون كفالة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية مثل الأرض والممتلكات للمرأة، أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية. كذلك فإنه على الرغم من وجود عدد أكبر من النساء في المناصب العامة اليوم من أي وقت مضى، لن يمكن تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين دون تعزيز السياسات والتشريعات التي تشجع على تقلد النساء مناصب قيادية.

الهدف السادس – المياه النظيفة والنظافة الصحية: يعني هذا الهدف ضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإداراتها إدارة مستدامة.

ويتطلب ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وبأسعار مقبولة بحلول عام 2030 زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وتوفير مرافق الصرف الصحي، وتشجيع النظافة الصحية على جميع المستويات. كذلك فإن حماية النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في الغابات والجبال والأراضي الرطبة والأنهار واستعادتها أمر ضروري إذا ما أردنا التخفيف من حدة ندرة المياه. وهناك حاجة أيضا إلى مزيد من التعاون الدولي لتشجيع كفاءة استخدام المياه ودعم تكنولوجيات المعالجة في البلدان النامية.

الهدف السابع – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: يعني هذا الهدف ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

ويتطلب ضمان حصول الجميع على الكهرباء بأسعار معقولة بحلول عام 2030 زيادة في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية. كذلك فإن اعتماد معايير فعالة من حيث التكلفة لمجموعة واسعة من التكنولوجيات من شأنه أن يقلل من استهلاك الكهرباء العالمي في المباني وفي مجال الصناعة بنسبة 14 في المائة. وهو ما يوازي انتاج ما يقرب من 1300 محطة توليد متوسطة الحجم. كما يمثل توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة في جميع البلدان النامية هدفا حاسما يمكن أن يشجع النمو ويساعد البيئة.

الهدف الثامن – العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع.

تحث أهداف التنمية المستدامة على تنامي النمو الاقتصادي بشكل مطرد وعلى زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي. وفي هذا الصدد يشكل تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر عوامل حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

الهدف التاسع – الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية: يعني هذا الهدف إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.

اليوم لا يستطيع أكثر من 4 بلايين من سكان العالم الوصول إلى الإنترنت—90 في المائة منهم في العالم النامي. ويعد سد هذه الفجوة الرقمية أمرا حاسما لضمان المساواة في الحصول على المعلومات والمعارف، فضلا عن تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

الهدف العاشر – الحد من أوجه عدم المساواة: الغرض من هذا الهدف هو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

تمثل عدم المساواة في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية، تشمل تحسين اجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأكثر احتياجاً. كما أن تسهيل الهجرة الآمنة وتنقل الأفراد أمر أساسي لسد الفجوة المتزايدة.

الهدف الحادي عشر – مدن ومجتمعات محلية مستدامة: يعني هذ الهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة.

كثيرا ما يتركز الفقر المدقع في المناطق الحضرية، وتكافح الحكومات الوطنية والمحلية من أجل استيعاب أعداد السكان المتزايدة في تلك المناطق. ويتطلب العمل من أجل جعل المدن آمنة ومستدامة ضمان وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، وتحسين بيئة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، كما يشمل الاستثمار في وسائل النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء، وتحسين نظم التخطيط والإدارة الحضريين لتكون شاملة للكافة وتشاركية.

الهدف الثاني عشر – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: يعني هذا الهدف ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

لا تزال حصة كبيرة من سكان العالم تستهلك القليل جدا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويمكن رفع كفاءة سلاسل إنتاج وتوريد الغذاء إذا ما خفض المستهلكون ومتاجر التجزئة ناتج المخلفات الغذائية لكل فرد بمقدار النصف على المستوى العالمي، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل الاقتصاد نحو أنماط أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

الهدف الثالث عشر – العمل المناخي: الغرض من هذا الهدف هو اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

في هذا الصدد يجب أن تتواكب جهود عون المناطق الأكثر عرضة للخطر، مثل البلدان التي لا تمتلك منافذ ساحلية والدول الجزرية، على التكيف مع تغير المناخ مع الجهود الرامية إلى إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية. ومع توافر الإرادة السياسية ومجموعة واسعة من التدابير التكنولوجية، لا يزال بالإمكان الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وهذا يتطلب إجراءات جماعية عاجلة من قبل كل دول العالم.

الهدف الرابع عشر – الحياة تحت الماء: يعني هذا الهدف حفظ المحيطات، والبحار، والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إدارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام من التلوث، فضلا عن معالجة آثار زيادة حمضية المحيطات. ومن شأن تعزيز الحفاظ على لموارد القائمة على المحيطات وترشيد استخدامها على نحو مستدام من خلال القانون الدولي أن يساعد في تخفيف بعض التحديات التي تواجه محيطاتنا.

الهدف الخامس عشر – الحياة في البر: يعني هذا الهدف حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بالقريب العاجل. كما أن وقف إزالة الغابات أمر حيوي للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية كلها.

الهدف السادس عشر – السلام والعدل والمؤسسات القوية: الغرض من هذا الهدف هو تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمُساءلة.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. ويعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق

الإنسان أمر أساسي في هذه العملية، يشمل كذلك جهود خفض تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية.

الهدف السابع عشر – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: يعني هذا الهدف تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم الخطط الوطنية الرامية لتحقيق جميع الأهداف. ويشكل تعزيز التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها جزءا من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ومنصفة يكون عادلا ومفتوحا ومفيدا الجميع.

7.2.2. أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال إطلاع الباحث على العديد من الدراسات والأوراق البحثية والتقارير العلمية وجد أن هنالك شبه اجماع على أن التنمية المستدامة تتمركز حول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

البعد الأول –البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حول استخدام أفضل الأساليب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقاً للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية. إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي ضرورة لابد منها، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي، للوصول إلى النشاط الاقتصادي المستدام للقوى المتفاعلة في السوق (حريزي،2014).

البعد الثاني – البعد الاجتماعي: إن التنمية المستدامة بتحقيقها لأهدافها الاقتصادية تحقق أيضا التماسك المجتمعي من خلال دورها في الحفاظ على تلبية احتياجات البشر والعدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي وتطويره واستمراريته (حمزاوي، 2017). فالإنسان هو الهدف والوسيلة في نفس الوقت حيث نجد أنه في إطار البعد الاجتماعي تتبنى التنمية المستدامة أفكار أساسية، تتمحور حول رفض

الفقر، والبطالة، والتفرقة التي تظلم المرأة والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، كما تدعم توطين متغيرات العدل الاجتماعي كأساس للاستدامة (براجي وعمران، 2017).

البعد الثالث – البعد البيئي: يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع، بهدف التسيير والتوظيف الأحسن لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا يؤثر على التوازن البيئي (لطرش، 2008). وهذا ما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي وإنتاجيته، ووحدة النظام الإيكولوجي، ومنع التأثيرات الضارة عليه حتى نحافظ على توازنه الطبيعي واستمراريته ومكافحة التلوث بأشكاله المتعددة (حمزاوي، 2017).

8.2.2. المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة:

منذ تسعينات القرن الماضي جرت المحاولات لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة، كان من أبرزها تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشر صنفت إلى أربع معايير رئيسية وهي: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في 3 فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط و الحالة و الاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة و العمليات و الأنماط ، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى توضيح التدابير المتخذة والتي يتم العمل بها للوصول الى التنمية (الرفاعي، 2006).

9.2.2. الفقر وأثره على أبعاد التنمية المستدامة:

لما كانت البطالة تشكل السبب الرئيس لتفشي الفقر بين فئات المجتمع، كان لابد من الوقوف على الأثر الذي تخلفه البطالة والفقر على التقدم الذي تسعى الدول جاهدة لتحقيقه في مجال التنمية المستدامة. حيث يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، وهو ذو تأثير كبير على التنمية المستدامة، من هنا كان لابد من دراسة العلاقة بين البطالة والفقر على تحقيق التنمية المستدامة.

1.9.2.2. أثر الفقر على البعد الاقتصادي:

يظهر الأثر الواضح للفقر على البعد الاقتصادي من خلال انعكاساته على المحاور التالي:

- **النمو الاقتصادي:** لما كان الفقير غير قادر على الادخار والاستثمار في تنمية حالته الاقتصادية، فإن دورة الفقر تؤدي إلى نقص كبير في الاستثمارات في الاقتصاد العام، مما يترتب عليه نقص كبير في إنتاجية الفقير وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي. كما أن دورة الفقر تخفض من التطوير المتوقع القائم على المهارات والمعرفة، لأن الفقير غير قادر على إنفاق الوقت والمال على التعليم اللازم، ذلك التأثير يؤدي إلى تردي في التقنية مما يؤدي إلى خفض الإنتاج وبالتالي إلى خفض في الاستثمار الأجنبي، بالإضافة لذلك تقود دورة الفقر إلى دورة من الاضطرابات الاجتماعية، التي بدورها تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي إلى حد كبير، وأجواء عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي تقلق المستثمرين الأجانب والمحليين مما يؤدي إلى حلقة معقدة من التأثير وردود الفعل (مكافحة الفقر، 2006).
- **الاستهلاك:** من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك نجد الدخل، وبما أن وجود نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها فهذا يؤدي إلى تراجع في مستوى الاستهلاك (عباس، 2018).
- **الدخل والادخار والاستثمار:** يرتبط الفقر عادة بتدني مستويات التعليم لدى هذه الفئة وبالتالي ندرة فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم دخال دائم ومقبول، هذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية (عباس، 2018).
- **أثر الفقر على الإنتاج والإنتاجية:** لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع تكون محدودة، فإن نصيبه يكون أقل من غيره في الصناعة والزراعة، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج والإتقان، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي يكون إنتاجه قليل في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج القومي قليل (عباس، 2018).

2.9.2.2. أثر الفقر على البعد الاجتماعي:

يظهر أثر الفقر على البعد الاجتماعي من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع وينعكس هذا الأثر على الجوانب التالية:

- **التعليم:** هناك علاقة بين الفقر والتعليم على المستويين الكمي والجزئي، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الأفراد غير المتعلمين قليلي الإنتاجية، لذلك فالفرص المتاحة لهم قليلة وفي

حالة حصولهم على فرصة وظيفية فإن الدخل الذي يحصلون عليه يكون منخفض، مما يجعلهم على الأغلب تحت خط الفقر أو في مستوى معيشة منخفض، أما على المستوى الكمي فالمجتمعات التي ينتشر فيها الفقر تنتشر فيها الأمية أو تكون قليلة التعلم ولا تحرز تقدما بشكل جيد، ولا تتوفر فيها القدرة على زيادة إنتاجيتها وكنتيجة لذلك يبقى مستوى معيشتها منخفض (الدعمة، 2009).

- **الصحة:** لعل الفقر هو أكثر حلقات التنمية صلة بالصحة، إذ أظهرت التقارير والدراسات وجود علاقة تبادلية بين الفقر والصحة فالفقراء يمرضون أكثر وأشد ويموتون أسرع و أبكر من الأغنياء، فالفقر يدمر حياة الإنسان من المهد وينتهي به إلى اللحد، وهو أكبر عدو للصحة وفي هذا الصدد نشير إلى أن معظم أهداف الألفية لها علاقة بالصحة مثل خفض وفيات الأطفال والأمهات، ووقف انتشار الملاريا والإيدز، زيادة أعداد الذين يحصلون على مياه الشرب الصالحة...الخ، كما تعتبر منظمة الصحة العالمية الاستثمار في صحة الفقراء محوري لتحقيق أهداف الألفية، كما أن اعتلال الصحة جسديًا ونفسياً يحد من قدرة الشخص على العمل وعلى الإنتاجية والفقراء أكثر احتمالاً لأن يكونوا عاطلين، أو يعملون في أعمال هامشية قد تضر بصحتهم والفقراء، عموماً أقل إتاحة للخدمات الصحية وأقل صرفاً عليها خاصة للحصول على الأدوية وأقل اشتراكاً في برامج التأمين الصحي، كما أنهم اقل وعيا بالمخاطر الصحية لتفشي الأمية بينهم (حريزي، 2014).

- **المرأة:** يلاحظ أن الغالبية العظمى من الفقراء في العالم من النساء، ففي أفقر مناطق العالم نكتشف أن النساء والأطفال يعانون حرماناً شديداً وقاسياً فيهم أكثر نصيباً في الفقر وسوء التغذية وأقل حظاً في تلقي العلاج المناسب وفي الحصول على مياه نظيفة، كما أن برامج التوظيف وزيادة الدخل موجهة أساسا للرجال، بالإضافة للتباين في الأجور بينهما ويزداد الوضع سوءا في الأسر التي ترأسها امرأة، حيث لا يكون هناك دخل من عمل الرجل وهو ما يؤثر عليها وعلى أطفالها، الذين يكونون اقل نصيباً في الالتحاق بالمدرسة ويزيد احتمال خروجهم للعمل في سن مبكرة من أجل زيادة دخل الأسرة (تودارو، 2006).

3.9.2.2. أثر الفقر على البعد البيئي:

هناك علاقة وطيدة وقوية بين الفقر ومعدلات التدهور والتلوث البيئي، يعد التلوث مظهر من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم. إن سعي الفقراء لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة ودون وعي منهم يعني في كثير من الأحيان القيام بسلوكيات وممارسات مدمرة للبيئة، كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة للتجدد، مما يؤدي حتما إلى اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية مما ينعكس سلباً على حياة البشر وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني لموارد الطاقة التي يعرفها عالم اليوم، الرعي المفرط، استنزاف الغابات والصيد في أوقات التجدد البيولوجي وفي المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجاً عن الإنسان أو نتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية، قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظراً لقدرته على عرقلة النشاط الاقتصادي للإنسان، كما أن فئة الفقراء هي أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الوضعية الهشة التي تعيشها وعدم قدرتها على تحمل الأضرار الصحية الناتجة عما يلحق بالبيئة من أضرار (ملياني وحمادي، 2010).

10.2.2. علاقة التمويل الأصغر بأهداف التنمية المستدامة:

لقد برز التمويل الأصغر كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل والفقراء النشطين اقتصادياً في العالم وتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر والعوز، ومع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدة الفقر بصفة عامة. وعليه فقد ازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الأصغر كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف. لذلك يتوقع من التمويل الأصغر أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تعاني من معدلات عالية من الفقر والبطالة من خلال حشد الجهود الرسمية وغير الرسمية للوصول للغايات المرجوة في علاج مشاكل الفقر والبطالة وإحداث التغيير الشامل المطلوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات الهشة والفقيرة لهذه المجتمعات.

1.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على الحد من الفقر والبطالة:

برامج التمويل الأصغر تسعي لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، أي أمكانية قيام دور حيوي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلة المردودية والكثيري

المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية، ومن هنا يمثل التمويل الأصغر أداة مهمة في ظل السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية الراشدة للتخفيف من حدة الفقر والتخلف، حيث تعتبر مشكلة التخلف، إحدى العقبات الأساسية المعيقة لتحقيق التنمية المستدامة وهذه الإعاقة تولد الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحرمان أيضا من الموارد الاقتصادية؛ والتوزيع غير العادل للإنتاج، وبطالة عالية لليد العاملة الريفية، وكل ذلك يعد معوقا لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع ككل (حمزاوي، 2017).

ويعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو ذو تأثير كبير على التنمية المستدامة، وهو الأصل في نشأة التمويل الأصغر بحيث يكون التمويل الأصغر الأداة الفاعلة في تمكين الفقراء من حصولهم على مصادر التمويل التي تمكنهم من بناء بوابة الخروج من حالة الفقر والعوز والانتقال للدور التنموي والمساهمة في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

2.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

لا يمثل التمويل الأصغر وما يحدثه من أثر في مجرد الحصول على قروض تجارية، بل يتعدى الأمر ذلك، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى للخروج من الفقر، ولكن يستفيدون منها لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتعامل والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها، وتشير الشواهد إلى أن الملايين من عملاء التمويل الأصغر حول العالم هم من الفقراء وإلى أن الحصول على الخدمات المالية يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية، مما ينعكس على تحسين التغذية ونتائج الرعاية الصحية مثل ارتفاع استخدام اللقاحات وإرسال عدد كبير من أبنائهم إلى المدراس لفترات أطول (حمزاوي، 2017).

كما تستهدف برامج التمويل الأصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها، فكثيرا ما تثبت السيدات أنهن أقدر على تحمل المسئولية بالإضافة إلى أن احتمال استثمار الزيادة في الدخل في منازلهم ورفاهية أسرهن أكبر، بالإضافة إلى أن تمكين المرأة من خلال القروض أحدث تغيرا في وضعها كما أدت فرص العمل الناتجة عن القروض إلى تضييق الفوارق بين الجنسين (تقرير التنمية البشرية، 2013).

من هنا يمكن القول بأن الوصول المتزايد إلى التمويل الأصغر لا يعّد عاملا في الحد من الفقر وتحقيق التنمية والاستدامة خاصة المالية فحسب بل عاملاً أيضا في تحقيق سلسلة من الحلقات المثمرة للتمكين الاقتصادي وتعزيز الرفاه وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسياً، وبالتالي وسيلة لتحقيق أهداف المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة، ويوضح الشكل التالي بعض الأبعاد والروابط المتداخلة بين مختلف الحلقات المثمرة التي ترد في الأدبيات الخاصة بالتمويل الأصغر وعلاقته بالتنمية المستدامة:

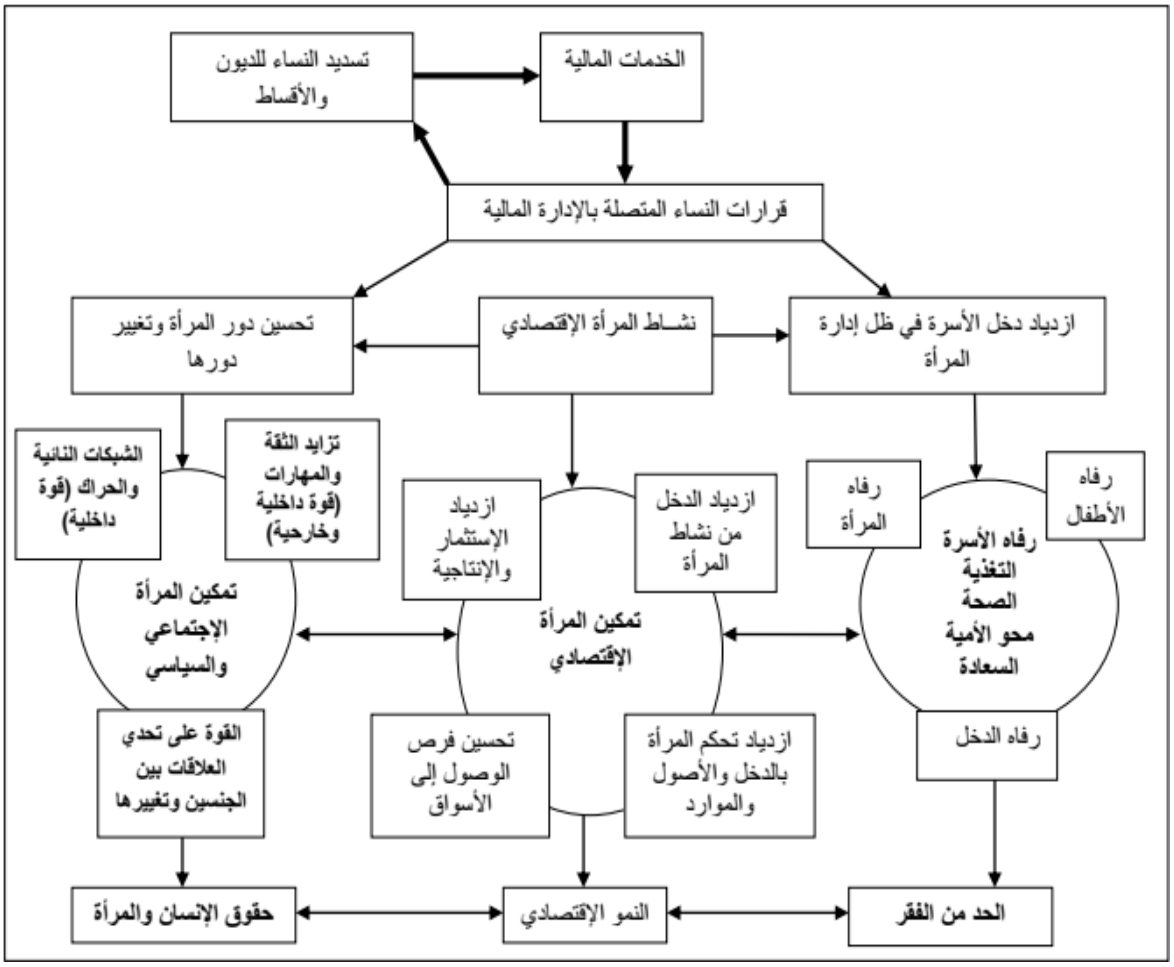

شكل 2-2: الأبعاد والروابط المتداخلة للعلاقة بين التمويل الأصغر والتنمية المستدامة

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قضايا الجنسين والتمويل الصغرى الريفي لتوفير الخدمات للمرأة وتمكينها، دليل للممارسين.

3.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

من المعلوم بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء، الذين هم عملاء التمويل الأصغر بالأساس والذي يظهر في افتقارهم للصحة والتعليم وغيرها، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية وذلك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباطؤ النمو والتنمية الاقتصادية، إن استراتيجيات رفع الدخل تقول إن

أدنى 40 بالمائة من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل وهذا ما يسمح به التمويل الأصغر (تودارو، 2006).

إن تهميش إنتاجية ما يقرب من نصف السكان يضعف اقتصاد البلاد بلا شك، كما أن زيادة مستوى مداخيل الفقراء سوف يحفز الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتجات من الغذاء والملابس والسلع الضرورية، أي الدفع نحو زيادة الإنتاج ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلي، فدعم الفقراء يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركوا في تحقيق التنمية (تودارو، 2006).

مما سبق يرى الباحث: بالنظر إلى ما يتيحه قطاع التمويل الأصغر من آليات وبرامج متنوعة يقدمها لجمهور المستفيدين، أن هذه الخدمات تمس جميع مناحي الحياة للأفراد والأسر وتعمل على الوصول بهم إلى مستويات معيشية كريمة تخرجهم من دائرة العوز، حيث يعتبر المال عصب الحياة وشريانها الذي من خلاله يمكن الفقراء النشطين اقتصادياً من الخروج من براثم الفقر إلى التمكين الاقتصادي ليكونوا ذا مقدرة على التفاعل الاجتماعي الإيجابي والذي بدوره يحقق الاستقرار ويمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمعات.

3.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.3.2. مقدمة:

يتناول هذا المبحث بعض الدراسات التي ركزت على التمويل الأصغر ودوره في التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية. حيث ركزت النظريات الاقتصادية على أهمية التمويل الأصغر في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية وغيرها، في حين تناول عدد من الدراسات التطبيقية أثر التمويل الأصغر على الحد من الفقر والبطالة، والنمو الاقتصادي ...إلخ. كما اختلفت الدراسات السابقة من حيث النموذج المستخدم لتوصيف هذه العملية وتعددت الطرق والمناهج المستخدمة في هذا المجال كما سيتضح في الفصل القادم.

إن الدراسات السابقة التي تناولت دراسة التمويل الأصغر متعددة ومتنوعة في الدول المتقدمة وتطورت فيما بعد مع تطور الأساليب والنماذج القياسية في هذا المجال، لذلك ركز الباحث على تلخيص بعض من أهم الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية والتي تناولت بعض من جوانب الموضوع، حيث تم تقسيم الدراسات السابقة لثلاثة مجموعات كتالي: دراسات محلية، دراسات عربية، دراسات أجنبية. وقد تمت المقارنة فيما بينها وبين الدراسة الحالية لإظهار الفجوة والمراد دراستها.

2.3.2. الدراسات المحلية:

فيما يلي يقدم الباحث مجموعة من الدراسات المحلية والتي تتناول أحد الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين:

دراسة (مقابله، 2020) بعنوان: أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر، حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض "فاتن"، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل أبعاد الدور التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) لمؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" باعتبارها أحد أهم وأقدم مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين. استخدمت الدراسة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والكمي، حيث استقراءات آراء المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرهم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وذلك من خلال استبانة خاصة أعدتها لهذا الغرض. ومن جانب

آخر اعتمدت المنهجية على تحليل وتقييم أداء المؤسسة منذ تأسيسها. وكان من أهم نتائج التحليل الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرهم وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما أبرزت وبشكل واضح أبعاد الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة. وأظهرت النتائج أيضاً دور المؤسسة في دعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة وجهودها في تعزيز التنمية المستدامة.

دراسة (مقداد، عمار، 2016) بعنوان: أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية–قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع متناهية الصغر عبر دراسة أثر سياسات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، لعينة مكونة من 298 مقترض من أصل 1674 مقترض من البرنامج بصيغة المرابحة والقرض الحسن في قطاعات إنتاجية ومناطق جغرافية مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان أهمها عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل على نمو المشروع متمثلاً في استمراريته، نمو أرباحه ونمو رأس المال أو زيادة عدد العاملين فيه، كما وجدت الدراسة أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نموها كما اتضح وجود عالقة بين التمويل واستمرارية المشروع وكذلك بين التمويل ونمو رأس مال المشروع.

دراسة (الأغا وآخرون، 2014) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة" دراسة ميدانية من وجه نظر العاملين في قطاع غزة"

هدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين ممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر على تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة لهذا اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتضمن استخدام الأسلوب المكتبي والميداني في جمع البيانات بواسطة الاستبانة، وتحليلها احصائياً لاختبار صحة فرضيات البحث من خلال استرداد (69) استبانة من العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر باستخدام طريقة المسح الشامل. وأظهرت نتائج البحث أن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر يؤثر تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية بشكل عام،

وبدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف الإنمائية، كما تؤثر صياغة الخطة الاستراتيجية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والرقابة والتقييم تأثيراً إيجابياً، وبدرجة مرتفعة جداً على تحقيق الأهداف الإنمائية.

دراسة (غانم، 2010) بعنوان: واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين – دراسة تطبيقية على قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين والتعرف على آفاق تطويره، وأهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، وتمثلت عينتها في المدراء وموظفي الإقراض العاملين في مؤسسات الإقراض البالغ عددهم (90) موظف، واستخدمت أداة الاستبانة حيث تم ارجاع (75) استبانة، لجمع البيانات وفق المنهج التحليلي الوصفي وكان من أبرز نتائجها:

أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته (15.8%) من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات في عام 2009 وهي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين.

دراسة (أبو زينه، 2010) بعنوان: دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة: دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية، مع أخذ محافظات شمال الضفة الغربية كحالة دراسية. وقد تم قياس دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي من ثلاثة أبعاد، وهي الوفرة الغذائية، إمكانية الوصول للغذاء، وتوفير التنوع الغذائي، كما هدفت أيضاً إلى توضيح الدور الذي تلعبه هذه البرامج في جهود تحسين الأمن الغذائي، وكذلك تحليل مدى اختلاف هذا الدور تبعاً لعدة متغيرات منها ما يتعلق بالأسرة، ومنها ما يتعلق بالقروض، إضافةً إلى توضيح آليات عمل برامج التمويل الصغير وقدرتها على الاستدامة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم توظيف أداتين بحثيتين هما الملاحظة غير المباشرة، والمقابلة لكل أفراد العينة من مستفيدي ومقدمي خدمات التمويل الصغير، وتم جمع البيانات اللازمة في الفترة الزمنية من بداية نوفمبر 2009 حتى منتصف شباط 2010، ومن أهم ما خرجت به الدراسة كان تقدير المبحوثين لدور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالنسبة لمحاوره الثلاثة،

متواضعاً في تحسين الوفرة الغذائية، وجيداً في كل من تحسين القدرة على الوصول للغذاء، وتحسين القدرة على توفير التنوع الغذائي.

3.3.2. الدراسات العربية:

فيما يلي يقدم الباحث مجموعة من الدراسات العربية والتي تتناول أحد الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين:

دراسة (بلقلة وآخرون، 2020) بعنوان: دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجاً –الجزائر

هدف الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة نموذج التمويل المصغر في تحقيق التنمية على المستوى المحلي في ولاية البويرة باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع الصغرية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض لمختلف المفاهيم العامة المرتبطة بنموذج التمويل المصغر، ومن ثم الوقوف على واقع التمويل المصغر في الجزائر، كما أشار إلى تجربة المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة كنموذج. وتوصلت الدراسة إلى أن صيغة التمويل المصغر في الجزائر بشكل عام وفي ولاية البويرة بشكل خاص قد أسهم في دعم التنمية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وامتصاص البطالة.

دراسة (مقابله، 2019) بعنوان: دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة –حالة المملكة الأردنية الهاشمية

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحديد مرتكزات تنميته وتعزيز دوره التنموي في تحقيق أهداف الخطط والرؤى الاقتصادية. ذلك بالإضافة إلى عرض واقع الاقتصاد الأردني والتحديات التي يعاني منها، وإلى تحليل واقع قطاعات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تعيق نمو هذا القطاع وتطويره. كما تقدم الدراسة تقيماً لمنظومة الجهات الداعمة والممولة والراعية للقطاع، وتحليلاً شاملاً للاستراتيجيات والخطط الحكومية الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما قدمت الدراسة في ختامها جملة من الاقتراحات والتوصيات بالإضافة إلى آليات العمل التي من شأنها دعم وتنمية القطاع ومساعدته في تحقيق الدور التنموي المنشود وفقاً للرؤى والخطط الاقتصادية.

دراسة (ادم، 2018) بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية

هدفت الدراسة إلى شرح وتحليل التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية، واستخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود دور هام للتمويل متناهي الصغر في مساعدة الفقراء على الوقاية من المخاطر قبل وبعد حدوثها، كما ان لخدمات التمويل متناهي الصغر دوراً فاعلاً في تحسين وزيادة دخول الفقراء وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً.

دراسة (الشايب، 2018) بعنوان: أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر –مصر

هدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع. إن ظهور أثر إيجابي على مستوى معيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل مشروعاتهم سوف يدعم المؤسسات العاملة في هذه الصناعة. وأغلبها منظمات غير حكومية. لأن الهدف الرئيسي من وراء عمل هذه المؤسسات هو هدف اجتماعي وتنموي، كما وأنه سوف يلفت أنظار الحكومات إلى أهمية وضرورة دعم هذه الصناعة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرجت بجملة من النتائج لعل أهمها أن تمويل المشاريع متناهية الصغر يساعد على دخل الفئات الفقيرة في المجتمع ويسهم في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة كما أنه يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع وزيادة رأس ماله ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

دراسة (بعزيز والمخلوفي، 2018) بعنوان: دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة

هدفت الدراسة إلى إبراز دور برامج التمويل الأصغر في تمويل المشارع المصغرة للأفراد والأسر، من خلال البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف واستعراض مختلف برامج التمويل متناهي الصغر وتوصلت لجملة من النتائج نذكر منها أن أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي هي المشاريع المصغرة نظراً لسهولة تكيفها

ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة كما أثبتت نجاحها في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر.

دراسة (صلى، 2017) بعنوان: أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع، دراسة ميدانية فى محافظة الدقهلية –مصر

هدفت الدراسة التعرف على أثر التمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع والتعرف على العلاقة بين قيمة القرض ومستوى أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والبيئية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرجت بجملة من النتائج أهمها أن التمويل الأصغر له الأثر على مستوى تنمية المجتمع من ناحية انخفاض التوتر والعنف في المجتمع–انخفاض السرقات في المجتمع والتمكين الاقتصادي في المجتمع ومحاربة التلوث البيئي وتطوير البنية الأساسية في المجتمع.

دراسة (حمزاوي، 2017) بعنوان: دور التمويل المصغّر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التّعاونيّة –دراسة حالة السودان.

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على دور التعاونيات المالية ومنها البنوك التعاونية كأحد الأشكال التنظيمية في مسعى محاربة الفقر والبطالة. ومحاولة الإجابة على مسألة كيف يمكن أن تساهم البنوك التعاونية في التمويل الأصغر وفي تنمية الأفراد والمجتمعات على نحو مستدام مالياً. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة، وفي هذا الإطار تطرقت الدراسة لعرض تجربة السودان الرائدة في مجال التمويل الأصغر ذو الطابع التعاوني حيث اعتمدته كاستراتيجية تنموية في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن تجربة السودان فريدة وذات طابع إسلامي إلا أن النجاح النسبي الذي حققته البنوك التعاونية لم يرقى للمستوى المرجو، ذلك أن مبادرات التمويل الأصغر الحالية لديها تغطية وتأثير محدودين بالمقارنة مع حجم مشكلة الفقر وبالتالي فإن الإمكانيات الضخمة للتمويل الأصغر لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، وهناك حاجة إلى رؤية واضحة لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر التعاوني واستراتيجية لدمج التمويل الأصغر في السياسات الوطنية.

دراسة (أبو ضيف، 2016) بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية

هدفت الدراسة لتحليل الدور الذي تقوم به منظومة التمويل متناهي الصغر في مصر في التخفيف من حدة البطالة باعتبار أن هذه المنظومة مثلت النافذة المطلة على بوابة التنمية الاقتصادية والتي خرجت من خلالها دول كثيرة من دائرة البطالة واستخدمتها في رفع مستويات معيشة كثير من الأسر الفقيرة التي لم تكن تستطيع الوصول الى السوق المالية الرسمية. كما سلطت الضوء على الضوابط والقوانين التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية لتنظيم وتطوير آلية عمل منظومة التمويل متناهي الصغر وما لذلك من آثار على أداء هذا القطاع الحيوي في مصر لدوره في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ورفع نسب المشاركة في قوة العمل وما لذلك من أثار على رفع معدلات النمو الاقتصادي. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج نذكر منها زيادة تراكم رأس المال الثابت يؤدى إلى مزيد من البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة التشغيل والذي ينعكس بدوره على زيادة متوسط دخل الفرد وإن الإصلاحات والتنظيمات المالية التي قدمتها الهيئة العامة للرقابة المالية لها دور في التقليل من البطالة من خلال القضاء على المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير والقوانين المنظمة لهذا القطاع.

دراسة (أبو شنب، 2016)، بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر – دراسة حالة الأردن

هدفت الدراسة إلى تقصّي دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر؛ من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها، وفي المملكة الأردنية الهاشمية على وجه الخصوص، بإيلاء عناية خاصّة لدور المؤسسات المالية الإسلامية وصِيَغ التمويل الإسلامي في هذا المجال، وبالتركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن؛ نظرًا لأن مشكلات التمويل والتوجيه تمثل أهم ما تواجهه تلك المؤسسات من صعوبات ومشكلات.

وتوصلت الدراسة، استنادا إلى المعطيات المالية والبيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبيانات الخاصة بالبطالة في الأردن، أن للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في قدرتها على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

دراسة (شريقي، 2016) بعنوان: دور التمويل المصغر الإسلامي في تحسين مستوى المعيشة، إندونيسيا نموذجا – الجزائر

هدفت الدراسة إلى إبراز عوائد التمويل المصغر على تحسن مستوى المعيشة للأفراد من خلال عرض تجربة بيوت المال والتمويل بإندونيسيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض لمختلف المفاهيم العامة المرتبطة بالتمويل المصغر الإسلامي، ومن أهم النتائج التي خلصت الدراسة إليها أن هناك دور ايجابي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي من خلال بيوت المال والتمويل في تحسين مستوى معيشة منتسبي هذه البيوت بمحافظة جافا بإندونيسيا.

دراسة (حريزي، 2014) بعنوان: دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة – الجزائر

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور التنموي المستدام الذي تلعبه صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر، من خلال دراسة آثار ونتائج القروض الحسنة لصندوق الزكاة وقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مع المقارنة بالتجربة السودانية باعتبارها رائدة في تقديم هذه الخدمات على المستوى العربي والإسلامي، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرج بنتائج أهمها:

أن التمويل الإسلامي الأصغر مازال في بداياته لحداثة نشأة قطاع التمويل الأصغر في الجزائر، لكن رغم ذلك فإن النتائج الطيبة لبرامج الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والقروض الحسنة لصندوق الزكاة نجحت في تحقيق جملة من النتائج لا بأس بها في طريق المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر، ومن بين هذه النتائج دعم الاقتصاد الوطني، توظيف خريجي الجامعات ومحاربة الفقر في أوساط الأسر الفقيرة وادماج فئات محرومة أو غير مؤهلة مثل النساء والمعاقين.

دراسة (العاني، 2013) بعنوان: التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق: واقع وتحديات

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي في العراق وإبراز التحديات التي تجابهه، ولأجل ذلك تم عرض صيغ التمويل الإسلامية وكيفية تطبيقها لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والتركيز على واقع التمويل الإسلامي الأصغر في العراق وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرج بنتائج أهمها

أن الحكومة العراقية أضحت تعي أهمية المشاريع الصغيرة ودورها التنموي في المجتمع كما أن صناعة التمويل الأصغر بشكل عام والتمويل الأصغر الإسلامي بشكل خاص يواجه العديد من التحديات المتمثلة في تدني مستوى الأداء مقارنة بالأداء على المستوى العالمي وارتفاع كلفة القروض المقدمة وانخفاض الاستدامة المالية والتشغيلية وتدني في مستوى بناء القدرات للعاملين في هذا المجال ووجود قصور يعيق الأداء من حيث الجانب القانوني بالإضافة لغياب رؤية استراتيجية لمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر.

4.3.2. الدراسات الأجنبية:

فيما يلي يقدم الباحث مجموعة من الدراسات الأجنبية والتي تتناول أحد الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين:

(Ananda, 2018) A study entitled: Micro Finance in Sustainable Development - A Descriptive Study on Indian Experience

دراسة (Ananda, 2018) بعنوان: التمويل الأصغر في التنمية المستدامة – دراسة وصفية حول التجربة الهندية

هدفت الدراسة لتقديم نظرة عامة على مساحة سوق التمويل الأصغر في الهند والقضايا المتعلقة بسياسة التنمية مع إعادة توجيه خاصة إلى المناطق الريفية في الهند. كما تشرح التطوير الذي يشجع النشاط الاستثماري أو ريادة الأعمال للفقراء من خلال الوصول إلى الائتمان الصغير. في هذه الدراسة تم إجراء محاولة لوصف مدى فعالية الائتمان الصغير والبحث فيما إذا كان طريقة مجدية ماليًا لمعالجة التنمية الريفية المستدامة من خلال توفير الائتمان الصغير لفقراء الريف من أجل الأنشطة الإنتاجية. ومن أهم ما توصلت له الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أن تجربة التمويل الأصغر في الهند حققت الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستدامة بشكل خاص كما خلصت الى ارتفاع معدلات الادخار وتحسن في مستويات التغذية والتعليم لدى الأطفال وتحسن المستوى الصحي للأسر بالإضافة لتحسن في أنظمة الصرف الصحي المنزلي ورفع مستوى الرفاهية العام لدى الأسر.

(Ramaswamy and Krishnamoorthy, 2016) A study entitled: The Nexus Between Microfinance & Sustainable Development: Examining The Regulatory Changes Needed For Its Efficient Implementation.

دراسة (Ramaswamy and Krishnamoorthy, 2016) بعنوان: العلاقة بين التمويل الأصغر والتنمية المستدامة: دراسة التغييرات التنظيمية اللازمة لتنفيذها بكفاءة – الهند

هدفت الدراسة إلى تحليل التغييرات التنظيمية المطلوبة لضمان عمل مؤسسات التمويل الأصغر بكفاءة، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة في الهند. من هذه الدراسة، قام الباحثان بفحص مجموعة متنوعة من نماذج التمويل الأصغر من أجل فهم تأثيرها على التنمية المستدامة. لهذا الغرض، عملا على إجراء تحليل كمي ونوعي لمختلف أصحاب المصلحة في مجال التمويل الأصغر ودراسة عدد من نماذج التمويل الأصغر الناجحة من الدول النامية الأخرى، لتقييم التحديات والقضايا المختلفة التي تواجهها هذه المؤسسات. من خلال نتيجة التحليل، سعى الباحثان إلى فهم الوضع التنظيمي الراهن والثغرات السائدة في القانون وبالتالي سعيا إلى الوصول إلى حلول من أجل التنفيذ الناجح للتمويل الأصغر كوسيلة للتنمية المستدامة في الهند. ومن أهم ما خلصت له الدراسة من استنتاجات أن عمر المؤسسة المقدمة لهذا النوع من الخدمات يعتبر عامل محدد لمدى نجاح دورها في عمليات التنمية المستدامة حيث اعتبرت الدراسة أن نضج هذه المؤسسات يجعل منها قادرة بشكل أكبر على تقديم خدمات تحقق أهداف التنمية المستدامة.

(Oludare, 2015) A study entitled: Assessment of Microfinance Institutions as Poverty Reduction Mechanism in Nigeria

دراسة (Oludare, 2015) بعنوان: تقييم مؤسسات التمويل الأصغر كآلية للحد من الفقر في نيجيريا

ركزت هذه الورقة على تحديد أسباب الفقر في نيجيريا ومدى مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في الحد من الفقر في التنمية الاقتصادية النيجيرية. وقد أستخدم الباحث Chi- square, Analysis of Variance (ANOVA) and the method of regression analysis مربع تشي وتحليل التباين بالإضافة إلى طريقة تحليل الانحدار لدراسة مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في الحد من الفقر في السياق النيجيري. وكشفت الدراسة أن استبعاد الفقراء من النظام المالي ساهم بشكل خطير في عدم قدرتهم على المشاركة في عملية التنمية. وبنفس القدر من عدم القدرة على الحصول على التمويل، تجد الأسرة صعوبة بالغة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية لتوفير قوتها وقوت أطفالها وحمايتهم من الاختلالات المالية، مما يجعلهم دائمًا في دائرة الفقر المفرغة. وكشف التحليل أن زيادة تمويل القروض

الصغيرة أدت إلى انخفاض حاد في مستوى الفقر في نيجيريا وكذلك في مؤشر الفقر. وكشفت الدراسة أيضًا أن مؤسسات التمويل الأصغر تساهم بشكل كبير في تمكين الجماهير، ومعظمهم من النساء، وسكان الريف، وقد أدى ذلك إلى تنمية الأعمال التجارية والمالية في نيجيريا.

(Ferdousi, 2015) A study entitled: Impact of microfinance on sustainable entrepreneurship development – Bangladesh

دراسة (Ferdousi, 2015) بعنوان: تأثير التمويل الأصغر على تنمية ريادة الأعمال المستدامة – بنغلادش

هدفت الدراسة لقياس فاعلية قروض المشاريع الصغيرة في زيادة الدخل والابتكار لرواد الأعمال. ومن خلال دراسة قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في بنفلادش باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي من خلال نماذج الانحدار، كانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، دعم مؤيدي منح القروض لأصحاب المشاريع. حيث تشير النتائج إلى أن القروض الكبيرة تزيد الدخل، ولكن الممارسات التجارية الأقل ابتكارًا قد تهدد هذا الدخل. لذلك، توصي الباحثة بأن تقدم مؤسسات التمويل الأصغر قروض المشاريع الصغيرة المرتبطة بالمهارات والمعلومات والتقنيات التجارية المناسبة من خلال الفحص الدقيق والمراقبة لضمان الاستخدام الفعال لرأس مال القرض.

(Bhuiyan, 2012) A study entitled: Microfinance and Sustainable Livelihood: A Conceptual Linkage of Microfinancing Approaches towards Sustainable Livelihood – Malaysia

دراسة (Bhuiyan, 2012) بعنوان: التمويل الأصغر وسبل العيش المستدامة: ربط مفهوم مناهج التمويل الأصغر بسبل العيش المستدامة – ماليزيا

هدفت الدراسة الى مناقشة التفسير المفاهيمي للائتمان الأصغر وسبل العيش المستدامة علاوة على ذلك وصفت هذه الدراسة أيضًا الروابط المفاهيمية للائتمان الأصغر بإطار سبل العيش المستدامة. ومن خلال استخدام الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وجدت الدراسة أن توفير الوصول إلى التمويل الأصغر يحتمل أن يعمل بطريقة تضمن سبل العيش المستدامة للنساء الفقيرات في العالم. وأوصت الدراسة بأن يكون أسلوب التمويل الإسلامي القائم على الزكاة والقرض الحسن على أساس القيم الروحية نموذجًا بديلاً للتخفيف من حدة الفقر وضمان العيش المستدام.

(Goey, 2012) A study entitled: The Social Impact of Microfinance: What Changes in Well-Being are Perceived by Women Group Borrowers after Obtaining a Group Loan? – A participatory rural appraisal in Dar es Salaam Region, Tanzania

دراسة (Goey, 2012) بعنوان: الأثر الاجتماعي للتمويل الأصغر: ما هي التغيرات في الرفاهية التي تراها النساء المقترضات من المجموعة بعد الحصول على قرض جماعي؟ – تقييم ريفي تشاركي في منطقة دار السلام، تنزانيا.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التمويل الأصغر، وتوفير الائتمان على وجه الخصوص وتأثيره على رفاهية المرأة. تم إجراء تقييم ريفي تشاركي لاستكشاف كيفية تعريف النساء للرفاهية. أدرجت وجهات نظر أربع مجموعات نسائية من منطقة دار السلام في تنزانيا في فهم التعريف المحلي للرفاهية والتطورات في حياتهن والتغيرات في الرفاهية التي لاحظنها. تظهر النتائج أن القروض الجماعية قد تساهم في إحداث تغييرات إيجابية في رفاهية المرأة، ولكن لا يمكن أن تُعزى هذه التغييرات إلى القروض وحدها. تتشابك التغييرات في الرفاهية التي يسببها القرض مع عوامل أخرى مثل ديناميات المجموعة والحياة الأسرية، لذلك يجب تفسير النتائج مع الأخذ في الاعتبار السياق المحدد. علاوة على ذلك، تظهر النتائج أن التغييرات في الرفاهية لا ترتبط بالضرورة بزيادة الدخل.

(Olu, 2009) A study entitled: Impact of microfinance on entrepreneurial development - The case of Nigeria

دراسة (Olu, 2009) بعنوان: تأثير التمويل الأصغر على تنمية ريادة الأعمال – دراسة حالة نيجيريا

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير التمويل الأصغر على تنمية ريادة الأعمال للمؤسسات الصغيرة التي تتوق إلى النمو والتنمية فيما يسمى بالاقتصاد المتصلب في نيجيريا. استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية. تم استخدام الجداول والنسب المئوية البسيطة في عرض البيانات. ركزت الدراسة على متغيرين أساسيين، المتغير التابع وهو تنمية ريادة الأعمال والمتغير المستقل وهو مؤسسات التمويل الأصغر. تمت صياغة واختبار ثلاث فرضيات مختلفة باستخدام أدوات إحصائية مختلفة مثل اختبار مربع كاي وتحليل التباين وتحليل الانحدار البسيط. تكشف الدراسة عن وجود اختلاف كبير في عدد رواد الأعمال الذين استخدموا مؤسسات التمويل الأصغر وأولئك الذين لا يستخدمونها، ووجود تأثير كبير لأنشطة مؤسسات التمويل الأصغر في التنبؤ بإنتاجية ريادة الأعمال، وعدم وجود تأثير كبير لأنشطة مؤسسات التمويل الأصغر في توقع تطور ريادة الأعمال. استنتج الباحث أن مؤسسات التمويل الأصغر في جميع أنحاء العالم وخاصة في نيجيريا يتم تحديدها على أنها واحدة من اللاعبين الرئيسيين في

الصناعة المالية التي أثرت بشكل إيجابي على الأفراد ومنظمات الأعمال والمؤسسات المالية الأخرى والحكومة والاقتصاد بشكل عام من خلال الخدمات التي تقدمها والوظائف التي يؤدونها في الاقتصاد.

5.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة والادبيات اتضح للباحث وجود بعض نقاط التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، بالإضافة لوجود بعض نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، لذلك سيقوم الباحث بالتركيز على هذه المسألة على النحو التالي:

1.5.3.2. أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام الأسلوب القياسي من أجل قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات التي استخدمت الأسلوب القاسي في جمع المعلومات والاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية.
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تحديد أبعاد التنمية المستدامة.

2.5.3.2. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة الدراسة التي تبحث في تحيلها، حيث أن الدراسة الحالية تم تطبيقها على التمويل الأصغر في فلسطين، والدراسات السابقة تم تطبيقها في في دول مختلفة، كما ركزت الدراسة الحالية على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة.
- ربطت الدراسات السابقة التمويل الأصغر مع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والبطالة والفقر كلاً منها بشكل منفرد، بينما أتت الدراسة الحالية لتربط التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة والتي تشمل كافة المفاهيم السابقة مجتمعة مما يعطي مدلول أقوى وأشمل.
- اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسات السابقة بينما الدراسة الحالية استخدمت المنهجين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.

- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وفي الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة الحالية.

3.5.3.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات التي لم تتناول بكثرة في فلسطين على حد علم الباحث كونها تربط بين موضوع التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة، فأغلب الدراسات ربطت بين التمويل الأصغر وكل من (التشغيل، التمكين النسائي، البطالة والفقر، والنمو الاقتصادي)، وبالتالي فإن الحديث عن تقدير أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين إضافة علمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسة الحالية تم تطبيقها على قطاع هام جداً وهو قطاع التمويل الأصغر الذي يمثل ركن أساسي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

4.5.3.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فقد خرج الباحث بمجموعة من الفوائد التوجيهية التي شكلت أساساً للتوجه نحو الدراسة الحالية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- التعرف على مختلف المنهجيات التي تناولت موضوع البحث والأسس العلمية التي استندت إليها هذه المنهجيات في تطبيق التقنيات البحثية المختلفة.
- التعرف على الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.
- المساهمة في صياغة وبناء الاستبانة ومحاورها وأبعادها.
- التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات، وتحديد المنهج والأساليب الإحصائية المناسبة.
- عرض النتائج ومناقشتها وربطها من نتائج الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

واقع التمويل الأصغر والتنمية المستدامة في فلسطين

1.3 واقع التمويل الأصغر في فلسطين

1.1.3. مقدمة:

نشأ التمويل الأصغر في فلسطين المحتلة في ثمانينات القرن الماضي استجابة للطلب المتزايد على التمويل الأصغر والذي يشكل قاعدة هامة للإنتاج والتشغيل في الاقتصاد الفلسطيني. وشكلت جمعيات الإقراض الصغير المصدر شبه الوحيد للتمويل قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية واضطلاعها بمسؤولية ترخيص البنوك والرقابة عليها من خلال سلطة النقد الفلسطينية بعد عام 1995م.

واتسعت رقعة المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في كافة المحافظات الفلسطينية وازداد اهتمام المانحين به كأحد الآليات الهامة للتنمية ومحاربة الفقر خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات البطالة في التسعينات، إثر قيام سلطات الاحتلال بتقييد حركة دخول العمال الفلسطينيين للعمل في الداخل المحتل. وزاد عدد مؤسسات التمويل التي سجلت كجمعيات غير حكومية أو مؤسسات دولية وتطورت منتجاتها المالية وتوسعت قروضها وبات تنظيم هذا القطاع أمراً ضرورياً لمساعدته على النمو والتوسع وحماية

حقوق والتزامات المتعاقدين فيه بصورة عادلة حيث أوكلت هذه المهمة لسلطة النقد الفلسطينية عام 2008م والتي بادرت باصدار التعليمات بهذا الخصوص (دودين، 2013).

يهدف قطاع التمويل الصغير في فلسطين إلى تقليل نسب الفقر والبطالة، من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة للفئات المهمشة وغير القادرة على الاقتراض من القطاع البنكي، والتي تعتبر من الفئة عالية المخاطر وخاصة فئة الشباب والنساء، كما ويساهم هذا القطاع في تأهيل فئة جديدة من المجتمع لديها القدرة على الاقتراض من القطاع البنكي من خال بناء تاريخ ائتماني جيد يمكن الارتكاز عليه (شراكة، 2019).

يبلغ عدد شركات الإقراض المتخصص في فلسطين والمسجلة لدى سلطة النقد ثمانية شركات على النحو الموضح في الملحق رقم (1) من هذه الدراسة. وتعمل هذه الشركات تحت مظلة مشتركة وهي الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر – شراكة. وتشكل شراكة تجمعاً لمؤسسات وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة التي تهدف الى تقديم خدمات اقراض وخدمات مالية للمنشآت الصغيرة، وتكرس دعمها لنمو هذه الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة وأن التمويل الصغير يعد من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني. تعمل الشبكة كحلقة وصل بين مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، وتنسق فيما بينها وتبقى قنوات الاتصال متاحة دائما للحوار فيما يتعلق بالصناعة وطرق دعمها، كما توفر الشبكة للأعضاء مشاريع وأنشطة مختلفة تطور قدراتها وقدرات العاملين بها، لتساعدها على الوصول إلى أهدافها محافظة على استمراريتها المالية والتشغيلية (شراكة، 2019).

2.1.3. أهمية التمويل الأصغر في فلسطين:

أثبتت الدراسات على مستوى العالم أن التمويل الأصغر يمكن أن يمثل أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل نسبة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان في البلدان النامية. أما على المستوى المحلي تنبع أهمية قطاع التمويل الأصغر من تركيبة الاقتصاد الفلسطيني الذي يرتكز على المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر والتي تمثل أكثر من 95 % من مكوناته، والتي تعتبر المصدر الأساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتشغل أكثر من 35 % من القوى العاملة الفلسطينية كما هو موضح بالشكل التالي حيث غالبية هذه المشاريع غير مسجلة بشكل رسمي وغير قادرة على الاقتراض من

القطاع البنكي، لذا يعتبر قطاع التمويل الأصغر النافذة الرئيسية لتوفير الخدمات المالية لها (شراكة، 2019).

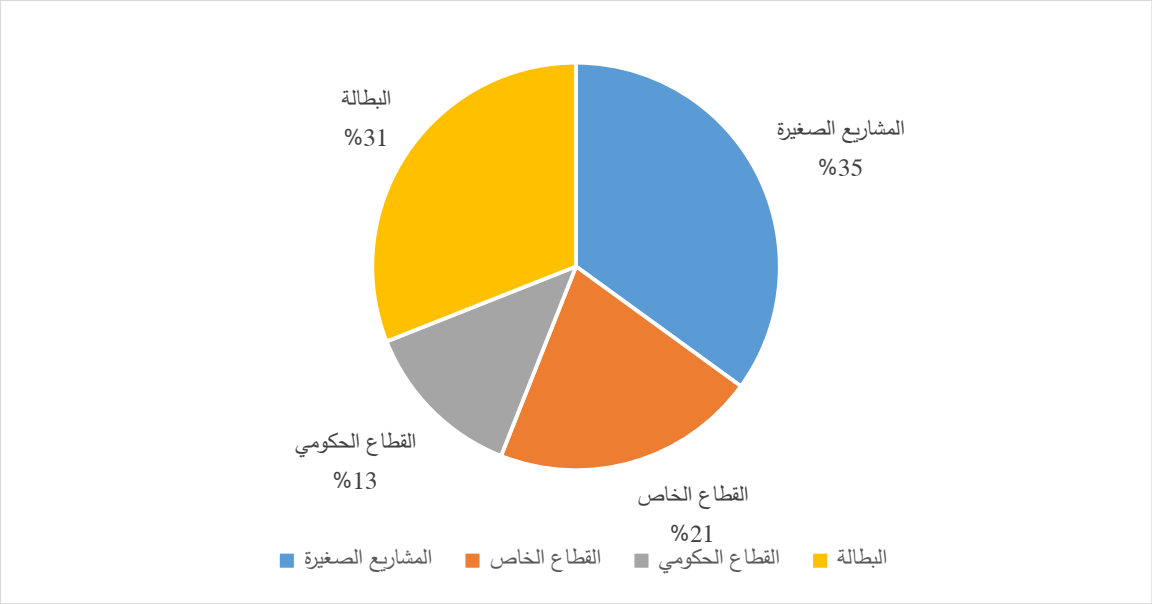

شكل 3-1: توزيع القوى العاملة الفلسطينية

المصدر: قطاع الإقراض الصغير – صحيفة شراكة

3.1.3. واقع التمويل الأصغر في فلسطين:

استناداً إلى دراسة (غانم،2010) التي تقدر أن عدد عملاء التمويل الأصغر المحتملين في قطاع غزة والضفة الغربية هو 202500 عميل، فإن نسبة تغطية السوق لا تزال قليلة جداً وهي تمثل فقط 39.8% حيث أن عدد العملاء النشطين المسجلين لدى أعضاء شراكة والبالغ عددهم 9 شركات يقدر بـ 80577 زبون حتى يونيو 2019، موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي: 58511 عميل نشط في الضفة الغربية و 22066 عميل نشط في قطاع غزة كما هو موضح في تقرير الشبكة الفلسطينية للإقراض للعام 2019، ملحق رقم (2)، حيث تبلغ نسبة النساء من إجمالي العملاء النشطين 49.5%، لتكون نسبة الذكور 50.5%. كما بلغت حجم المحفظة الإجمالية القائمة نحو 260.5 مليون دولار أمريكي، منها 205.7 مليون دولار للضفة الغربية، و54.8 مليون دولار لقطاع غزة (شراكة، 2019).

والجدول التالي يلخص حجم سوق التمويل الأصغر في فلسطين وبعض مؤشرات الأداء الخاصة به للأعوام من 2013 وحتى نهاية العام 2020:

جدول 1.3: سوق التمويل الأصغر في فلسطين وبعض مؤشرات الأداء الخاصة به للأعوام 2013-2020

البيان / السنة	عدد الشركات المرخصة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد المقترضين النشطين	اجمالي المحفظة بالمليون دولار
2013	6	50	327	41001	79.3
2014	6	67	540	59702	109.6
2015	6	69	477	52264	136.7
2016	6	85	618	68912	199.4
2017	6	84	652	72209	215
2018	6	81	687	65458	205.7
2019	8	100	910	75444	262.5
2020	8	100	852	73853	265.2

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لتقارير المراقب الاقتصادي الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس

ويلاحظ من الجدول (1.3)، أن عدد شركات التمويل في فلسطين منذ العام 2013 وحتى العام 2018 في ثبات هو 6 شركات، في حين كان عدد الفروع والمكاتب في ازدياد حيث ارتفع من 50 مكتب وفرع في بداية العام 2013 ليصل إلى 81 فرع ومكتب مع نهاية العام 2018. كذلك كان هنالك زيادة في عدد الموظفين وارتفاع في عدد المقترضين وتوسع في حجم المحفظة الإجمالية على مر السنوات. ومن الجدير بالذكر أن العام 2019 شهد حصول برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا والمؤسسة المصرفية على تراخيص من سلطة النقد ليرتفع عدد الشركات المرخصة إلى 8 شركات بإجمالي 100 مكتب وفرع مع نهاية العام 2020.

4.1.3. قطاع التمويل في فلسطين:

ينقسم قطاع التمويل في فلسطين إلى قسمين رئيسيين وهما:

1.4.1.3. قطاع البنوك:

حسب (سلطة النقد، 2020)، بلغت عدد البنوك العاملة في فلسطين 14 بنك تعمل من خلال 370 فرع ومكتب، وتنقسم إلى قسمين بنوك محلية وبنوك وافدة، وهي التالي: البنوك المحلية وعددها 7 بنوك وهي (بنك فلسطين، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني، مصرف الصفا) وتنتشر في فلسطين من خلال 239 فرع ومكتب، أما القسم الثاني البنوك الوافدة والبالغ عددها 7 بنوك أيضاً وهي (بنك القاهرة عمان، النك العربي، بنك الأردن، البنك العقاري المصري العربي، البنك التجاري الأردني، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل) وتنتشر من خلال 131 فرع ومكتب، والشكل البياني التالي يوضح هيكل مؤسسات الجهاز المصرفي العامل في فلسطين:

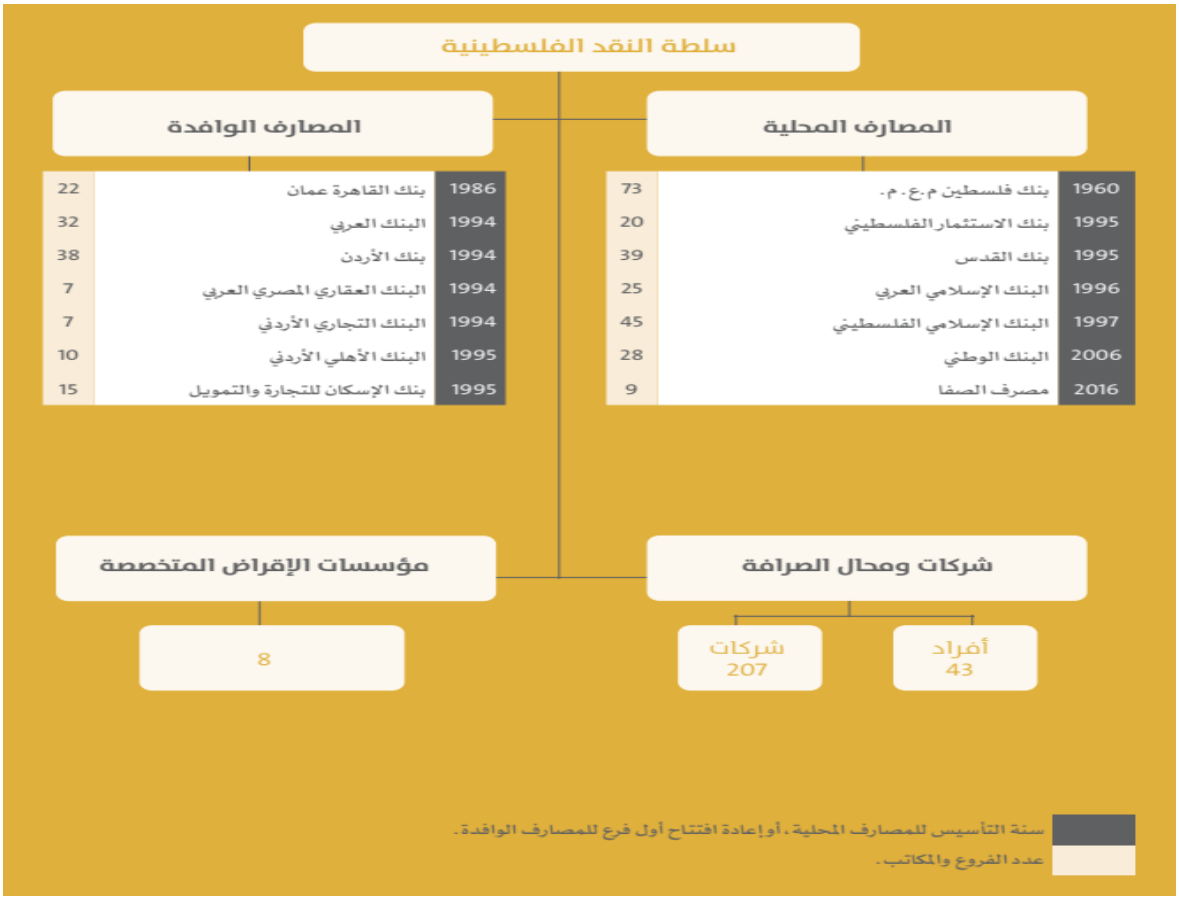

شكل 3-2: خارطة مؤسسات الجهاز المصرفي العاملة في فلسطين

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن دائرة الأبحاث والسياسة النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية للعام 2020.

2.4.1.3. مؤسسات وشركات الإقراض المتخصص:

حسب (PIPA)، تصنف مؤسسات وشركات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح وتوزيع القروض على القطاعات الاقتصادية. في حين بلغ عدد المؤسسات التي تزاول نشاط الإقراض المتخصص، والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر(شراكة) 8 مؤسسات، تعمل من خلال 100 فرعًا ومكتبًا، موزعة في مناطق متعددة في المحافظات الشمالية والجنوبية، ملحق رقم (2)، دليل مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة في فلسطين، ضمن برامج متنوعة، تقدم التسهيلات من خلال حزم سهلة وميسرة لإنشاء مشاريع في فلسطين، حيث وفرت هذه المؤسسات سهولة الوصول للتمويل اللازم ضمن ظروف وإمكانيات مرنة تتناسب مع طبيعة وقدرة المستثمر، لذلك ركز الباحث على التمويل الأصغر المقدم من شركات ومؤسسات التمويل والإقراض المتخصص.

5.1.3. توزيع محفظة التمويل بحسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين:

تتوزع محفظة التمويل والقروض للشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال في فلسطين، على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف تلك الشركات والمؤسسات، والشكل التالي يوضح حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من محفظ التمويل والقروض للشركات العاملة في فلسطين لسنوات مختارة:

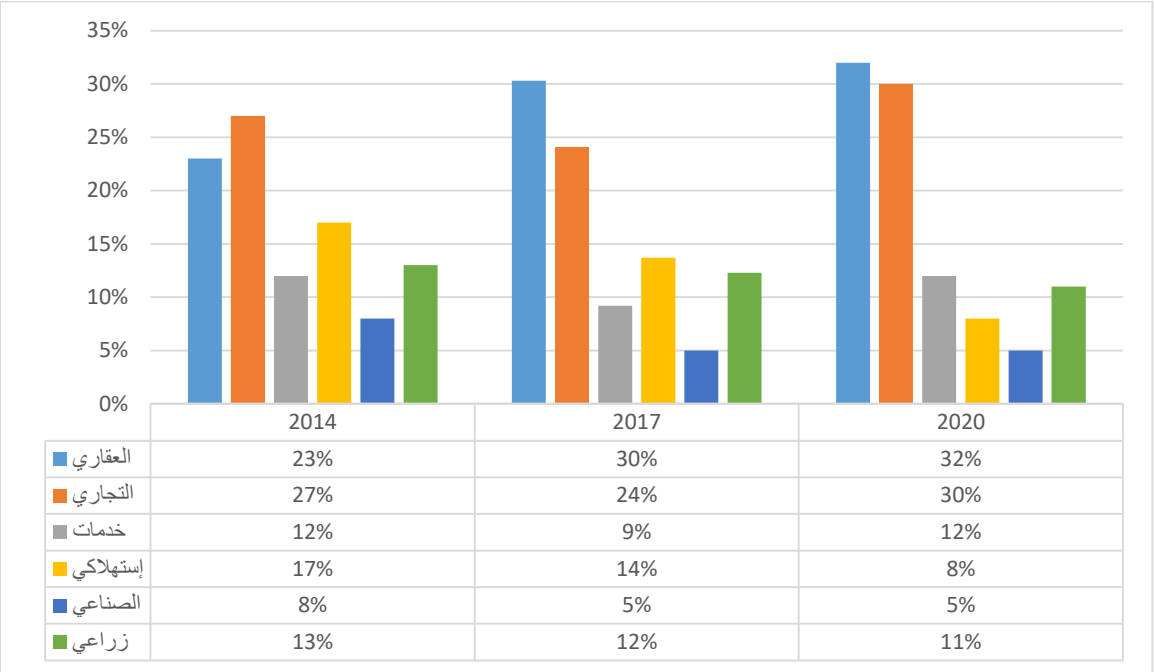

	2014	2017	2020
العقاري	23%	30%	32%
التجاري	27%	24%	30%
خدمات	12%	9%	12%
إستهلاكي	17%	14%	8%
الصناعي	8%	5%	5%
زراعي	13%	12%	11%

شكل 3-3: توزيع محفظة التمويل بحسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين لسنوات مختارة من 2014-2020.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للبيانات المنشورة في التقارير الربعية للمراقب الاقتصادي الصادر عن ماس.

ويلاحظ من الشكل (3-3)، أن القطاع العقاري النصيب الأكبر من محفظة التمويل على مدار السنوات، حيث ارتفع من المرتبة الثانية في عام 2014 بنسبة 23% ليحتل المرتبة الأولى خلال الأعوام التالية بنسبة 30% للعام 2017، و32% للعام 2020. ونلاحظ أيضاً أن القطاع التجاري على الرغم من تراجعه عام 2017 مقارنة مع العام 2014 من 27% إلى 24%، إلا أنه أستطاع أن يقفز خلال العام 2020 لتبلغ حصته 30% عام 2020 أي أعلى مما كانت عليه في العام 2014.

2.3 مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

1.2.3. مقدمة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة. وفي هذا الإطار فإن التنمية المستدامة بالنسبة للشعب الفلسطيني تعني التنمية التي تضمن السلام والاستقرار، وبيئة صحية، ونمو اقتصادي، وعدالة اجتماعية، وحياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة.

بما يتعلق بالتنمية المستدامة في فلسطين، فقد رأى الكثير من الباحثين والمختصين أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب جنباً إلى جنب مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث أن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، وعلى الصعيد الآخر هناك من يرى بوجوب التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، حيث أن عملية التنمية في فلسطين واجهت شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في فلسطين لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال (البارود، 2005).

من جانب أخر، فإن القمة العالمية حول التنمية المستدامة (مجموعة العشرة +1) في جوهانسبرج ركزت اهتمام العالم حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. وضمن التحضيرات لهذه القمة شاركت السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال سلطة جودة البيئة في الاجتماعات الإقليمية للدول العربية ودول حوض البحر المتوسط، وذلك لوضع إطار يحدد المواضيع الأساسية ذات الأولوية والإجراءات التي يتطلب اتخاذها على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي نحو تحقيق تنمية مستدامة على مدى العقد القادم وما بعده (وفا، 2003).

2.2.3. واقع الأهداف الإنمائية في فلسطين:

تعتبر التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد ذات علاقة ترابطية متداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهذه الأبعاد كما ذكرنا سابقاً هي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن

ارتباطها ببعد متعلق بالسياسات من جهة اتخاذ القرار، وفي هذا الجانب من الدراسة يكون التركيز على هذه الأبعاد الثلاثة من حيث واقعها في فلسطين. وتجدر الإشارة أن ما قدمته الدراسة في هذه الجزء مرتبط بمدى توافر البيانات حيث يوضح الشكل التالي مدى توافر البيانات حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في فلسطين:

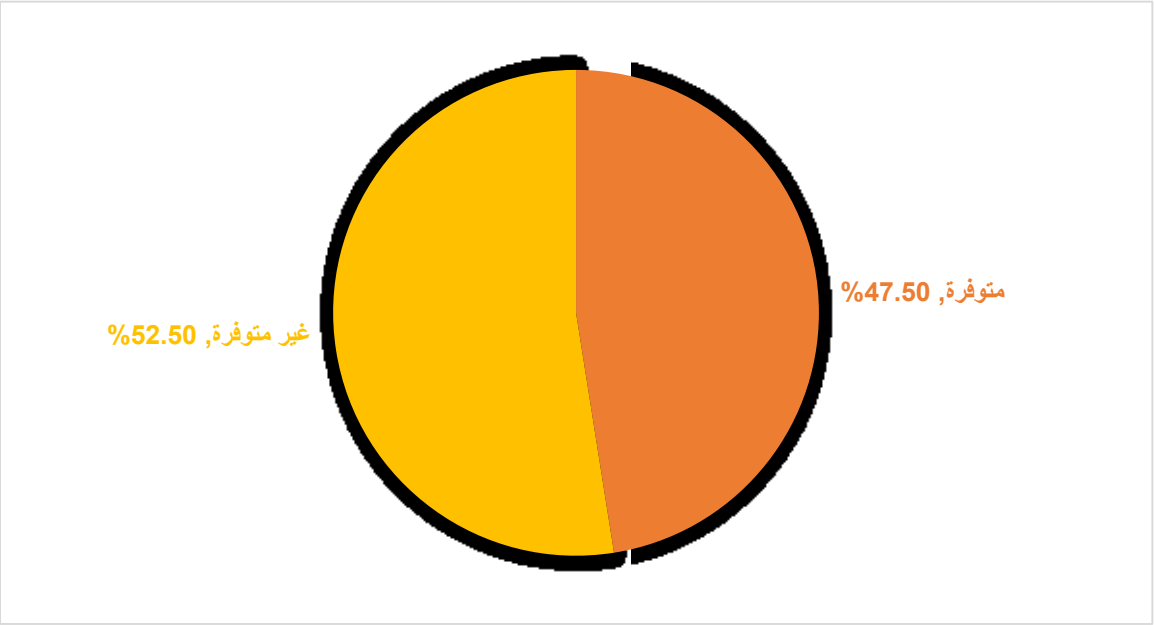

شكل 3-4: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب توفر البيانات لها في فلسطين.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة في الجهاز. رام الله، فلسطين.

نلاحظ من خلال الشكل (4.3)، أن ما نسبته 47.5% فقط من البيانات متوفر حول مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين مقابل 52.5% من البيانات غير متوفرة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، ويعود ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها:

- عدم توفر أي بيانات وصفية (التعريف، المنهجية، طرق القياس) كما أن هنالك بعض المؤشرات تم تعديلها باعتماد بيانات وصفية.
- عدم توفير التمويل الكافي لتنفيذ مسوح متخصصة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

- عدم توفر بعض مؤشرات التنمية المستدامة من المصادر التقليدية مثل التعدادات السكانية والمسوح الأسرية على سبيل المثال (نوعية الهواء، التنوع البيولوجي البحري) حيث تتطلب أدوات جمع بيانات متخصصة (طعمه، ومساد، 2019).

1.2.2.3. واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين:

تتضمن مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الاقتصاد وقوة العمل، والشراكة العالمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، من هنا سيخصص هذا الجزء من الدراسة لتسليط الضوء على بعض من هذه المؤشرات الاقتصادية للحالة الفلسطينية من خلال التالي:

1.1.2.2.3. الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين:

شهد الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة النقدية لأنواع السلع والخدمات كافة والمنتجة محلياً، ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2020 بنحو 11.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 3506.2 مليون دولار مقاساً بالأسعار الثابتة للعام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، والشكل البياني التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة من الربع الأول للعام 2018 وحتى الربع الثالث للعام 2020:

شكل 3-5: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الربع للأعوام 2018-2020 بالأسعار الثابتة (مليون دولار)، سنة الأساس 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2000 رام الله، فلسطين.

نلاحظ من خلال الشكل (5.3)، الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغت 2902 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2020 في الضفة الغربية مقارنة بـ 605 مليون دولار لقطاع غزة عن نفس الربع من العام نفسه.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين فقد بلغ 3378.3 دولار أمريكي العام 2019 مسجلاً انخفاض بنسبة 1.15% بالمقارنة بالعام 2018 حيث كانت قيمته 3417.7 دولار أمريكي وذلك بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015. والجدول التالي يوضح نمو كلاً من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013–2019، كما نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني من العام 2020، والتي ربما تعود للإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة من إغلاقات لمواجهة الحالة الوبائية لانتشار فايروس كوفيد – 19، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

جدول 2.3: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2013–2019 بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

العام / المؤشر	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	15,829.0	15,616.2	15,426.9	15,211.0	13,972.4	13,471.1	13,492.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	3,378.3	3,417.7	3,463.1	3,489.8	3,277.9	3,233.0	3,314.5

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات الحسابات القومية الربعية، 2000–2020. رام الله، فلسطين.

2.1.2.2.3. معدلات البطالة:

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، شهد عدد العاطلين عن العمل في فلسطين في الربع الثالث من العام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 15% مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه ليصل

إلى 370.7 ألف شخص من إجمالي 1306.3 ألف شخص داخل القوى العاملة؛ أي بمعدل بطالة مقداره 28.3% مقارنة بـ 26.5% في الربع الثاني من العام 2020، و24.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. إن الارتفاع في عدد العاطلين يعزى إلى حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بفعل تداعيات جائحة كورونا خاصة مع عودة العديد من الذين فقدوا وظائفهم جراء الجائحة إلى الدخول في سوق العمل والبحث عن فرص عمل جديدة خصوصاً بعد تخفيف الحكومة الفلسطينية من القيود المفروضة على الحركة والتنقل. والشكل البياني التالي يوضح معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 2013-2020:

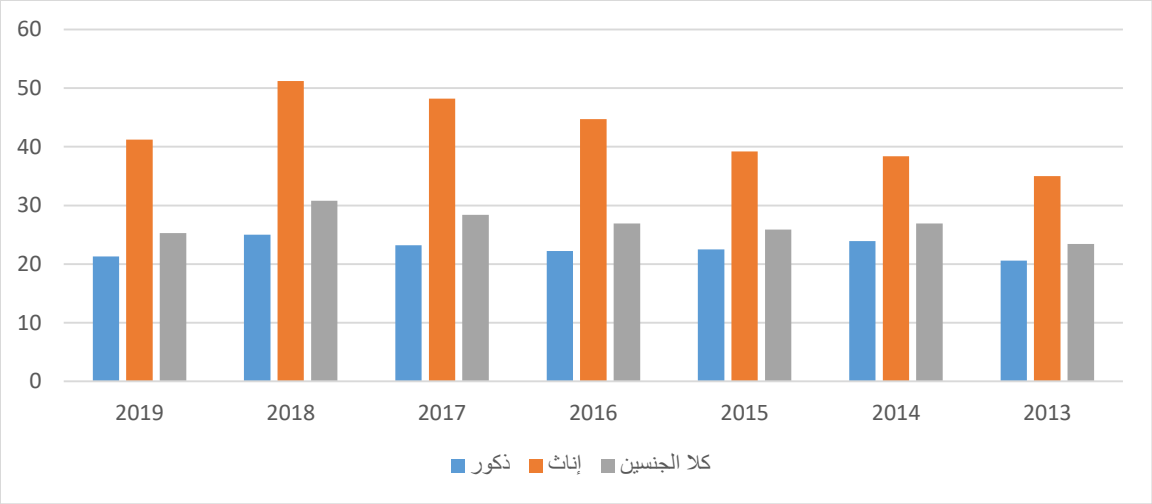

شكل 3-3: معدلات البطالة في فلسطين لكلا الجنسين للأفراد من 15 سنة فأكثر للأعوام 2013-2020.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي للأعوام 2013-2020. رام الله، فلسطين.

كما يوضح الجدول التالي، معدلات البطالة في فلسطين لكلا الجنسين للأفراد من 15 سنة فأكثر خلال السلسة الزمنية الممتدة من عام 2013 وحتى العام 2020:

جدول 3.3: معدلات البطالة في فلسطين لكلا الجنسين للأفراد من 15 سنة فأكثر للأعوام 2013-2020.

العام / المؤشر	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
معدل البطالة ذكور	21.3	25	23.2	22.2	22.5	23.9	20.6
معدل البطالة إناث	41.2	51.2	48.2	44.7	39.2	38.4	35.0
معدل البطالة كلا الجنسين	25.3	30.8	28.4	26.9	25.9	26.9	23.4

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي للأعوام 2013-2020. رام الله، فلسطين.

نلاحظ من خلال الجدول (3.3)، التفاوت في معدلات البطالة بين الذكور والإناث في فلسطين، حيث بلغت نسبة البطالة للإناث 41.2% للعام 2019م مقارنة مع 21.3% للذكور لنفس العام. ونلاحظ أيضاً أن معدلات البطالة في فلسطين شهدت العديد من التقلبات بين الارتفاع والانخفاض في خلال الفترة بين 2013-2019، إذ بلغت 30.8% للعام 2018 مقارنة مع 23.4% للعام 2013.

3.1.2.2.3. أنماط الإنتاج والاستهلاك:

إن إدارة الإنتاج والاستهلاك في إطار النفع العام بطريقة علمية وعملية وحضارية لا ينعكس على البعد الاقتصادي في عملية التنمية المستدامة فحسب، بل له الأثر في البعد البيئي حيث تعني إدارة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار في البيئة وإيجاد فرص للعمل.

من خلال تتبع الأرقام يلاحظ أن قيمة متوسط الاستهلاك الشهري للأسر من السلع والخدمات في فلسطين يزداد بشكل مستمر بدءاً من العام 2011 الذي بلغ فيه متوسط الاستهلاك الشهري للأسر حوالي 945 دينار أردني، وانتهاء بالعام 2017 بمتوسط استهلاك قدره 935 دينار أردني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

2.2.2.3. واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين:

تتضمن مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مواضيع عدة تشمل الفقر، والصحة، والتعليم، والتركيبة السكانية، من هنا سيخصص هذا الجزء من الدراسة لتسليط الضوء على بعض من هذه المؤشرات الاجتماعية للحالة الفلسطينية من خلال التالي:

1.2.2.2.3. الفقر:

تستند إحصاءات الفقر في فلسطين على المفهوم "النقدي" للفقر وفقاً للتعريف الرسمي الذي تم وضعه في العام 1997، حيث ضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية مستنداً إلى موازنة الاحتياجات الأساسية. حيث تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية لأسرة مرجعية بداية. هذا وقد تم احتساب الأول، الذي يطلق عليه "خط الفقر المدقع"، بشكل يعكس ميزانية الطعام، والملبس، والمسكن. ويبحث خط الفقر الثاني "خط الفقر"، علاوة على مكونات الخط الأول، في احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والرعاية الشخصية، ومستلزمات المنزل. هذا وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً لحجم وتركيبة الأسرة، عدد البالغين وعدد الأطفال (الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2020).

ووفقاً للمفهوم المستخدم فإن خطا الفقر يتفاوتان وفقاً لحجم وتركيبة الأسرة، ففي العام 2017 بلغ خط الفقر وخط الفقر المدقع لأسرة تتكون من خمسة أفراد (الزوجين و3 أطفال) 2470 شيكلاً و1975 شيكلاً على التوالي (الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2020).

وفيما يلي يوضح الشكل التالي نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري:

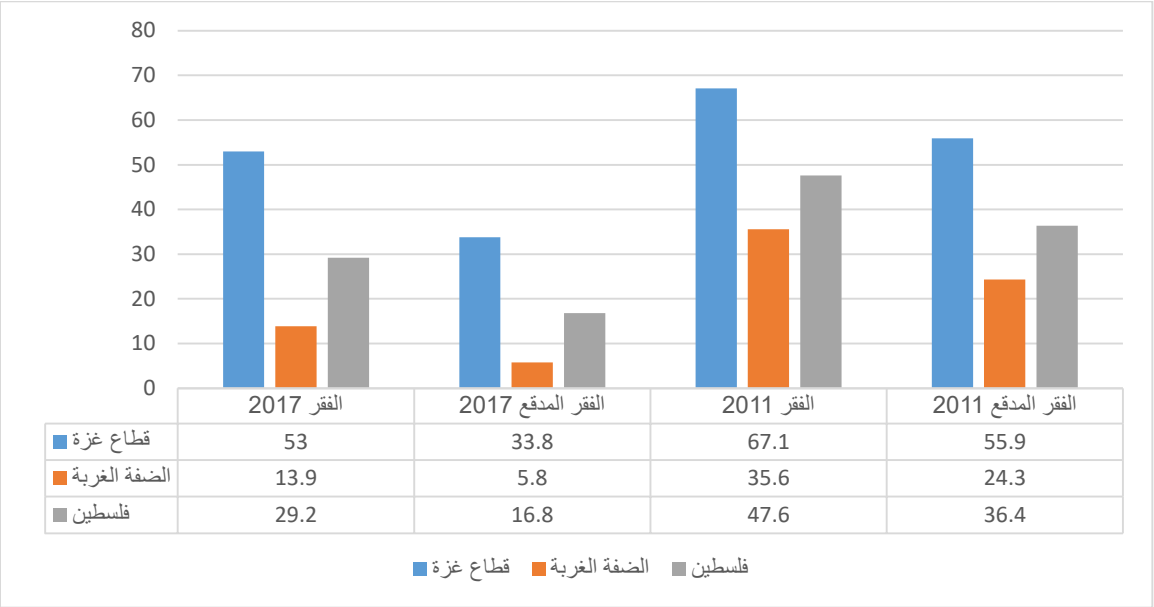

شكل 3-4: نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الإستهلاك الشهري للأعوام 2011،2017.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية – إحصائيات إنفاق واستهلاك الأسر. رام الله، فلسطين.

ونلاحظ من خلال الشكل (7.3)، أن نسبة الفقر انخفضت خلال العام 2017 لتصل إلى 29.2% مقارنة مع 47.6% للعام 2011، ونلاحظ أيضاً الفجوة الكبيرة في نسبة الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 53% في قطاع غزة للعام 2017 مقارنة مع 13.9% في الضفة الغربية لنفس العام.

2.2.2.2.3. الصحة:

بالرغم من كافة التحديات والمعوقات، وعلى راسها استمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين إلا أن وزارة الصحة الفلسطينية، وبالتعاون ودعم المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وخاصة منظمة الصحة العالمية، تمكنت من الحفاظ على المنظومة الصحية من الانهيار ومن تحقيق مؤشرات صحية جيدة على مستوى إقليم شرق المتوسط الذي تنتمي له فلسطين (وزارة الصحة الفلسطينية، 2020).

وبحسب التقرير فإن الملاريا قد تم القضاء عليها، وأنه منذ العام 1988 لم تسجل أي حالة لشلل الأطفال، كما أن تسجيل حالات السل في انخفاض مستمر بسبب سلسلة من برامج التحصين الناجحة، وحسب برنامج التطعيم في فلسطين يتضح أن نسبة التطعيم لدى الأطفال 12-23 مرتفعة بشكل

ملحوظ. وبالرغم من انتشار الإيدز يسجل ازدياداً في معظم بلدان العالم، إلا أن فلسطين كباقي بلاد المنطقة العربية يسجل فيها معدل إصابة بشكل منخفض، وقد تم تسجيل حالات الإيدز في فلسطين منذ عام 1988، حيث بلغ المجموع التراكمي للحالات، 110 حالة حتى العام 2019، منهم 84 حالة إيدز (AIDS)، و26 حالة حاملون لفيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV).

ويوضح الشكل التالي معدل الوفيات بين الأطفال لما دون سن الخامسة في فلسطين 1.12 وفاة لكل 1000 مولود حي:

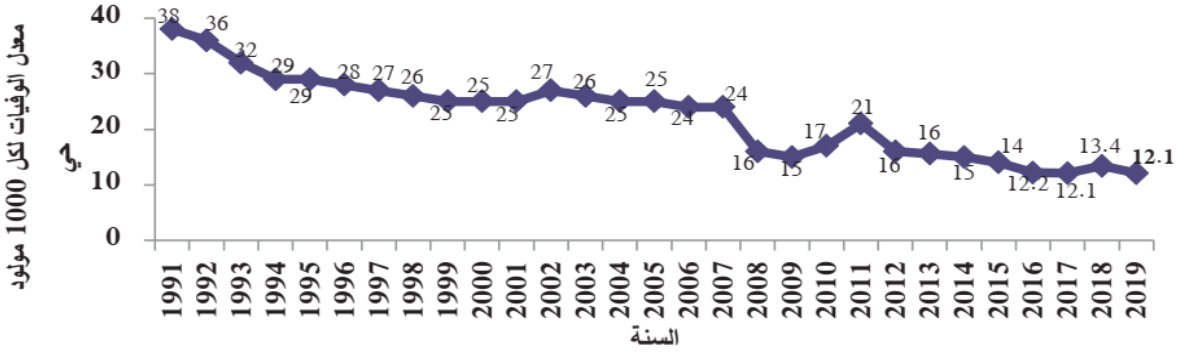

شكل 3-5: معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين للأعوام من 1991–2019.

المصدر: التقرير الصحي السنوي –فسطين 2019، حزيران 2020.

على صعيد خفض معدل وفيات بين الأمهات خلال فترة الحمل وأثناء الولادة وحتى اليوم الثاني والأربعين بعد الولادة فقد حققت فلسطين تقدم جيد حيث بلغ معدل وفيات الأمومة في فلسطين 19,5حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، والشكل البياني التالي يوضح معدلات وفيات الأمومة في فلسطين خلال الفترة 2009–2019:

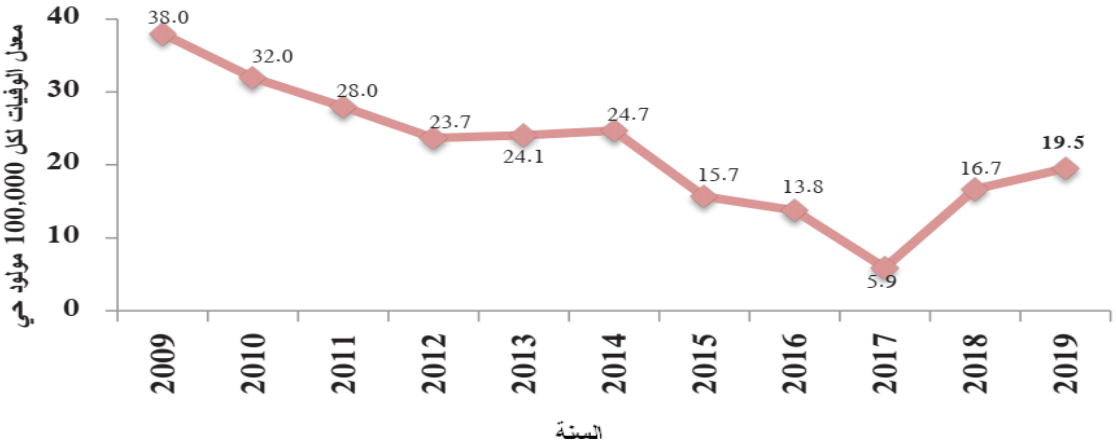

شكل 3-6: معدل الوفيات بين الأمهات في فلسطين للأعوام من 2009–2019.

المصدر: التقرير الصحي السنوي –فسطين 2019، حزيران 2020.

يلاحظ من خلال الشكل (9.3)، انخفاض معدل الوفيات بين الأمهات في فلسطين بشكل واضح وملوس خلال عام 2017، حيث بلغت 5.9 حالة لكل 100000 حالة ولادة حية، كما نلاحظ التقدم الملموس خلال العام 2019 مقارنة مع العام 2009.

3.2.2.2.3. التعليم:

معظم أدبيات التنمية تُجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي (أبو سليم، 2013).

في فلسطين تشير معطيات وزارة التربية والتعليم إلى أن معدلات التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي حققت قفزة كمية كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التحسن الذي طرأ على مدخلات العملية التعليمية من حيث الأبنية والتجهيزات وإعداد المعلمين ومستوى تأهيلهم، إضافة إلى تحسن مستويات المعيشة (وفا، 2018).

أما بالنسبة للوضع العام للتعليم في فلسطين فيوضح الشكل التالي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد من سن 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام 2013-2019:

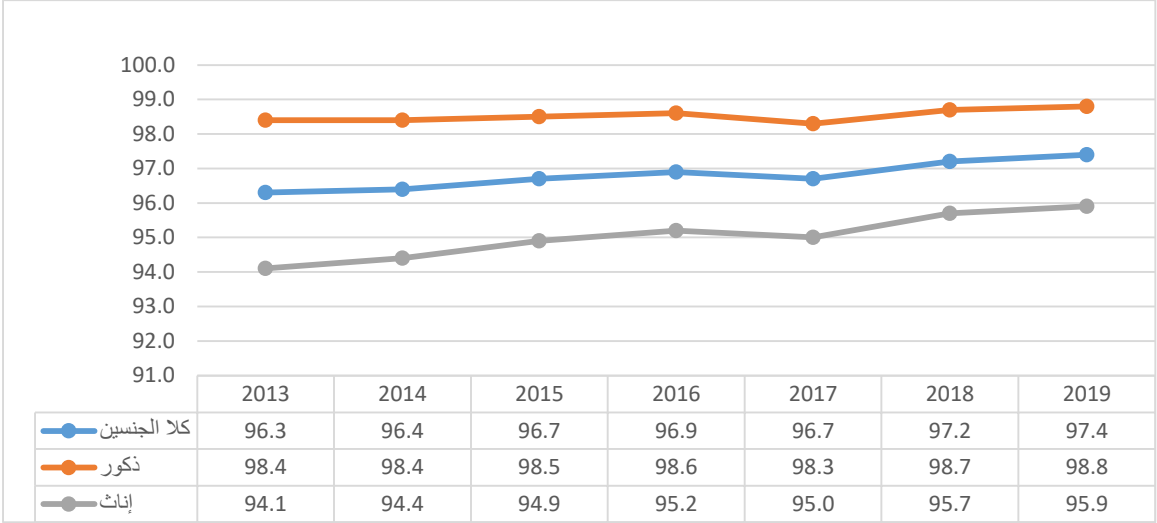

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كلا الجنسين	96.3	96.4	96.7	96.9	96.7	97.2	97.4
ذكور	98.4	98.4	98.5	98.6	98.3	98.7	98.8
إناث	94.1	94.4	94.9	95.2	95.0	95.7	95.9

شكل 3-7: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد من سن 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام من 2013-2019.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعليم – إحصائيات تراكمية. رام الله، فلسطين.

ويوضح الشكل التالي متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد من 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام من 2013-2019:

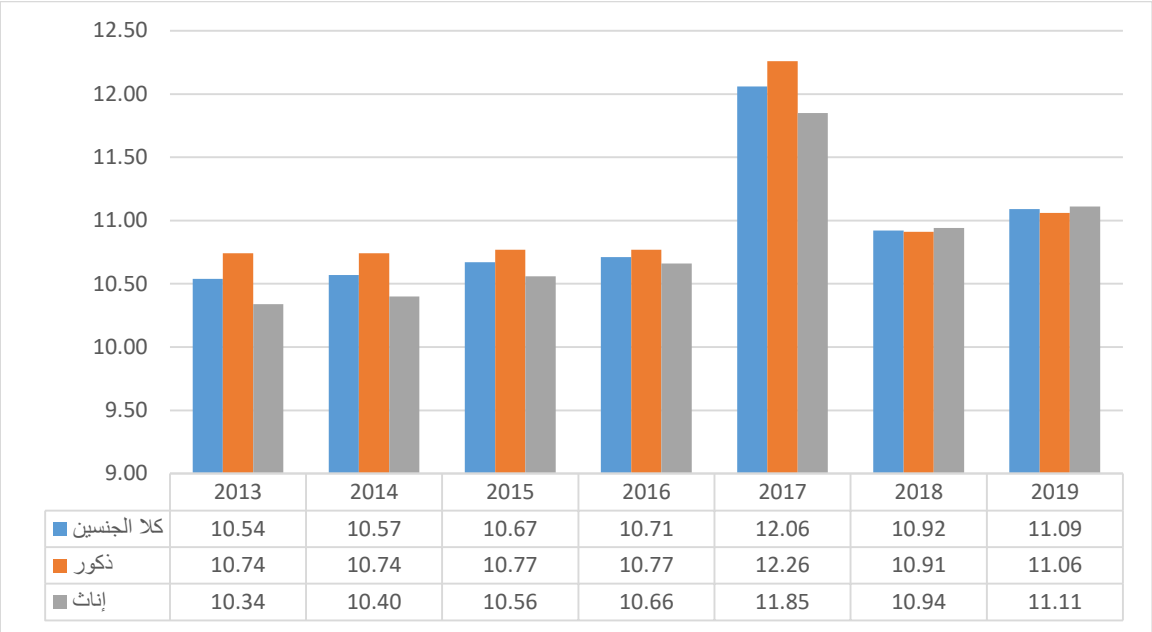

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كلا الجنسين	10.54	10.57	10.67	10.71	12.06	10.92	11.09
ذكور	10.74	10.74	10.77	10.77	12.26	10.91	11.06
إناث	10.34	10.40	10.56	10.66	11.85	10.94	11.11

شكل 3-8: متوسط سنوات الدراسة بين الأفراد من سن 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام من 2013-2019.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعليم – إحصائيات تراكمية. رام الله، فلسطين.

نلاحظ من شكل (11.3)، ارتفاع متوسط سنوات الدراسة للأفراد أكبر من 15 سنة حيث بلغت في 12.06% لكلا الجنسين في العام 2017 وانخفضت في العام 2019 لتسجل 11.09%، هنا ومن الجدير ذكره وجود تقارب بين نسبة الذكور والإناث في فلسطين وهذا مؤشر يدلل على الاهتمام المتزايد للأفراد بالتعليم من كلا الجنسين.

3.2.2.3. واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في فلسطين:

تتضمن مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة مواضيع عدة تشمل الزراعة، وهواء، والمياه، البيئة الساحلية والبحرية، والتنوع البيولوجي. من هنا سيخصص هذا الجزء من الدراسة لتسليط الضوء على بعض من المؤشرات البيئية للحالة الفلسطينية من خلال التالي:

1.3.2.2.3. الزراعة:

تعد التنمية الزراعية المستدامة أحد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة، وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشير اللجنة الإرشادية للتنمية للمجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية على أن الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة مع صياغة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها. وتكتسب التنمية الزراعية المستدامة أهمية خاصة في فلسطين بسبب ما تعانيه المناطق الفلسطينية من غياب للتخطيط الوطني والإقليمي من اجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، وتجريف الأراضي لبناء المستعمرات الإسرائيلية (عفانة، 2010).

ويوضح الشكل التالي التغير في مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين من العام 1998-2008 بحسب توافر البيانات:

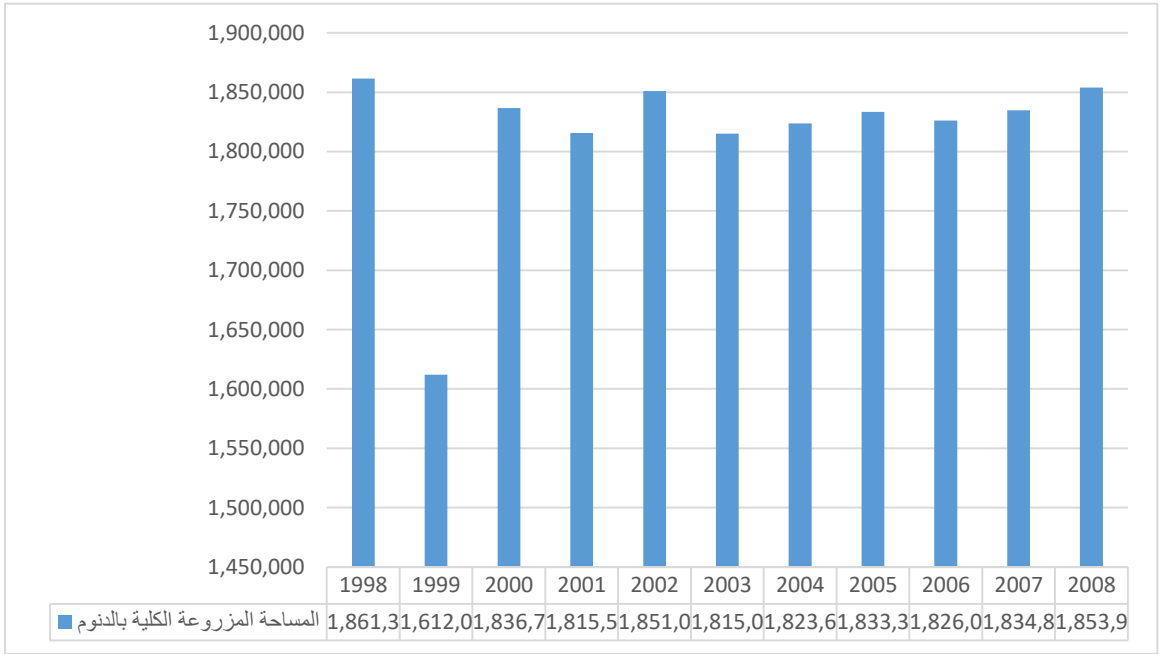

شكل 3-9: التغير في مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين من العام 1998-2008 بحسب توافر البيانات.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الزراعة – الإحصائيات الزراعية 2008/2007. رام الله، فلسطين.

2.3.2.2.3. المياه والصرف الصحي:

تعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في فلسطين، وقد أشارت سلسلة مطبوعات التنمية البشرية للعام 2013 (حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة وتأمين المستقبل) إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، 2014).

وبحسب (التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020)، وكما يتضح من الشكل التالي فإن حوالي 59.1% من السكان في فلسطين يستخدمون مصدر مياه شرب يدار بطريقة مأمونة (شبكة مياه عامة متصلة بالمسكن، وبئر ارتوازي محمي، وينبوع محمي، ومياه جمع أمطار، ومياه زجاجات معدنية، وحنفية عامة)؛ حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 94.7% في الضفة الغربية، و11.3% في قطاع غزة في العام 2017. بينما كانت هذه النسبة تبلغ في فلسطين 61.5% في العام 2014.

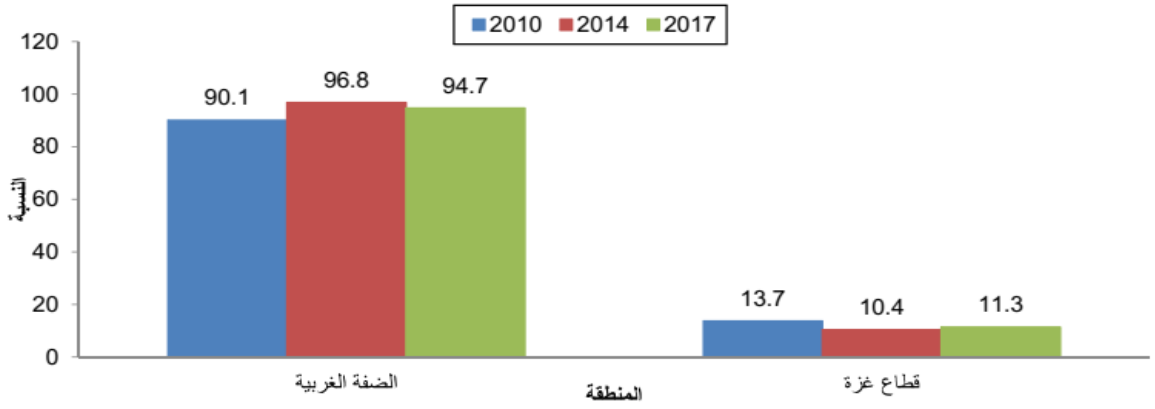

شكل 3-10: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، لسنوات مختارة.

المصدر: التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020.

أما فيما يتعلق بالصرف الصحي فإن الشكل التالي يوضح أن حوالي 99.7% من السكان في فلسطين في العام 2017 يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بواقع 99.8 %في

الحضر، و99.9% في المخيمات، و99.2% في الريف (التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020).

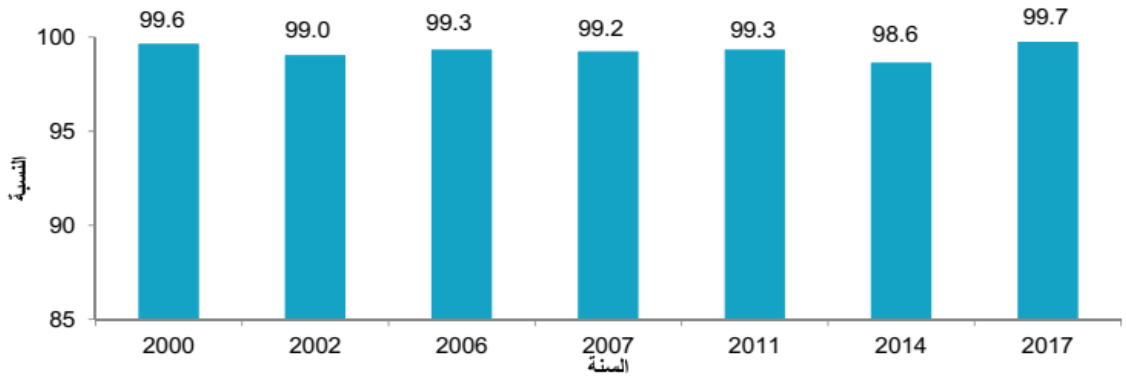

شكل 3-11: نسبة الأسر التي تستفيد من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، لسنوات مختارة.

المصدر: التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020.

3.2.3. الجهود الوطنية المبذولة في سبيل توطين أجندة التنمية المستدامة 2030:

أقرت الحكومة الفلسطينية عام 2016 أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 والتي كانت تحت شعار المواطن أولا، وقد عمل عليها الكل الفلسطيني من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تقاطعت الاجندة في معظم محاورها وأهدافها الاستراتيجية وما انبثق عنها من أولويات وسياسات وطنية مع أهداف التنمية المستدامة 2030 نصاً وروحاً.

كما تم وضع 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية لكافة الوزارات، والتي أكدت بمعظمها استرشادها وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة والغايات المنبثقة عنها. حيث يشير إلى التوجه الواضح فلسطينيا نحو توطين أهداف التنمية المستدامة والسعي للاستفادة من أدوات وآليات التعاون الدولي في هذا المجال.

4.2.3. دور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنفيذ الأجندة العالمية:

بناء على قرار مجلس الوزراء فقد أعطى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أهمية خاصة لتوطين وتوفير ومراقبة مؤشرات التنمية المستدامة SDGs ، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العالقة، إضافة إلى التنسيق المكثف مع المؤسسات الدولية خاصة وكالات الامم المتحدة

المعنية بهذه المؤشرات. باشر الجهاز خلال العام 2016 بالخطوات العملية نحو مأسسة العمل على مؤشرات هذه الاهداف على أكثر من صعيد وذلك من خلال:

- تحديث وتطوير هيكلية الجهاز المركزي للإحصاء بما يتلاءم مع الأجندة التنموية.
- تشكيل فريق عمل فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمتابعة على فحص منهجيات وتوفير بيانات مؤشرات التنمية المستدامة.
- رسم ملامح خارطة توزيع جمع بيانات مؤشرات التنمية المستدامة.
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018–2022.
- تطبيق نظام النموذج العام للعمليات الاحصائية (GSPBM)
- مواكبة الجهود الدولية والاقليمية في مجال توفير البيانات ورصد مؤشرات التنمية المستدامة.
- عقد سلسلة ورش حوارية حول مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

5.2.3. واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين:

تعتبر عملية الرصد والمراقبة جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ لجمع البيانات، حيث يكمن نجاح أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير على المراقبة الدائمة والفعالة، بالإضافة إلى عملية المراجعة والمتابعة. حيث أن إنتاج تقارير رصد التقدم المحرز نحو أهداف وغايات مؤشرات التنمية المستدامة محدثة لصناع السياسة ومتخذي القرار سيكون بمثابة بوصلة العمل المتابعة والمراجعة مع كافة الشركاء ستكون سمةً أساسية في التي تعمل عليه الدول، كما أن تبادل الخبرات وطنياً ودولياً (التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020).

لذلك قام الجهاز بالتعاون مع كافة الشركاء بالعمل على تقييم واقع مؤشرات التنمية المستدامة من خلال تصميم مصفوفة تقييم لكافة المؤشرات، حيث احتوت المصفوفة على أكثر من 20 متغير عن كل هدف من الاهداف بما يشمل (توفر المؤشر ومصدر البيانات، ووحدة القياس، ومنهجية القياس، والبيانات الوصفية، ومستوى التفصيل، والشركاء الوطنيين المعنيين بالمؤشر، والمؤسسات الدولية الراعية للمؤشر، إضافةً إلى عدد آخر من المتغيرات الإضافية).

الخلاصة: اتضح للباحث من هذا الفصل تطور مؤسسات الإقراض في فلسطين وزيادة عددها وفروعها بالمحافظات الفلسطينية، بالإضافة لزيادة عدد المفترضين من مؤسسات التمويل والإقراض نظراً للوضع الاقتصادي المتردي في فلسطين، فأغلب المواطنون يتجهوا للاقتراض من أجل القيام بمشروعات صغرى

لتدر عليهم الدخل، وأن قطاعي الخدمات والعقاري يسيطران على الجزء الأكبر من محفظة التمويل خلال الفترة (2013–2020)، ومن جهة أخرى نجد أن الحكومة الفلسطينية سعت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف دون تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير أثر المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين) على التنمية المستدامة في فلسطين، حيث اعتمدت الدراسة على عدد من النماذج القياسية، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات التي تمت سابقاً. كما يتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير

2.4 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من أجل بناء نموذج قياسي لقياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة (2013م-2020م)، وتقدير العلاقة الانحداريه بين المتغير

التابع المتمثل بالتنمية المستدامة في فلسطين مع المتغيرات المستقلة التالية: (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين).

3.4 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في دراسة شركات ومؤسسات الإقراض المتخصص والتي تعمل في مجال التمويل الأصغر في فلسطين والبالغ عددها 8 شركات ومؤسسات معتمدة لدى سلطة النقد الفلسطينية، وقد ركز الباحث على هذه الفئة دون غيرها لعدة أسباب أهمها:

- طبيعة الفئات المستهدفة من قبل مقدمي هذه الخدمات، إذا ما نظرنا للبنوك العاملة في فلسطين نجد أنها تقدم خدماتها بشكل مركز لأصحاب الدخول المنتظمة من الموظفين العموميين وموظفي المنظمات غير الحكومية وبنسبة أقل لموظفي القطاع الخاص بالإضافة لأصحاب المشاريع من أفراد وشركات مرخصة.
- فئة الموظفين نجد أنهم يتمتعون بإستدامة مالية من خلال رواتبهم الشهرية مما يحقق لهم القدرة على تأمين مسكن لائق والحصول على الطعام الجيد والرعاية الصحية المناسبة بالإضافة لفرص الحصول على التعليم وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل فاعل وايجابي، وهذا يعني أن الإستدامة المالية المتمثلة بالرواتب الشهرية قادرة على تحقيق الإستدامة الاقتصادية والاجتماعية لهم مما يجعل مسألة قياس الأثر المترتب على استفادتهم من التمويل الأصغر المقدم من البنوك محدود ونسبي.
- فئة أصحاب المشاريع من أفراد وشركات والتي تتلقى خدمات التمويل من قطاع البنوك فعادة ما تكون خدمات التمويل المقدمة لهم تندرج تحت التمويل الصغير والمتوسط ولا يقدموا على خدمات التمويل الأصغر مما يجعلهم خارج إطار مجتمع الدراسة.
- شركات ومؤسسات الإقراض المتخصص أو التمويل الأصغر تستهدف الفئات المهمشة والفقيرة غير القادرة على الإستفادة من خدمات البنوك حيث تتمتع هذه الفئة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من تحسين ظروفها في حال توفرت لهم الموارد، وتعرف هذه الفئة باسم الفقراء النشطين اقتصادياً.
- يكون قياس أثر التمويل الأصغر على هذه الفئة واضح وملحوظ لما له القدرة على تحسين دخولهم ورفع مستوى المعيشة لديهم وبالتالي تعزيز فرص حصولهم على المسكن اللائق والملبس

المناسب بالإضافة لتحسين ظروف الرعاية الصحية لهم وتعزيز فرص التحاقهم بالمدارس ومشاركتهم بفاعلية في المجتمع.

4.4 مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، التي تتمثل بالبيانات الربعية للفترة من الربع الأول لعام (2013م) إلى الربع الرابع لعام (2020م). وقد تم تجميع البيانات لكل من (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين) من خلال التقارير الربعية الصادرة عن مركز ماس، أما متغيرات نصيب الفرد من الناتج والبطالة من خلال موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لبعض البيانات الأخرى الواردة في التقارير الدورية لسلطة النقد الفلسطينية.

5.4 النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على نموذجين قياسيين، وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: تم بناء النموذج بالإعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كدراسة (حمزاوي،2017)

$$percapita\ gdp = \beta 0 + \beta 1\ FP + \beta 2\ Nb + \varepsilon$$

حيث إن:

percapita gdp: (البعد الاقتصادي) في التنمية المستدامة في فلسطين معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كمتغير تابع.

Fp: إجمالي محفظة التمويل الأصغر في فلسطين كمتغير مستقل.

Nb: عدد المقترضين النشيطين في فلسطين كمتغير مستقل.

β0: الحد الثابت .

β1,β2: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

ε : الخطأ العشوائي .

النموذج الثاني: أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

تم بناء النموذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كدراسة (أبو شنب، 2016) ودراسة (أبو ضيف، 2016)

$$UM = \alpha 0 + \alpha 1\ FP + \alpha 2\ Nb + \varepsilon$$

حيث إن:

UM: (البعد الاجتماعي) في التنمية المستدامة في فلسطين معبراً عنها بنسبة البطالة في فلسطين كمتغير تابع.

Fp: إجمالي محفظة التمويل الأصغر في فلسطين كمتغير مستقل.

Nb: عدد المقترضين النشيطين في فلسطين كمتغير مستقل.

α_0: الحد الثابت.

α_1, α_2: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

ε: الخطأ العشوائي.

ويمكن تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- **المتغير التابع – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان (الهيئة العامة للإحصاء، 2017).
- **المتغير التابع – البطالة:** جميع الأفراد المنتمين لسوق العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا خلال فترة الإسناد وكانوا مستعدين للعمل حيث قاموا بالبحث عن عمل خلال الـ 4 أسابيع الماضية بمختلف الوسائل من صحف أو مكاتب العمل أو من خلال سؤال الأقارب والأصدقاء أو غيرها من الوسائل المتاحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).
- **المتغيرات المستقلة:**

- **إجمالي محفظة التمويل الأصغر:** عبارة عن المبلغ الكلي والذي تم تمويله مخصوماً منه إجمالي مبالغ التمويلات المسددة، أي جميع المبالغ المستحقة والمدينة للجهة ما (أور وآخرون، 2005).

- **عدد المقترضين النشيطين:** يعرف على أنه عدد العملاء الذين لديهم قروض مستحقة للجهة المقرضة، حيث يتم عادة تسجيل الإحصاءات التي تخص المقترضين النشطين والتي تشمل عدد العملاء الذين لديهم قروض مستحقة في تاريخ إصدار قوائمها المالية (أور وآخرون، 2005).

1.5.4. الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير:

قبل البدء في الطريقة القياسية المناسبة والنموذج الأنسب لبيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة لا بد من معرفة مستوى استقرار السلسلة الزمنية باعتباره شرط هام في تحديد النموذج المناسب والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

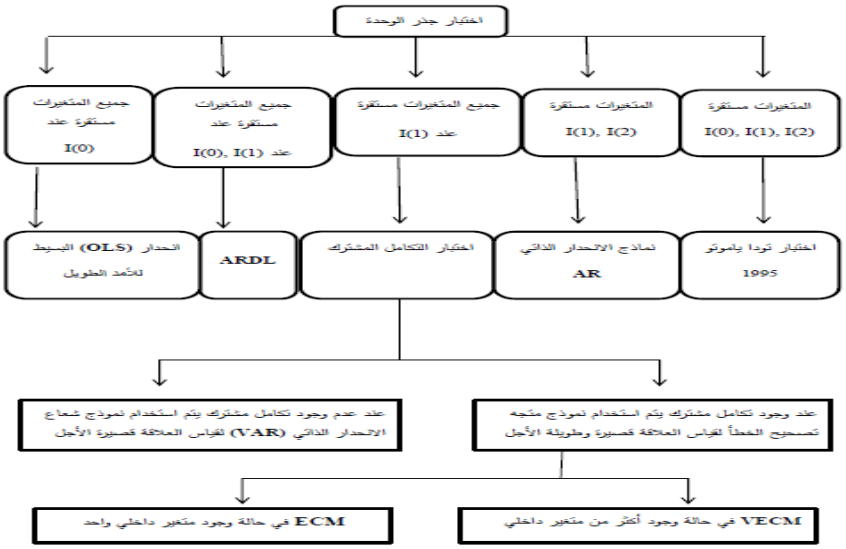

شكل 4-1: يوضح اختيار النموذج الأفضل بناء على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك.

المصدر: خلف الله، ز.(2018): قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-الجزائر، ص 222.

2.5.4. اختبار جذر الوحدة:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن تتصف هذه السلاسل بالاستقرار(السكون) Stationary، وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية أو بين السلسلة الزمنية لكل متغير على حدا غالباً ما يكون زائفاً (عطية، 2005)، وبمعنى آخر كل متغير مستقل لا بد يأخذ فترة من الزمن يطلق عليها الفجوة المتباطئة حتى يظهر أثره في المتغير التابع وذلك يرتبط بعوامل سيكولوجية وتكنولوجية وقانونية.

وعدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على حذر الوحدة، بالتالي لا بد من إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودرجة تكاملها، يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية.

وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة إلا أننا اعتمدنا على الاختبارين الأكثر شيوهاً وتطبيقاً في الدراسات التطبيقية القياسية، بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Null Hypothesis} \qquad H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Alternative Hypothesis} \qquad H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية، فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011).

إلا إن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة؛ وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، وt تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس بيرون المطور (Phillips Perron-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل.

3.5.4. اختبار التكامل المشترك:

يشير إنجل وجرانجر (Engle& Granger, 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة للمتغيرات وبالتالي فإن الانحدار بين المتغيرات لا بكون زائفاً، ويستلزم اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات (الشوربجي، 2004).

وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين (العبدلي، 2007)، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008).

ويعتمد اختبار جوهانسون (Johansen, 1991)، وجوهانسون جيسلس (Juselius &Johansen Test) كتابه نموذج انحدار ذاتي متجه (VAR) على النحوالتالي:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \phi D_t + \varepsilon_t$$

وبصرف النظر عن دلالات هذا النموذج فإن ما يهم من هذا النموذج هو (r) رتبة المصفوفة π (عدد متجهات التكامل المشترك) ويعني متجه التكامل المشترك أنه على الرغم من وجود انحرافات للمتغيرات في الأجل القصير، إلا ان العلاقة بين المتغيرات متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل(عطية، 2005)، إن المصفوفة تحتوى على معلومات عن العلاقة طويلة الأجل، والمصفوفة $\pi = \alpha\beta$، حيث تمثل α سرعة التكيف للمعاملات و β مصفوفة معاملات العلاقة طويلة الأجل، ويقوم هذا الاختبار على خمسة خيارات أساسية:

- البيانات في المستوى لا تملك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك والانحدار الذاتي المتجه(VAR) لا تمتلك قاطع أو اتجاه.
- البيانات في المستوى تملك اتجاه عام خطي ولكن معادلة التكامل المشترك ومعادلة VAR تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)
- البيانات في المستوى لا تمتلك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)، ومعادلة VAR لا تملك قاطع.

- البيانات في المستوى تملك اتجاه عام تربيعي (الشكل قطع مكافئ)، ولكن معادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، ومعادلة (VAR) تملك قاطع.
- البيانات في المستوى تملك اتجاه عام خطي ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، ومعادلة (VAR) لا تملك قاطع.

وعلى الرغم من وجود هذه الافتراضات الخمسة إلا أن عملية تحديد الخيار الأمثل تتطلب اختبارات إحصائية قياسية موسعة بسبب صعوبة تحديد الخيار الأفضل فإن معظم الدراسات العربية والأجنبية تجري هذا الاختبار وفق الفرضية الثانية فقط على الرغم من ان جوهانسون بين عدة خطوات للتحقق من مدى وجود قاطع واتجاه عام وهي تخفيض رتبة الانحدار، اختبار إحصائيات رتبة التكامل المشترك، اختبار تخفيض درجة الاتجاه، اختبار عدم وجود اتجاه في المكونات الثابتة الاتجاه، اختبار سكون الاتجاه (Johansen, S.R, 1994).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، وذلك من خلال اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (r) وهما:

4.5.4. اختبار الإمكانية العظمى (The Lambda-Max test):

يحسب اختبار الامكانية العظمى من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث إن:

T :عدد المشاهدات

$\aleph_r + 1$: الجذور المميزة (Eigenvalues) المقدرة للمصفوفة π

ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1)

5.5.4. اختبار الأثر The trace test:

ويعتمد اختبار الأثر على الصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{n} \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة (المميزة) تقل أو تساوي (r).

وفي حال وجود متجهات للتكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة. إلا ان اختبار التكامل المشترك يختبر وجود العلاقة طويلة الأجل، وبعد التحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار جوهانسون لا بد لنا من تقدير معادلة التكامل المشترك وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ نظراً لان المتغيرات محل الدراسة لم تكن مستقرة في المستوى إلا انها جميعاً استقرت في المستوى الأول وهذا يتطلب استخدام طريقة نموذج تصحيح الخطأ (العمرو، 2006).

6.5.4. نموذج (ARDL)

تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمننية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) ، حيث وضع العالم pesaran عام 2001 منهجية التكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي، ونماذج فترات الابطاء الموزعة، وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الاخرى مثل: إنجل جرانجر 1987، وجوهانسون 1988، وغيرها من المنهجيات .وقبل البدء في تطبيق طريقة (ARDL) لابد من التأكد من استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة وفي حال ما كانت المتغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة تكون طريقة (ARDL) هي الطريقة المثلى للتقدير (الدليمي، 2018).

7.5.4. نموذج تصحيح الخطأ الموجه (Vector Error Correction Model)

نظراً لأن المتغيرات محل الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها فإن طريقة المربعات الصغرى لا تعتبر الأنسب لهذا النموذج، لذلك اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error

(Correction Model، حيث أنه بعد أن نقوم باختبار وجود علاقة طويلة الأجل (Long- run Relationship) بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Bound test للتكامل المشترك، لا بد من تقدير معادلة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) المشتقة من نموذج (VAR) وذلك لأنه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وكذلك سرعة الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل من أي اختلالات تحدث في الأجل القصير(BAUM, 2013)، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ بعين الاعتبار العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل. فإذا افترضنا انه لدينا متغيران فقط Xt متغير مستقل و Yt متغير تابع وقدرنا العلاقة بينهما:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + \varepsilon_t$$
$$\varepsilon_t = ECT_{t-1} = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$$

ويطلق على المعادلة رقم (2) حد تصحيح الخطأ وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية (أي أن المتغير يتأثر بقيمه السابقة وبقسم المتغير الآخر)، وبالتالي تصبح معادلتي نموذج تصحيح الخطأ الموجه(VECM) على النحو التالي (Mishra, 2012):

$$\Delta X_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} a_i \, \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} a_j \, \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 ECT_{t-1}^1 + z_t^1$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j \, \Delta X_{t-j} + \lambda_2 ECT_{t-1}^2 + z_t^2$$

حيث إن:

m.n: عدد الفجوات الزمنية

I,j: رقم الفجوة ، Δ: الفرق ، zt: الضجة البيضاء (White noise)

التغير قصير الأجل: $\sum_{j=1}^{n.m} a, \beta_j \, \Delta X, y_{t-j}$

التغير طويل الأجل: $\lambda(Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-j}$

λ: معامل سرعة التعديل (Speed of Adjustment) (معامل حد تصحيح الخطأ)، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون قيمة المعامل سالبة. وللتحقق من العلاقة في الأجل الطويل وذلك من خلال معامل تصحيح الخطأ ومعنويته الإحصائية، ونكون أما الحالات التالية:

إذا كانت (λ_1) فقط سالب ومعنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديداً أحادية الاتجاه من (Y) إلى (X)، مما يعني أن المتغير التابع(Y) يوثر في المتغير المستقل(X)، ولكن ليس العكس. أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي بدون معنى إحصائي.

أما إذا كانت (λ_2) فقط سالب معنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديداً أحادية الاتجاه من (X) إلى (Y)، مما يعني أن المتغير المستقل (X) يوثر في المتغير التابع(Y). ولكن ليس العكس، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي بدون معنى إحصائي. أما إذا كانت قيمة كل من معاملات حد تصحيح الخطأ (λ_1, λ_2) في كلا المعادلتين سالبة ومعنوية، فالعلاقة السببية طويلة الأجل تكون ثنائية الاتجاه (تبادلية).

8.5.4. نموذج متجه تصحيح الخطأ المتعدد (VECM):

يعتمد مفهوم منهجية متجه تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن القيمة التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية النموذج بنموذج تصحيح الخطأ(Luke, 2004)، وعلى ذلك يفترض نموذج متجه تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهي: علاقة طويلة الأجل وتتحقق في حال ما كان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي أي أن التقلبات قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل له سوف تؤدي إلى علاقة مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات، أما العلاقة الثانية فهي علاقة قصيرة الأجل: وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له في كل فترة زمنية، وتقاس

من خلال التغيرات فيما بينهم (العبدلي، 2007). وتقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ من خلال المعادلة التالية (شيخي، 2012):

$$\Delta Y_t = \emptyset_0 + \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \beta_{p-1} Y_{t-p+1} + \alpha \hat{\varepsilon}_{t-1} + \varepsilon_t \quad t = 1,2,\ldots,t$$

مع: $\varepsilon_t = \beta Y_t$

9.5.4. العلاقة السببية للنموذج:

قدم اختبار WALD في الإحصاء لأول مرة من قبل ابراهام والد(Ibraham Wald) لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بعدة معلمات خاصة عندما يكون عدد المشاهدات كبيراً، حيث قام من خلاله باختبار معاملات الجمعية الأمريكية الرياضية ال 54 سنة (1943)، ويعد هذا الاختبار طريقة جيدة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية (المفسرة) في الدالة لها أهمية إحصائية في تفسير التقلبات في المتغير التابع أم لا ، وعليه يمكن من خلال اختبار (Wald Test) بدراسة ما إذا كانت هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل متغير مستقل والمتغير التابع في الدالة، ولمعرفة العلاقة السببية قصيرة الأجل في نموذج (VECM)، لابد من إجراء اختبار (Wald test)، الذي يوضح العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير التابع إلى المتغير المستقل إذا كانت نتائج اختبار إحصائية (F Chi-square) معنوية عند مستوى دلالة 5%(خلف الله، 2018)، وبالتالي نقبل الفرض البديل والعكس صحيح. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (Wald-test).

6.4 تقييم جودة النموذج المقدر قياسياً

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر التمويل الأصغر في التنمية المستدامة في فلسطين، وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم الاختبارات التشخيصية التالية (شيخة، 2011):

1.6.4. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera):

وذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواعي، وداوود،2013). ويكون هناك إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر.

2.6.4. إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار (ARCH) الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (صافي، 2015).

3.6.4. نموذج (VAR):

تعتمد منهجية الـ (VAR) على اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك والتي تناولتها الدراسة في نموذج الـ (ARDL) ومن ثم الإختبارات التالية:

1.3.6.4. تحليل التباين (Variance Decomposition):

يستخدم تحليل التباين لوصف السلوك الحركي للنموذج، ويتم من خلاله قياس تأثير الصدمات على المتغيرات في النموذج عبر الزمن، وذلك عن طريق تقسيم تباين الخطأ بين المتغيرات بما يوضح أثر الصدمات غير المتنبئ بها على كل متغير من متغيرات النموذج (حمود، 2011). وبالرغم من أن نماذج VAR تقوم بشكل عام على افتراض أساسي وهو عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، وذلك لا يمنع وجود تأثير متزامن للأخطاء في متغيرات النموذج، ولتجنب هذه المشكلة يتم الاعتماد على توزيع تشولسكي (Cholesky) والذي يعتمد على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج (بركة، 2014).

2.3.6.4. الاستجابة الفورية (Impulse Response):

تعتبر الاستجابة الفورية طريقة أخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج إذ ترصد تأثيرات الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات عبر الزمن، ويتم قياس أثر الصدمة بطريقتين (الجنابي، 2012):

الأولى: قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد.

الثانية: قياس أثر الصدمة بمقدار ووحدة واحدة.

وفي دراستنا سنعتمد على الطريقة الأولى، ونشير إلى أنه عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإنها تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، وأن أي صدمة تحدث لأحد المتغيرات ستعمل على التأثير على وضعية التوازن ثم لا تلبث أن يتلاشى تأثير هذه الصدمة وتعود المتغيرات لحالة التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت (حمود، 2011).

الخلاصة: تم استعراض الإجراءات والمنهجية المستخدمة لتقدير النماذج القياسية، ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل اتضح ان المنهجية الأنسب للنموذج الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو نموذج (ARDL)، ونموذج (VAR) هو الأنسب للنموذج الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وبناء عليه تم التركيز على الأساليب المتبعة في نموذجي (VECM)، و(VAR)، وذلك من خلال استعراض التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة، ونموذج تصحيح الخطأ(VECM)، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار التجانس وغيره من الاختبارات التي تؤكد جودة النماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الخامس

النتائج ومناقشتها

1.5 مقدمة

استعرض هذا الفصل نتائج تقدير النماذج القياسية وتحديد أثر المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين) على التنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة (2013م-2020م). من خلال بعدي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، بالإضافة لاختبار فرضيات الدراسة.

2.5 نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات النماذج القياسية

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي:

جدول 1.5: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي

	PER-p	***UM***	***NB***	**FP**
Mean	828.1219	25.96875	62495.16	176.3375
Median	838.8000	26.20000	66729.50	204.6000
Maximum	887.9000	30.20000	80314.00	276.2000
Minimum	653.8000	20.60000	7818.000	79.30000
Std.Dev	51.06404	1.826408	14863.78	63.17808

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج (E views)

يتضح من الجدول (1.5) أن الوسط الحسابي لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي قد بلغ 828.12 دولار أمريكي، وبلغ أعلى قيمة لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في فلسطين 887.90 دولار أمريكي، في حين بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في فلسطين 653.80 دولار امريكي خلال الفترة من 2013 وحتى 2020. كما يتضح أيضاً أن الوسط الحسابي للبطالة في فلسطين بلغ 25.968%، وبلغت أعلى قيمة للبطالة في فلسطين 30.20%، في حين كانت أقل قيمة للبطالة في فلسطين 20.60% خلال نفس الفترة من العام 2013 وحتى العام 2020. وتظهر الأرقام أيضاً أن الوسط الحسابي لعدد المقترضين النشطين في فلسطين قد بلغ 62495.16 مقترض نشط في فلسطين، وبلغ أعلى عدد للمقترضين النشطين في فلسطين 80314 مقترض نشط، في حين كان أقل عدد للمقترضين النشطين في فلسطين قد بلغ 7818 مقترض خلال الفترة من العام 2013 وحتى العام 2020. أما على صعيد إجمالي محفظة التمويل فقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي محفظة التمويل في فلسطين 177.3375 مليون دولار أمريكي، كما بلغت أعلى قيمة لإجمالي محفظة التمويل في فلسطين 276.2000 مليون دولار أمريكي، في حين كانت أقل قيمة لمحفظة التمويل في فلسطين قد بلغت 79.30000 مليون دولار أمريكي عن الفترة الممتدة من العام 2013 وحتى نهاية العام 2020.

3.5 نتائج اختبار جذر الوحدة

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون.

جدول 2.5: نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون.

المتغيرات	اختبار (ديكي فولر) الموسع ADF					
	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون
$(percapita\ gdp)$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.414	-2.600	-0.308	*-6.795	*-5.120	*-6.869
(UM) نسبة البطالة	*-4.117	*-3.822	0.451	*-3.465	-2.819	*-3.444
(FP) إجمالي محفظة التمويل الأصغر	-0.257	-2.150	2.686	-6.128*	*-6.039	-* 4.817
(Nb) عدد المقترضين النشيطين	-4.622 *	*-6.171	-0.082	*-9.904	-9.726*	-* 10.049
اختبار فيلبس بيرون (PP)						
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون
$(percapita\ gdp)$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.436	-2.614	-0.399	*-9.965	*-14.15	*-8.342
(UM) نسبة البطالة	-2.161	-2.925	1.373	*-7.092	*-6.964	*-6.890
(FP) إجمالي محفظة التمويل الأصغر	-0.200	-2.28	2.88	*-6.113	*-6.025	*-5.036
(Nb) عدد المقترضين النشيطين	*-4.698	-6.221*	-0.052	-34.47*	-33.72*	*- 20.524

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة 1%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج (E views)

نلاحظ من خلال جدول (2.5) أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى العام، استثناء متغير عدد المقترضين النشيطين الذي كان مستقر في المستوى الأول حسب اختبارين ديكي فوللر وفيلبس براون بثابت ومع ثابت ومتجه، وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار ديكي فولر بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه لجميع المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، وعدد المقترضين النشيطين، ونسبة البطالة)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. مما سبق وبناء على شكل (1.4) تم تحديد نموذج (ARDL) لأنه هو النموذج الأنسب بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة.

4.5 نتائج اختبار نموذج (ARDL)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار نموذج (ARDL) لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول 3.5: نتائج اختبار ARDL لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PER_P)
Selected Model: ARDL(7, 7, 7)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/11/21 Time: 16:33
Sample: 2013Q1 2020Q4
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2229.169	29.68088	75.10456	0.0085
PER_P(-1)*	-2.806879	0.032641	-85.99154	0.0074
NB(-1)	0.002782	8.68E-05	32.03904	0.0199
FP(-1)	0.292230	0.020325	14.37806	0.0442
D(PER_P(-1))	4.613088	0.045482	101.4262	0.0063
D(PER_P(-2))	1.852679	0.029533	62.73176	0.0101
D(PER_P(-3))	3.044566	0.034988	87.01639	0.0073
D(PER_P(-4))	2.840961	0.029769	95.43237	0.0067
D(PER_P(-5))	2.050172	0.017875	114.6944	0.0056
D(PER_P(-6))	2.316398	0.015950	145.2251	0.0044
D(NB)	0.002704	1.68E-05	161.0864	0.0040
D(NB(-1))	0.001753	9.92E-05	17.66985	0.0360
D(NB(-2))	0.002288	0.000100	22.78007	0.0279
D(NB(-3))	0.002824	0.000103	27.46163	0.0232
D(NB(-4))	-0.000204	6.45E-05	-3.163690	0.1949
D(NB(-5))	0.008232	9.74E-05	84.56049	0.0075
D(NB(-6))	0.005200	4.16E-05	124.9643	0.0051
D(FP)	-8.496864	0.078691	-107.9770	0.0059
D(FP(-1))	6.902984	0.035608	193.8629	0.0033
D(FP(-2))	-6.529133	0.077554	-84.18858	0.0076
D(FP(-3))	-2.742968	0.039438	-69.55061	0.0092
D(FP(-4))	-5.845814	0.041754	-140.0076	0.0045
D(FP(-5))	4.420983	0.021015	210.3678	0.0030
D(FP(-6))	-5.502307	0.032420	-169.7198	0.0038

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج (E views)

5.5 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام (Bound test)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول 4.5: نتائج اختبار Bound test للتكامل المشترك في نموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

مستوى المعنوية	الحد الادنىBounds (I_0)	الحد الاعلى Bounds (I_1)	Value	Test-statistic
10%	2.63	3.35	32368.1	قيمة F-statistic
5%	3.1	3.87	2	K
2.5%	3.55	4.38		
1%	4.13	5		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (3)

تبين من الجدول (4.5) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds test)، وتشير النتائج إلى ان القيمة المحسوبة ل F-Statistic والتي بلغت (32368,1)، وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونظرا لوجود تكامل مشترك بناء على نتائج اختبار الحدود السابق فإن النموذج الأمثل هو نموذج (VECM).

6.5 نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج تصحيح الخطأ الموجه للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

جدول 5.5: نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ الموجه للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

VECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PER_P(-1))	4.613088	0.005952	774.9908	0.0008
D(PER_P(-2))	1.852679	0.003716	498.6258	0.0013
D(PER_P(-3))	3.044566	0.004535	671.3033	0.0009
D(PER_P(-4))	2.840961	0.003678	772.4912	0.0008
D(PER_P(-5))	2.050172	0.003181	644.5399	0.0010
D(PER_P(-6))	2.316398	0.003118	742.8294	0.0009
D(NB)	0.002704	4.51E-06	599.7895	0.0011
D(NB(-1))	0.001753	4.48E-06	391.0786	0.0016
D(NB(-2))	0.002288	5.45E-06	419.6805	0.0015
D(NB(-3))	0.002824	6.44E-06	438.6022	0.0015
D(NB(-4))	-0.000204	5.51E-06	-37.04869	0.0172
D(NB(-5))	0.008232	1.33E-05	617.7285	0.0010
D(NB(-6))	0.005200	7.80E-06	666.9208	0.0010
D(FP)	-8.496864	0.012488	-680.4077	0.0009
D(FP(-1))	6.902984	0.012547	550.1617	0.0012
D(FP(-2))	-6.529133	0.009811	-665.4790	0.0010
D(FP(-3))	-2.742968	0.007993	-343.1704	0.0019
D(FP(-4))	-5.845814	0.008059	-725.3536	0.0009
D(FP(-5))	4.420983	0.006424	688.2250	0.0009
D(FP(-6))	-5.502307	0.007256	-758.3154	0.0008
CointEq(-1)*	-2.806879	0.003900	-719.6456	0.0009

R-squared	0.999999	Mean dependent var	-0.316000
Adjusted R-squared	0.999995	S.D. dependent var	43.56624
S.E. of regression	0.098607	Akaike info criterion	-1.947921
Sum squared resid	0.038894	Schwarz criterion	-0.924066
Log likelihood	45.34902	Hannan-Quinn criter.	-1.663947
Durbin-Watson stat	2.988645		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

7.5 نتائج اختبار Wald test لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول 56.5: نتائج اختبار Wald test لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

الفرضية الصفرية	Chi- square	Prob.	القرار	الدلالة
C(5)=0	6189.08	0.0090	رفض الفرضية	وجود علاقة سببية
C(6)=0	12378.16	0.0000	رفض الفرضية	وجود علاقة سببية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

نلاحظ من خلال الجدول (6.5) أن معامل تصحيح الخطأ لدالة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% حسب اختبار ستيودنت، وهذا يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة للدالة والمتغير التابع، أما فيما يخص العلاقة السببية قصيرة الأجل قمنا باختبارها وفق (Wald Test) في جدول (6.5) تبين أن القيمة الاحتمالية Chi-square=(0.0000)، وهي أقل من مستوى دلالة (5%)، وهو ما يقودنا لقبول الفرضية البديلة القائلة بأن معلمات المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشيطين) تختلف عن الصفر عند مستوى دلالة 5%، أي أن (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشيطين) يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (الربع الأول من عام 2013 حتى الربع الرابع من عام 2020)، وقد بينا من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) أن معامل سرعة التعديل بلغ (−1.3867)، ويبين الجدول التالي سرعة وفترة التعديل بين الأجل القصير والطويل:

جدول 7.5: التعديل بين الأجل القصير والطويل.

معامل سرعة التعديل في معادلة التكامل	2.80−
P−Value	(0.0009)
الفترة اللازمة للتعديل	0.35

ملاحظة: تم احتساب الفترة اللازمة للتعديل من خلال $= \frac{-1}{\text{معامل سرعة التعديل}}$

المصدر: الشيخة، (2015): دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي−دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

من خلال الجدول (7.5) نستنتج أن الفترة اللازمة لتعديل أي تغير في أحد المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير تحتاج (0.35) سنة ليحدث آثار في المتغير التابع في الأجل الطويل، أي ما يقارب ثلاثة شهور ونصف.

8.5 نتائج اختبار جودة النموذج الأول

من أجل التحقق من جودة نموذج ARDL لابد من اجراء الاختبارات الإحصائية وذلك على النحو التالي:

1.8.5. التوزيع الطبيعي لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين

يوضح الشكل التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين

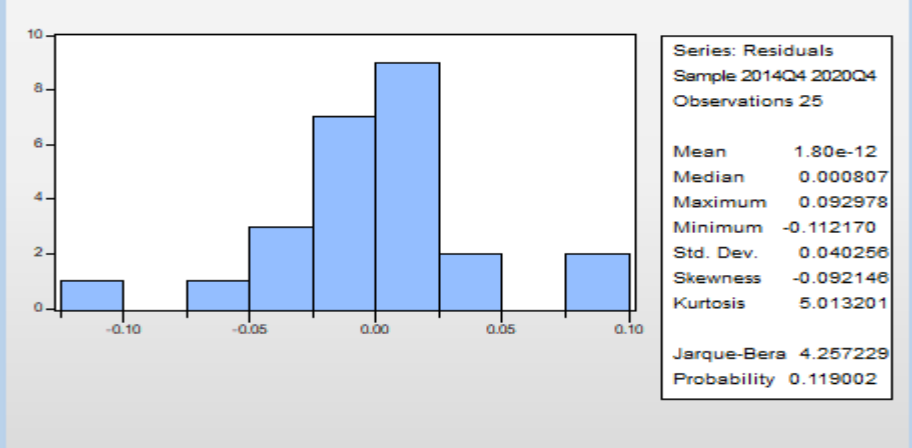

شكل 5-1: اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

بينت نتائج اختبار (Jarque–Bera) في الشكل (1.5) أن قيمة الاختبار بلغت (4.257)، بقيمة احتمالية (0.119002)، وهي أكبر من 5% بالتالي يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.8.5. نتائج اختبار (ARCH) لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ARCH) لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول 8.5: نتائج اختبار ARCH لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.910436	Prob. F(7,10)	0.5353
Obs*R-squared	7.006326	Prob. Chi-Square(7)	0.4282

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة اختبار (ARCH) بلغت (7.006) عند مستوى احتمال (0.4282)، وهذا يعني قبول الفرض العدمي القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

بعد التأكد من جودة النموذج ومن خلال الجدول (5.5) نستنتج ما يلي:

1. تشير النتائج إلى جودة النموذج المقدر وذلك من خلال نتيجة معامل التحديد الذي بلغ (0.99)، حيث تشير إلى أن ما نسبته (99%) من التغير في المتغير التابع المتمثل في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة المتمثلة في (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشيطين)، وما نسبته (1%) تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
2. أن معلمة حد تصحيح الخطأ (معامل سرعة التعديل) سالبة ومعنوية، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يحدد طبيعتها (سلبية أو طردية) من خلال معادلة التكامل المشترك، وأن أي تغير قصير الأجل في أحد المتغيرات التفسيرية لا بد وأن يؤثر بالنموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ (35%).
3. يشير اختبار Wald في جدول (6.5) إلى معنوية معلمات العلاقة القصيرة الأجل بين متغير البعد الاقتصاد للتنمية المستدامة وكلاً من (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشيطين)، وهذا يعكس العلاقة قصيرة الأجل.
4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لإجمالي محفظة التمويل الأصغر، حيث بلغ معامل انحدار محفظة التمويل الأصغر (6.90) وبمستوى معنوية (0.0012) وهي أقل من 5%، مما يعني وجود أثر طردي بين إجمالي محفظة التمويل الأصغر في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

5. بلغ معامل انحدار عدد المقترضين النشيطين (0.0017)، وبمستوى معنوية(0.0016)، وهي أقل من 5% وهذا يدل على وجود أثر طردي لعدد المقترضين النشيطين في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

مما سبق يرى الباحث: أن هذا يتفق مع دراسة (بلقة وآخرون، 2020) والتي توصلت إلى أن صيغة التمويل الأصغر في الجزائر قد أسهم بشكل واضح في دعم التنمية من خلال تمويل المشاريع وامتصاص البطالة، وأيضاً دراسة (مقداد، وعمار،2016) التي توصلت لوجود أثر لسياسات وبرامج التمويل على نمو المشاريع واستدامتها ونمو رأس المال أو زيادة العاملين، بالإضافة لدراسة (بعزيز والمخلوفي، 2018) والتي أبرزت دور برامج التمويل الأصغر وإعتباره من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي من خلال دعم المشاريع المصغرة في الجزائر، ودراسة (حريزي، 2014) التي توصلت لوجود أثر للتمويل الإسلامي على التنمية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد ومحاربة الفقر، ودراسة (Ananda,2018) التي توصلت لوجود أثر للتمويل الأصغر في الهند على التنمية المستدامة، ودراسة (Olu, 2009) التي استنتجت أن مؤسسات التمويل الأصغر تعد من اللاعبين الرئيسيين في الصناعة المالية التي تؤثر ايجاباً الاقتصاد بشكل عام من خلال الخدمات التي تقدمها والوظائف التي تؤديها في الاقتصاد.

وهذا يتفق مع النظرية حيث أن التمويل الأصغر يعمل على توفير مصدر دخل للمستفيد ويزيد من قدراته على الانفاق، ويسهم في ظهور أفكار استثمارية جديدة للمستفيدين وزيادة حجم الأصول لديهم، كما يعمل التمويل الأصغر على تحسين مستوى الادخار الأمر الذي ينكس إيجابياً على النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي من خلال زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي، وزيادة الاستثمار، وخلق أسواق جديدة للسلع المنتجة من المشاريع الصغرى في فلسطين واحلالها محل المستوردات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

9.5 نتائج اختبار النموذج الثاني (أثر التمويل الأصغر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة)

بناء على النتائج السابقة وبالاعتماد على شكل (1.4) فإن الطريقة الأنسب للنموذج الثاني هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والجدول التالي يوضح نتائج نموذج (ARDL) لأثر التمويل الأصغر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

1.9.5. نتائج نموذج (ARDL) للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار نموذج (ARDL) لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

جدول 9.5: نتائج ARDL لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

Dependent Variable: UM_P
Method: ARDL
Date: 02/11/21 Time: 15:59
Sample (adjusted): 2013Q2 2020Q4
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): NB FP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UM_P(-1)	0.473148	0.182605	2.591100	0.0152
NB	2.84E-05	2.43E-05	1.168317	0.2529
FP	0.000892	0.005987	0.148922	0.8827
C	11.86720	4.798293	2.473213	0.0200

R-squared	0.269903	Mean dependent var	26.03548
Adjusted R-squared	0.188781	S.D. dependent var	1.816507
S.E. of regression	1.636086	Akaike info criterion	3.942405
Sum squared resid	72.27298	Schwarz criterion	4.127435
Log likelihood	-57.10727	Hannan-Quinn criter.	4.002720
F-statistic	3.327135	Durbin-Watson stat	1.573830
Prob(F-statistic)	0.034412		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

2.9.5. نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds test):

جدول 10.5: يوضح نتائج اختبار Bounds Test للتكامل المشترك.

Test– statistic	Value	الحد الاعلى Bounds (I_1)	الحد الادنىBounds (I_0)	مستوى المعنوية
قيمة F-statistic	1.9	3.35	2.63	10%
K	2	3.87	3.1	5%
		4.38	3.55	2.5%
		5	4.13	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (4).

وتشير النتائج في الجدول (10.5) إلى أن القيمة المحسوبة ل F-Statistic والتي بلغت (1.9)، وهي أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونظراً لعدم وجود تكامل مشترك بناء على نتائج اختبار الحدود السابق فإن النموذج الأمثل هو نموذج (VAR)

10.5 نتائج اختبار VAR لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

لقد تم اختبار الاستقرارية لمتغيرات نموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين وكان الذي بين أن المتغيرات مستقرة في المستوى الأول وفي المستوى لذلك تم اختيار نموذج (VAR)

1.10.5. تحديد درجات التأخير في نموذج (VAR):

نظراً لحساسية اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون لعدد أو طول فترة الإبطاء، فلا بد لنا قبل تطبيق اختبار التكامل المشترك، من تحديد فترة الابطاء الأمثل للنموذج، ويعتمد ذلك على نموذج الارتباط الذاتي غير المقيد، والجدول التالي يوضح العدد الأمثل لفترات الابطاء في نموذج الدراسة.

جدول 11.5: نتائج اختبار فترات الابطاء لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-606.749	NA	1.65e+15	43.55355	43.69629	43.59719
1	-553.100	91.96957	6.84e+13	40.36434	40.93529	40.53889
2	-550.802	3.447038	1.13e+14	40.84306	41.84221	41.14851
3	-540.514	13.22725	1.11e+14	40.75107	42.17843	41.18743
4	-503.612	39.5385*	1.72e+1*	38.7580*	40.6135*	39.3252*

*** indicates lag order selected by the criterion**
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

نلاحظ من جدول (11.5) أن عدد فترات الابطاء الأمثل وفقاً لجميع المعايير (**SC،AIC** HQ ، FPE،LR) يساوي أربع فترات إبطاء.

2.10.5. نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك اختبار الامكانية العظمى واختبار الأثر.

جدول 12.5: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

اختبار الأثر				
فرض العدم (H_0) عدد متجهات التكامل المشترك	الفرض البديل (H_1)	القيمة الحرجة Critical value	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
$r = 0$	$r > 0$	35.01090	41.9781	0.0078
$r \leq 1$	$r > 1$	18.39771	15.4509	0.123
*Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
اختبار القيمة العظمى				
فرض العدم (H_0) عدد متجهات التكامل المشترك	الفرض البديل (H_1)	القيمة الحرجة Critical value	القيمة العظمى	القيمة الاحتمالية
$r = 0$	$r > 0$	24.25202	26.5271	0.0246
$r \leq 1$	$r > 1$	17.14769	14.91109	0.1028
*Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

يتضح من الجدول (12.5) أن نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد المتجهات يساوى صفر معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل $(r = 0)$ بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه وحيد على الأكثر معنوية، وبذلك نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أكثر من متجه تكامل وحيد. في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر غير معنوية وبالتالي نقبل الفرض البديل مما يعني وجود عدم وجود متجهين للتكامل المشترك. أما

اختبار القيمة العظمى فجاءت نتائجه تدعم نتائج اختبار الأثر حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرض العدمي ($r = 0$) متجه واحد على الأقل معنوية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني وجود متجه تكامل مشترك.

مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشيطين) والمتغير التابع المتمثل في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

3.10.5. نتائج تحليل التباين لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين:

جدول 513.5: تحليل التباين.

FP	NB	Per-P	S.E	Period
0.000000	0.000000	100.0000	44.41432	1
0.261673	0.260715	99.47761	52.15503	2
0.243842	0.441599	99.31456	55.34504	3
0.307501	0.457473	99.23503	56.83807	4
0.482995	0.448718	99.06829	57.61878	5
0.755800	0.442270	98.80193	58.03929	6
1.109234	0.440946	98.44982	58.29517	7
1.524008	0.446331	98.02966	58.48413	8
1.981068	0.457556	97.56138	58.64813	9
2.465413	0.473551	97.06104	58.80595	10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews).

نلاحظ من خلال جدول(13.5) أن متغير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يفسر 100% من أخطاء التباين تعود إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى بينما (99.47) في المرحلة الثانية تعود للمتغير نفسه، وأخذت النسبة في الانخفاض المستمر إلى أن وصلت لأدنى نسبة لها خلال الفترة العاشرة، حيث بلغت(97.06).

كما نلاحظ ان التغير في عدد المقترضين النشيطين تفسر حوالي (26%) من تنبؤ الخطأ في عدد المقترضين النشطين، وارتفعت بشكل مستمر وملحوظ خلال الفترات اللاحقة إلى أن بلغت (47%). كما بلغت أعلى نسبة لإجمالي محفظة التمويل الأصغر خلال الفترة (2.46) خلال الفترة العاشرة، وهذا ما يعكس ويؤكد العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين) وكلاً من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين). كما نلاحظ أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتأثر بإجمالي محفظة التمويل الأصغر، حيث كانت التغيرات في إجمالي محفظة التمويل الأصغر تفسر (0.26) من تنبؤ الخطأ في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة الثانية، وتزايدت بشكل مطرد خلال الفترات اللاحقة إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة العاشرة بنسبة (2.4).

أما متغير عدد المقترضين النشيطين فقد كانت أعلى نسبة لها في القترة العاشرة بنسبة (0.47) وهذا يدل على أن هناك تأثير للتغيرات في عدد المقترضين النشيطين على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

والشكل البياني التالي يوضح الاستجابة الفورية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

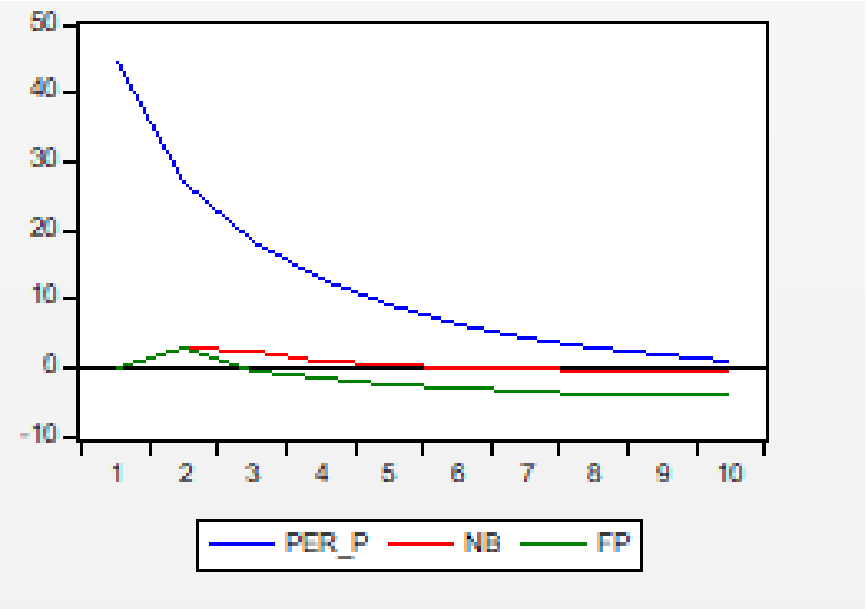

شكل 5-2: الاستجابة الفورية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews).

4.10.5. التحقق من اختبار البواقي:

من أجل التحقق من صحة نموذج VAR لا بد من التحقق من خضوع البواقي للتوزيع الطبعيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً وعدم وجود ازدواج خطي عام.

5.10.5. التوزيع الطبيعي للبواقي:

لا بد من التحقق من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وتم فحص التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Cholesky Test) والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج VAR:

جدول 514.5: نتائج اختبار Cholesky Test للتوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VAR

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 02/16/21 Time: 09:44
Sample: 2013Q1 2020Q4
Included observations: 30

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-2.036204	20.73064	1	0.678542
2	-3.154034	49.73966	1	0.597610
3	1.343107	9.019680	1	0.990812
Joint		79.48998	3	0.998799

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

نلاحظ من خلال جدول (14.5) أن قيمة اختبار بلغت (0.9987) وهي أكبر من 5% ، وهذا يدل على أن بواقي نموذج VAR تتبع التوزيع الطبيعي

6.10.5. اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار (VAR Residual Serial Correlation LM Tests)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي عند مستوى دلالة 5%:

جدول 515.5: نتائج اختبار Correlation LM Tests للارتباط الذاتي.

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 02/16/21 Time: 12:52
Sample: 2013Q1 2020Q4
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	11.62731	9	0.2351	1.355978	(9, 44.0)	0.2372
2	16.02376	9	0.0664	1.961685	(9, 44.0)	0.0676
3	8.448185	9	0.4897	0.951651	(9, 44.0)	0.4918

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

نلاحظ من خلال جدول (15.5) أن قيمة اختبار LM أكبر من 5% ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

7.10.5. التحقق من استقرارية النموذج:

من أجل معرفة كون النموذج المقدر يحقق شرط السكون، وذلك من خلال اختبار (ARCH Root)، والشكل البياني التالي يوضح استقرارية النموذج:

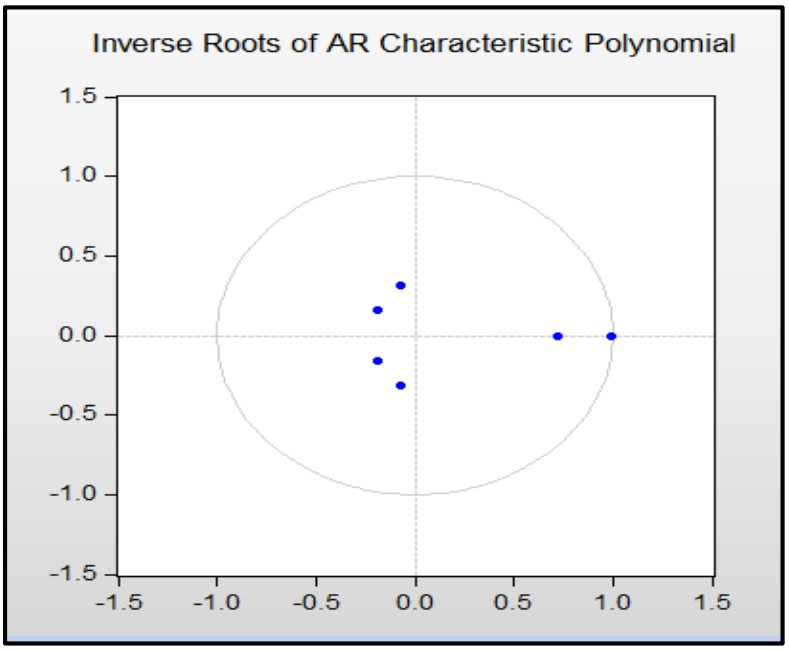

شكل 5-3: اختبار ARCH Roots.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

يتضح لنا من خلال شكل (3.5) بأن النموذج مستقر حيث جاءت جميع النقاط داخل الدائرة وهذا يدل على استقرار النموذج المقدر.

8.10.5. اختبار تجانس حدود الخطأ:

حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، التي تستند إلى العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها، فإن الجدول التالي يوضح اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول 516.5: نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 02/16/21 Time: 13:10
Sample: 2013Q1 2020Q4
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
89.07010	72	0.0841

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

نلاحظ من خلال جدول (16.5) أن قيمة الاختبار بلغت (89.070)، والقيمة الاحتمالية (0.0.0841)، وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني رفض الفرض العدم الذي ينص على عدم تجانس حدود الخطأ، وبالتالي قبول الفرض البديل بمعنى تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

11.5 نتائج نموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

1. وجود علاقة بين محفظة التمويل الأصغر وبين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين. حيث كانت التغيرات في إجمالي محفظة التمويل الأصغر تفسر(0.26) من تنبؤ الخطأ في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة الثانية، وتزايدت بشكل مطرد خلال الفترات اللاحقة إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة العاشرة بنسبة (2.4).
2. وجود علاقة بين عدد المقترضين النشيطين وبين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين، حيث بلغ في الفترة الثانية (0.26)، وأخذ في التزايد المستمر إلى أن بلغ (0.47) خلال الفترة العاشرة.
3. بلغ معامل التحديد المعدل (0.27) وهذا يدل على أن 27 % من التغير الحاصل في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين يعزى للمتغيرات (اجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين)، وأن ما نسبته 73% يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

مما سبق يرى الباحث: أن هذه النتائج تتفق مع دراسة (مقابلة،2020) التي توصلت لوجود أثر إيجابي لمؤسسات التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي ودعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر والبطالة في فاسطين، ودراسة(آدم، 2018) والتي توصلت لوجود دور هام للتمويل الأصغر في مساعدة الفقراء على الوقاية من المخاطر قبل وبعد حدوثها، كما أكدت على الدور الفاعل لخدمات التمويل متناهي الصغر في تحسين وزيادة دخول الفقراء وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً في الدول النامية، ودراسة (الشايب، 2018) التي توصلت لظهور أثر إيجابي على مستوى معيشة المستفيدين والإسهام في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسر الفقيرة حيث أكدت على الدور الاجتماعي والتنموي للتمويل الأصغر، بالإضافة لدراسة (صلى، 2017) التي أظهرت نتائجها أثر التمويل الأصغر على مستوى تنمية المجتمع من ناحية خفض التوتر والعنف الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، ودراسة (حمزاوي، 2017) التي توصلت لوجود حاجة لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر لتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانات الضخمة للتمويل في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة (Oludare,2015) في نيجيريا والتي أكدت على أن استبعاد الفقراء من النظام المالي يسهم وبشكل خطير في عدم قدرتهم على المشاركة في عمليات التنمية، وعدم قدرتهم على الحصول على التمويل يضعهم أمام تحديات بالغة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفر لهم فرص لتحسين دخولهم وتوفير قوت أطفالهم مما يجعلهم في دائرة مفرغة من الفقر، ودراسة (Bhuiyan, 2012) التي وجدت أن توفير الوصول إلى التمويل الأصغر يعمل بطريقة تضمن من

خلالها سبل عيش مستدامة للنساء الفقيرات حول العالم، كما أن دراسة (Goey, 2012) أظهرت نتائجها أن التمويل الأصغر بالإضافة لمحددات أخرى قد يسهم في إحداث تغييرات إيجابية في رفاهية حياة المرأة في تنزانيا.

وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية والمالية التي تؤكد على إيجابية التأثير للتمويل الأصغر على البطالة والفقر، حيث إن التمويل الأصغر يساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي والامن الاجتماعي على المستوى الفردي كما يحد من المشاكل الأسرية، ويعزز من دور المرأة في المجتمع ويعزز فرص توفير عمل متساوية لكلا الجنسين، بالإضافة لتعزيز فرص التحرر المالي لكلا الجنسين، ويرفع من مستوى التعليم ونوعيته، وتحسين الظروف الصحية من خلال تحسين سبل العلاج من خلال توفير فرص للحصول على الرعاية الصحية من المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة، كما يسهم في إشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة الأنشطة الترفيهية في المجتمع، والمساهمة في الحد من البطالة الأمر الذي ينعكس على الحد من الفقر.

12.5 نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على وجود علاقة بين التمويل الأصغر وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين ومن خلال النتائج لمعامل تصحيح الخطأ البالغ (2.80−) وبمستوى معنوية (0.0009)، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل الأصغر وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، كما تبين من نتائج اختبار (Wald Test) أن هناك علاقة بين التمويل الأصغر وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين على المدى القصير. مما سبق نؤكد صحة الفرضية على وجود علاقة بين التمويل الأصغر وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على وجود علاقة بين التمويل الأصغر وبين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين، ومن خلال النتائج الإحصائية تبين وجود علاقة بين التمويل الأصغر وبين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

نتائج اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على وجود أثر للتمويل الأصغر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لإجمالي محفظة التمويل الأصغر، حيث بلغ معامل انحدار محفظة التمويل الأصغر (6.90) وبمستوى معنوية (0.0012) وهي أقل من 5%، مما يعني وجود أثر طردي بين إجمالي محفظة التمويل الأصغر في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين. كما بلغ معامل انحدار عدد المقترضين النشيطين (0.0017)، وبمستوى معنوية(0.0016)، وهي أقل من 5% وهذا يدل على وجود أثر طردي لعدد المقترضين النشيطين في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين، مما يعني قبول الفرضية التي تنص على وجودة أثر للتمويل الأصغر على التنمية المستدامة في فلسطين.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة: والتي تنص على وجود أثر للتمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

من خلال نتائج مكونات التباين تبين أن التغيرات في إجمالي محفظة التمويل الأصغر تفسر(0.26) من تنبؤ الخطأ في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة الثانية، وتزايدت بشكل مطرد خلال الفترات اللاحقة إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة العاشرة بنسبة (2.4). أما عدد المقترضين النشطين فقد بلغ في الفترة الثانية (0.26)، وأخذ في التزايد المستمر إلى أن بلغ (0.47) خلال الفترة العاشرة.

وهذا يعني صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر للتمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.

13.5 النتائج والتوصيات

هدف الباحث لاستعراض النتائج والإستنتاجات والتوصيات والتي توصلت إليها الدراسة، وذلك بهدف التعرف على أثر التمويل الأصغر على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في فلسطين والمتمثلة بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم الاعتماد على البيانات الرسمية الواردة في السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، متمثلة بالبيانات الربعية عن الفترة موضوع الدراسة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعن سلطة النقد الفلسطينية، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية عن الفترة من 2013 – 2020م، حيث تم تجميع البيانات لكل من (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين). ولدراسة وتحليل هذه البيانات وكما تمت الإشارة سابقاً، تم استخدام المنهج القياسي من خلال بناء نماذج الانحدار، وعليه فإن هذا الفصل سيقدم خلاصة الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة، كما سيعمل الباحث على إدراج بعض التوصيات والتي استخلصها من هذه النتائج.

1.13.5. النتائج:

1. أن التمويل الأصغر أثبت قدرته على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال تقديم خدماته للفقراء والحد من البطالة.
2. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لإجمالي محفظة التمويل الأصغر في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة 2013-2020.
3. وجود أثر طردي لعدد المقترضين في فلسطين على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين.
4. وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، وعدد المقترضين في فلسطين) مع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة 2013-2020.
5. وجود علاقة بين كلاً من (محفظة التمويل الأصغر، وعدد المقترضين في فلسطين) وبين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين.
6. وجود أثر لمحفظة التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث كانت التغيرات في إجمالي محفظة التمويل الأصغر تفسر ما نسبته 26% من تنبؤ الخطأ في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين خلال الفترة 2013-2020.

7. تزايد تأثير عدد المقترضين النشطين على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين إلى أن وصل لما نسبته 47%.
8. بلغ معامل التحديد المعدل 27% مما يعني أن 27% من التغير الحاصل في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يعزى للمتغيرات (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين في فلسطين).
9. وجود علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي محفظة التمويل الأصغر، عدد المقترضين النشطين) وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين وكانت الفترة اللازمة للتعديل تحتاج 0.35 من السنة.

2.13.5. الإستنتاجات:

في ضوء النتائج السابقة والتي خلصت إليها الدراسة فإن الباحث خرج بجملة من الإستنتاجات يورها فيما يلي:

1. يوفر التمويل الأصغر حلول مبتكرة ومدرة للدخل لها القدرة على زيادة الإنفاق لدى المستفيدين وبالتالي رفع مستوى المعيشة لديهم.
2. يسهم التمويل الأصغر في ظهور أفكار أستثمارية جديدة تسهم في الحد من ظاهرة البطالة.
3. يساعد التمويل الأصغر على زيادة حجم الأصول ورفع مستوى الإنتاجية مما يسهم في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يؤدي الى تعزيز الاقتصاد بشكل عام.
4. يشكل التمويل الأصغر لدى المستفيدين فرصة لزيادة مدخراتهم وتحسين مستوى المسكن والملبس وبالتالي الحد من ظاهرة الفقر.
5. التمويل الأصغر يمنح الفئات المستهدفة فرصة أفضل في الحصول على مستوى أعلى من الرعاية الصحية وتوفير سبل العلاج وتحسين الصحة العامة.
6. يسهم التمويل الأصغر بدور فاعل في تمكين الشباب من كلا الجنسين وإشباع رغبات الأفراد وزيادة الأنشطة المجتمعية لهم.
7. يعزز التمويل الأصغر من الإنتظام بالدراسة وفرص التفوق بالتعليم من خلال توفير الإحتياجات والمستلزمات الدراسية.
8. يحد التمويل الأصغر من الإعتماد على الغير بحيث يوفر الإستقلالية المالية لكلا الجنسين من خلال توفير فرص عمل متكافئة للجنسين.

9. يساعد التمويل الأصغر على توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة للجميع.

3.13.5. التوصيات:

في ضوء النتائج والإستنتاجات السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. مواصلة التمويل والدعم للمشروعات الصغرى والمتوسطة للتغلب على العقبات التي تواجه المشروعات في فلسطين وإيجاد أدوات تسويقية للمنتجات والخدمات والتي من شأنها تحقيق الاستدامة لهذه المشروعات.
2. إعداد الكوادر البشرية وتوفير الإمكانات المادية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بأساليب علمية متطورة تركز على حاجة السوق وجاذبية الترويج التسويقي والسعي لفتح أسواق جديدة.
3. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة والنماذج في التمويل الأصغر وتقديم وسائل الدعم التي تكفل نجاحها في تحقيق أهدافها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الفلسطينية وطبيعتها.
4. على مؤسسات التمويل مساعدة الباحثين وتوفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة والتي تسهم في جمع المعلومات للخروج بنتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها على مستوى مؤسسات التمويل والإقراض الفلسطينية، وهنا لابد أن يكون هنالك دور لسلطة النقد الفلسطينية في حث هذه المؤسسات على مساعدة الباحثين في هذا المجال.
5. أن تعمل الجهات ذات العلاقة ومؤسسات الإقراض والتمويل في فلسطين على تطوير قدرات العاملين في المجال من خلال توعيتهم بالصيغ التمويلية الحديثة والمتنوعة لتوفير الخيارات للمستفيدين ولتتمكن من تقديم خدماتها لأوسع شريحة ممكنة من الجمهور.
6. إتاحة البيانات والمعلومات الإئتمانية لشركات ومؤسسات التمويل لإنجاح دورها في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.
7. دعم رأس المال المخاطر من قبل الجهات السيادية ومبادرات الإستثمار في مجال التمويل الأصغر للإسهام في إنجاح هذا القطاع، بالإضافة لعمل حملات توعوية للجمهور والأطراف المعنية حول أهمية دور قطاع التمويل في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
8. الإستعانة بمنظمات التصنيف الدولية الخاصة بمجال التمويل الأصغر للحث على المنافسة وتحقيق الإستدامة المالية لشركات ومؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين.

4.13.5. عناوين مقترحة لدراسات مستقبلية:

إستكمالاً للجهد المبذول في هذه الرسالة ومن منطلق أهمية الموضوع والنتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية، فإن الباحث يقدم عناوين لدراسات مقترحة للدارسين في مجال التمويل الأصغر والتنمية المستدامة إثراءاً للبحث العلمي في هذا المجال:

1. دراسة مقارنة بين التمويل المقدم من الجمعيات الخيرية والشركات غير الربحية والشركات الربحية، وأثرها على التنمية المستدامة في فلسطين بإستخدام المنهج القياسي لمعرفة أي من هذه الجهات الأكثر فاعلية وتأثيراً في تحقيق الإستدامة.
2. أثر التمويل على القطاعات الإنتاجية في فلسطين.
3. التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر وأثره على البطالة في فلسطين.
4. مدى كفاءة التمويل الأصغر لمؤسسات الإقراض ودوره في التخفيف من حدة الفقر في فلسطين.
5. دور المصارف في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

1. أبو زينه، م. (2010): دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة – دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
2. أبو سليم، م. (2013): العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية، (بحث خاص، 2013)، مدونة تكنولوجيا التعليم، الموقع الإلكتروني http://alwsa2l.blogspot.com/2013/05/blog-post_21.html#:~:text=ويعدّ%20التعليم%20من%20أهم%20روافد,الأمن%20الاجتماعي%20والاستقرار%20السياسي%20والاقتصادي.
3. أبو شنب، س. (2016): دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر – دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، المملكة الأردنية الهاشمية.
4. أبو ضيف، س. (2016): دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر – دراسة كمية، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الثاني والعشرون، مصر.
5. الأغا، م. وآخرون، (2014): التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة – دراسة ميدانية من وجه نظر العاملين في قطاع غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجدل الثامن عشر، العدد الأول، 2014.
6. الأنصاري، ط. (2017): مفهوم التمويل (مقال منشور، 2017)، صحيفة الرياض، قسم الاقتصاد http://www.alriyadh.com/1572838
7. أور وأخرون، (2005): الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، المعهد المصرفي المصري، مصر.
8. إيرا وآخرون، (2007): التمويل الأصغر وأسواق رأس المال – الإدراج في البورصة والاكتتاب العام الأولي لأربع مؤسسات رائدة، منظمة كالميدو، ومجلس صناديق استثمار رأس المال في قطاع التمويل الأصغر (CMEF).

9. بارود، ن. (2005): متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (6)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين.
10. براجي، ص. وعمران، ز. (2017): إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لإندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه الخضر، الجزائر.
11. بركة، آ. (2014): محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية–دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد. جامعة دمشق، سوريا.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، (2021):
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/
13. بعزيز، س. والمخلوفي، ط. (2018): دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الأول، الجزائر.
14. بلقلة، ب. وآخرون، (2020): دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجاً، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد السابع، العدد الثاني، الجزائر.
15. تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، (2015): موجز تقرير الأهداف الإنمائية الألفية 2015، الأمم المتحدة، نيويورك.
16. تقرير التنمية البشرية، (2013): تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
17. تودارو، م. (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
18. جابر، أ. (2018): أنواع القروض، (مقال منشور، 2018)، إقتصاد مالي، موقع موضوع https://mawdoo3.com/أنواع_القروض
19. الجزيرة نت، (2015): الأهداف الإنمائية الألفية، (مقال منشور، 2015).

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/11/12/الأهداف-الإنمائية-للألفية

20. الجنابي، ن. (2012): نماذج السياسات النقدية والمالية – مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 22(8) ، ص 49-76.
21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020. رام الله، فلسطين.
22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة في الجهاز. رام الله، فلسطين.
23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي للأعوام 2013-2020. رام الله، فلسطين.
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية – إحصائات إنفاق وإستهلاك الأسر. رام الله، فلسطين.
26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): التعليم – إحصائات تراكمية. رام الله، فلسطين.
27. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): الزراعة – الإحصائات الزراعية 2008/2007. رام الله، فلسطين.
28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة، (2014): البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين 2014، رام الله – فلسطين.
29. حريزي، ي. (2014): دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
30. حمزاوي، خ. (2017): دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية – دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
31. حمزة، ح. (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان، الأردن.

32. حمود، ن. (2011): استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(7)، ص179-189.
33. خلف الله، ز. (2018): قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، رسالة دكتوراة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
34. داوود، ح. والسواعي، خ. (2013): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، دار المسيرة، عمان، الأردن.
35. درويش، ر. وجرادي، ف. (2017): التمكين الاقتصادي للمرأة عبر بوابة التمويل الأصغر – تجربة "الإبداع"، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكو)، لبنان.
36. الدعمة، إ. (2009): التنمية البشرية بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
37. دودين، م. (2013): قطاع التمويل الصغير في فلسطين – الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
38. الدويكات، س. (2016): مفهوم التنمية لغةً وإصطلاحاً، (مقال منشور، 2016)، مفاهيم عامة، موقع موضوع https://mawdoo3.com/مفهوم_التنمية_لغة_واصطلاحاً
39. الديملي، م. (2018): قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، العراق.
40. ديوان الموظفين العام، (2017): التقرير السنوي 2016-2017، فلسطين.
41. الرفاعي، س. (2006): إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، تونس.
42. سلطة النقد الفلسطينية، (2020): التقرير السنوي الصادر عن دائرة الأبحاث والسياسة النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية للعام 2020.
43. الشايب، إ. (2018): أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة – دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر.
44. شراكة، (2019): الإتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، الموقع الإلكتروني http://www.palmfi.ps/ar/node/49

45. شراكة، (2019): تقرير الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، للعام 2019.
46. شراكة، (2019): قطاع الإقراض الصغير، صحيفة شراكة، الإتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة).
47. شريقي، ج. (2016): دور التمويل الإسلامي في تحسين مستوى المعيشة – إندونيسيا نموذجاً، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
48. الشوربجي، م. (2004): أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية. مؤتمر العلوم الإدارية الثاني–مواجهة التحديات في عصر العولمة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. ص1–30.
49. الشيخة، ق. (2015): دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
50. شيخة، م. (2011): طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد.
51. شيخي، م. (2012): طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، عمان دار الحامد
52. للنشر، الطبعة الأولي، المملكة الأردنية الهاشمية.
53. صافي، س. (2015): مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E–Views، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
54. صلى، ش. (2017): دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع "دراسة ميدانية فى محافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة المنصورة، مصر.
55. ضمراوي، ب. (2015): تعريف التنمية، (مقال منشور، 2015)، الحياة والمجتمع، تعريفات عامة، موقع موضوع https://mawdoo3.com/تعريف_التنمية
56. طعمه، أ. ومساد، ن. (2019): رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

57. العاني، أ. (2013): التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق – واقع وتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، العراق.
58. عباس، و. (2018): دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر والأردن واليمن، رسالة دكتوراة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
59. عبد الكريم وآخرون، (2013): الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
60. العبدلي، ع. (2007): محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، العدد 32، مصر.
61. عفانة، ل. (2010): إستراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية – محافظة طوباس كحالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
62. عماري، ع. (2008): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
63. العمرو، ح. (2006): تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 3.
64. عطية، ع. (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار ا لجامعية، الاسكندرية.
65. غانم، م. (2010): واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين – دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
66. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، (2020): تقرير النتائج الرئيسية، الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصر.
67. لطرش، د. (2008): متطلبات التنمية المستدامةفي الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
68. المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، (2005): التقرير السنوي للمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، السنة المالية 2005.

69. المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، (2007): مذكرة مناقشة مركزة، قراءة متأنية للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حول قيام مؤسسة كومبارتاموس بالطرح الأولي لأسهمها للأكتتاب العام: دراسة حالة عن أسعار فوائد التمويل الأصغر وأرباحه.

70. مقابله، إ. (2020): أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر، حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض "فاتن" – فلسطين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط.

71. مقابله، إ. (2019): دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – حالة المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 64، المعهد العربي للتخطيط.

72. مقداد، م. وعمار، م. (2016): أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر– دراسة حالة الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 25، رقم 1، 2017.

73. مكافحة الفقر، (2006): نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث عشر، مكافحة الفقر، السعودية.

74. ملياني، ح. وحمادي، م. (2010): واقع التلوث البيئي في الجزائر وسبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية – حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

75. وزارة الصحة الفلسطينية، (2020): التقرير الصحي السنوي 2019، فلسطين.

76. وفا، (2003): مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، الموقع الإلكتروني
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2327

77. وفا، (2018): واقع التعليم الفلسطيني في فلسطين، تاريخ التعليم، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الموقع الإلكتروني
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9010#:~:textتصدرت%20تقرير%20أظهر%20وقد=
%20وزارة,الغوث%20الدولية،%20و359%20يشرف%20عليها

78. آدم، هـ. (2018): دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر.

79. الهيئة العامة للإحصاء، (2017): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2017، الهيئة العامة للأحصاء، مؤشرات، المملكة العربية السعودية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Aghion, B. and Morduch, J. (2005): The Economics of Microfinance, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England.
2. Ananda, S. (2018): Micro Finance in Sustainable Development - A Descriptive Study on Indian Experience, Journal of Economics and Development Vol.13, No.3.
3. BAUM, C. (2013): VAR, SVAR and VECM models. Boston College, Spring 2013, 36-39
4. Bhuiyan, A. and others, (2012): Microfinance and Sustainable Livelihood - A Conceptual Linkage of Microfinancing Approaches towards Sustainable Livelihood, American Journal of Environmental Sciences, Vol.8, No.3.
5. Brooks, Chris, (2008).Introductory Econometrics For Finance, second edit, Cambridge University, New York.
6. Curtis, Glenn (2017) Article entitled: Different needs, different loans https://www.investopedia.com/articles/pf/07/loan_types.asp
7. Engle, R. and Granger, C. (1987): Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica Econometrica, Vol. 55, No. 2.
8. Ford Foundation, (2006): Muhammad Yunus and the Grameen Bank Win the Nobel Peace Prize for 2006. http://www.fordfoundation.org/newsroom
9. Ferdousi, F. (2015): Impact of microfinance on sustainable entrepreneurship development, Journal of evelopment Studies Research, Published by Routledge.
10. Gale, Thomson (2007) Article entitled: Loans

https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/economics-business-and-labor/money-banking-and-investment/loan

11. Goey, H. (2012): The Social Impact of Microfinance - What Changes in Well-Being are Perceived by Women Group Borrowers after Obtaining a Group Loan? - A participatory rural appraisal in Dar es Salaam Region, Tanzania, Master Thesis E, in Sustainable Development, Uppsala University, Department of Earth Sciences.
12. Gujarati, D.N. (2004): Basic Econometrics. 4th Edition, McGraw-Hill Companies.
13. Hauge, S. (1999): Household, Group and Program Factors in Group Based Credit Delinquency, 11th Annual Meeting on Socio Economics, Madison, Wisconsin, USA.
14. Jain, P. and Moore, M. (2003): What makes Microcredit programmes effective? Fashionable fallacies and worldable realities, Institute of Development Studies, England.
15. Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. Econometrica: Journal of the Econometric Society, pp. 1551-1580.
16. Johansen, S. R. (1994). The role of the constant and linear terms in Cointegration analysis of nonstationary variables. Econometric reviews, 13(2), pp. 205-229.
17. Khan, A. (2008): Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice, Published by Islamic Relief Worldwide, United Kingdom.
18. Lukee, K. (2004): Not Just for cointegration: Error Correction Models with Stationary Data, Department of Politics and international Relations, Nuffield College and Oxford University.

19. Maurer, K. (1999): BANK RAKYAT INDONESIA (BRI); INDONESIA (CASE STUDY), Consultative Group to Assist the Poorest (CGAP), Working Group on Savings Mobilization, Germany.
20. Mishra, P. K. (2012): The Nexus between Resource Mobilization by Mutual Funds and Economic Growth in India. *Global Business Review, 13*(1),pp. 123-136.
21. Olu, O. (2009): Impact of microfinance on entrepreneurial development - The case of Nigeria, The International Conference on Economics and Administration, Faculty of Administration and Business, University of Bucharest, Romania.
22. Oludare, F. (2015): Assessment of Microfinance Institutions as Poverty Reduction Mechanism in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.2.
23. Ramaswamy, A. and Krishnamoorthy, A. (2016): The Nexus Between Microfinance & Sustainable Development: Examining The Regulatory Changes Needed For Its Efficient Implementation, European Journal of Sustainable Development, Vol.5, No.3.
24. Robinson, M. (2001): The Microfinance Revolution, Sustainable Finance for the Poor, by the International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, USA.
25. Schreiner, M. (2003): A Cost-Effectiveness Analysis of the Grameen Bank of Bangladesh, Center for Social Development, Washington University.
26. Simanowitz, A., & Walter, A. (2002): Impact, Occasional paper No.3, IDS, Sussex, UK.

الملاحق

ملحق رقم (1) دليل مؤسسات الإقراض المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية – الفروع الرئيسية

دليل مؤسسات الإقراض المرخصة العاملة في فلسطين - بيانات عناوين الإدارة والفروع

إسم مؤسسة الإقراض	مسمى الفرع	المدينة/ البلدة	المحافظة	المنطقة	العنوان بالتفصيل	ص.ب	هاتف	فاكس
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	الإدارة	الإدارة	رام الله والبيرة	المصايف	رام الله - المصايف - عمارة القصر - الطابق الأول	490	02-2951071	02-2951073
شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	الإدارة	الإدارة	رام الله والبيرة	دوار الشهيد ياسر عرفات	شارع مكتبة بلدية رام الله - عمارة البرج الأخضر - الطابق الخامس	-	02-2965991	02-2965992
الفلسطينية للإقراض والتنمية - فتن	الإدارة	الإدارة العامة	رام الله والبيرة	الطيرة	رام الله - الطيرة - شارع الشجرة - عمارة جمال سلام الحمامين	P.O BOX 2446	02-2961470	022961472
الفلسطينية للإقراض والتنمية - فتن	إدارة فروع غزة	مكتب اقليم غزة	غزة	غزة	شارع الجلاء - عمارة بسيسو - الطابق الأول	-	082847068	082847058
شركة أفاد للتمويل والتنمية	الإدارة	الإدارة	رام الله والبيرة	رام الله	شارع يافا - دوار الساعة - عمارة البردوني- الطابق الثالث	البيرة-3816	02-2960390/1/2	02-2982741
شركة أصالة للتنمية والإقراض	الإدارة	الإدارة	رام الله والبيرة	الارسال	البيرة - الارسال - شارع المبعدين - عمارة الوعد - الطابق الثاني	-	02-2400532	02-2402433
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	الإدارة	الإدارة	رام الله والبيرة	البيرة / الدوايع	البيرة - شارع أبو إياد- بالقرب من الصليب الأحمر	-	02-2410510	02-2410592
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	فرع	العاصيون	رام الله والبيرة	رام الله والبيرة	شارع الجهاد - مقابل حديقة الأمم	599	02-2969800	02-2969801
الأونروا	الإدارة	القدس	القدس	الشيخ جراح	شارع 21 رلمان خراشي - الشيخ جراح - القدس	19149	02-5890455	02-5890737

ملحق رقم (2) تقرير الشبكة الفلسطينية للاقراض 2019

Company	عدد الموظفين No. Employees	عدد الفروع والمكاتب No. of Branches and Offices	حجم الصرف (ربعيا) Loans Disbursed (Quarterly)	العملاء النشطين Active Clients	حجم المحفظة القائمة Gross Loan Portfolio	الشركة
FATEN	307	37	$ 14,891,919	33,373	$ 97,902,924	فاتن
VITAS	130	11	$ 3,531,360	11,218	$ 53,522,474	فيتاس
Palestinian Development Fund	31	8	$ 914,900	990	$ 25,396,469	صندوق التنمية الفلسطيني
Pal Banking	48	7	$ 3,397,155	1,005	$ 20,054,912	المؤسسة المصرفية
UNRWA	169	11	$4,435,370	16,227	$ 14,783,987	اونروا
ASALA	55	7	$ 2,718,743	5,305	$ 15,300,295	اصالة
REEF	51	11	$ 710,608	3,827	$ 14,515,741	ريف
ACAD	53	8	$ 1,371,809	4,214	$ 12,364,229	اكاد
ALIBDAA	86	6	$ 2,026,063	4,418	$ 6,623,950	الابداع

ملحق رقم (3) اختبار Bound test للتكامل المشترك لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	32368.11	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ملحق رقم (4) اختبار Bound test للتكامل المشترك لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	1.944767	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ملحق رقم (5) نتائج اختبار فترات الابطاء لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FP NB
Exogenous variables: UM_P
Date: 02/13/21 Time: 19:51
Sample: 2013Q1 2020Q4
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-489.6773	NA	5.90e+11	32.77849	32.87190	32.80837
1	-439.5662	90.19996*	2.73e+10*	29.70441*	29.98465*	29.79406*
2	-438.9663	0.999862	3.44e+10	29.93109	30.39815	30.08050

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (6) تحليل التباين لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين

Variance Decomposition of PER_P:

Period	S.E.	PER_P	NB	FP
1	44.41432	100.0000	0.000000	0.000000
2	52.15503	99.47761	0.260715	0.261673
3	55.34504	99.31456	0.441599	0.243842
4	56.83807	99.23503	0.457473	0.307501
5	57.61878	99.06829	0.448718	0.482995
6	58.03929	98.80193	0.442270	0.755800
7	58.29517	98.44982	0.440946	1.109234
8	58.48413	98.02966	0.446331	1.524008
9	58.64813	97.56138	0.457556	1.981068
10	58.80595	97.06104	0.473551	2.465413

فهرس الملاحق

ملحق 1: دليل مؤسسات الإقراض المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية – الفروع الرئيسية 130

ملحق 2: تقرير الشبكة الفلسطينية للأقراض 2019 ---------- 131

ملحق 3: اختبار Bound test للتكامل المشترك لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين ---------- 132

ملحق 4: اختبار Bound test للتكامل المشترك لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين ---------- 133

ملحق 5: نتائج اختبار فترات الابطاء لنموذج اثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين ---------- 134

ملحق 6: تحليل التباين لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين -------- 134

فهرس الجداول

جدول 1.3: سوق التمويل الأصغر في فلسطين وبعض مؤشرات الأداء الخاصة به للأعوام 2013-2020..... 58
جدول 2.3: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2013-2019 بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015..... 65
جدول 3.3: معدلات البطالة في فلسطين لكلا الجنسين للأفراد من 15 سنة فأكثر للأعوام 2013-2020..... 67
جدول 1.5: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي..... 96
جدول 2.5: نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون 96
جدول 3.5: نتائج اختبار ARDL لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين. 97
جدول 4.5: نتائج اختبار Bound test للتكامل المشترك في نموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 98
جدول 5.5: نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ الموجه للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. 99
جدول 6.5: نتائج اختبار Wald test لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة..... 99
جدول 7.5: التعديل بين الأجل القصير والطويل. 100
جدول 8.5: نتائج اختبار ARCH لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة..... 102
جدول 9.5: نتائج ARDL لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 104
جدول 10.5: يوضح نتائج اختبار Bounds Test للتكامل المشترك..... 105
جدول 11.5: نتائج اختبار فترات الابطاء لنموذج أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 106
جدول 12.5: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 107
جدول 13.5: تحليل التباين..... 108
جدول 14.5: نتائج اختبار Cholesky Test للتوزيع الطبيعي لبواقي نموذجVAR 110
جدول 15.5: نتائج اختبار Correlation LM Tests للارتباط الذاتي..... 111

جدول 16.5: نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ..... 113

فهرس الأشكال

شكل 2-1:المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة..... 27
شكل 2-2: الأبعاد والروابط المتداخلة للعلاقة بين التمويل الأصغر والتنمية المستدامة..... 39
شكل 3-1: توزيع القوى العاملة الفلسطينية 57
شكل 3-2: خارطة مؤسسات الجهاز المصرفي العاملة في فلسطين..... 59
شكل 3-3: توزيع محفظة التمويل بحسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين لسنوات مختارة من 2014-2020..... 61
شكل 3-4: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب توفر البيانات لها في فلسطين..... 63
شكل 3-5 :الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الربع للأعوام 2018-2020 بالأسعار الثابتة (مليون دولار)، سنة الأساس 2015. 64
شكل 3-6: معدلات البطالة في فلسطين لكلا الجنسين للأفراد من 15 سنة فأكثر للأعوام 2013-2020..... 66
شكل 3-7: نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الإستهلاك الشهري للأعوام 2011،2017..... 69
شكل 3-8: معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين للأعوام من 1991-2019. 70
شكل 3-9: معدل الوفيات بين الأمهات في فلسطين للأعوام من 2009-2019. 71
شكل 3-10: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد من سن 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام من 2013-2019..... 72
شكل 3-11: متوسط سنوات الدراسة بين الأفراد من سن 15 سنة فأكثر في فلسطين للأعوام من 2013-2019..... 73
شكل 3-12: التغير في مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين من العام 1998-2008 بحسب توافر البيانات..... 74
شكل 3-13: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، لسنوات مختارة. 75

شكل 3-14: نسبة الأسر التي تستفيد من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، لسنوات مختارة. 76
شكل 4-1: يوضح اختيار النموذج الأفضل بناء على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك..... 83
شكل 5-1: اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 101
شكل 5-2: الاستجابة الفورية. 109
شكل 5-3: اختبار ARCH Roots..... 112

فهرس المحتويات

إقرار .....أ

شكر وعرفان .....ب

مصطلحات الدراسة.....ج

الملخص.....د

Abstract.....هـ

الفصل الأول.....1

1.1 المقدمة.....1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 مبررات الدراسة 4

4.1 أهداف الدراسة 5

5.1 تساؤلات الدراسة.....5

6.1 فرضيات الدراسة.....6

7.1 حدود الدراسة 6

8.1 محددات ومعوقات الدراسة.....6

9.1 مستلزمات الدراسة وأدواتها.....7

10.1 هيكلية الدراسة.....7

الفصل الثاني.....9

1.2 الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر 9

1.1.2. مقدمة.....9

2.1.2. مفهوم التمويل الأصغر 9
3.1.2. أغراض التمويل 10
4.1.2. تعريف القرض 10
5.1.2. أنواع القروض 10
6.1.2. تعريف التمويل الأصغر 12
7.1.2. نشأة التمويل الأصغر 14
8.1.2. الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر 15
9.1.2. مزايا التمويل الأصغر 16
10.1.2. تجارب عالمية للتمويل الأصغر 17
1.10.1.2. بنك راكيات – إندونيسيا 17
2.10.1.2. بنك غرامين – بنغلادش 19
3.10.1.2. بنك كومبارتاموس – المكسيك 20
11.1.2. الاستفادة من التجارب الناجحة فلسطينياً 22
2.2 التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، أهميتها) 23
1.2.2. المقدمة 23
2.2.2. التطور التاريخي للتنمية والتنمية المستدامة 23
3.2.2. مفهوم وأبعاد التنمية 23
4.2.2. الأهداف الإنمائية الألفية 24
1.4.2.2. إنجازات متباينة للأهداف الإنمائية الألفية وخطة جديدة 25
5.2.2. تعريف التنمية المستدامة 26
6.2.2. أهداف التنمية المستدامة 27
7.2.2. أبعاد التنمية المستدامة 33
8.2.2. المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة 34

9.2.2. الفقر وأثره على أبعاد التنمية المستدامة..... 34
1.9.2.2. أثر الفقر على البعد الاقتصادي..... 34
2.9.2.2. أثر الفقر على البعد الاجتماعي..... 35
3.9.2.2. أثر الفقر على البعد البيئي..... 37
10.2.2. علاقة التمويل الأصغر بأهداف التنمية المستدامة..... 37
1.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على الحد من الفقر والبطالة..... 37
2.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة..... 38
3.10.2.2. أثر التمويل الأصغر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة..... 39
3.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها..... 41
1.3.2. مقدمة..... 41
2.3.2. الدراسات المحلية..... 41
3.3.2. الدراسات العربية 44
4.3.2. الدراسات الأجنبية..... 49
5.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة..... 53
1.5.3.2. أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... 53
2.5.3.2. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... 53
3.5.3.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 54
4.5.3.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة..... 54
الفصل الثالث 55
1.3 واقع التمويل الأصغر في فلسطين 55
1.1.3. مقدمة..... 55
2.1.3. أهمية التمويل الأصغر في فلسطين 56

3.1.3. واقع التمويل الأصغر في فلسطين..... 57
4.1.3. قطاع التمويل في فلسطين..... 58
1.4.1.3. قطاع البنوك 59
2.4.1.3. مؤسسات وشركات الإقراض المتخصص 60
5.1.3. توزيع محفظة التمويل بحسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين 60
2.3 مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين 62
1.2.3. مقدمة..... 62
2.2.3. واقع الأهداف الإنمائية في فلسطين 62
1.2.2.3. واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين 64
1.1.2.2.3. الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين..... 64
2.1.2.2.3. معدلات البطالة..... 65
3.1.2.2.3. أنماط الإنتاج والاستهلاك..... 67
2.2.2.3. واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 68
1.2.2.2.3. الفقر 68
2.2.2.2.3. الصحة..... 69
3.2.2.2.3. التعليم..... 71
3.2.2.3. واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في فلسطين 73
1.3.2.2.3. الزراعة..... 74
2.3.2.2.3. المياه والصرف الصحي..... 75
3.2.3. الجهود الوطنية المبذولة في سبيل توطين أجندة التنمية المستدامة 2030..... 76
4.2.3. دور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنفيذ الأجندة العالمية..... 76
5.2.3. واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين 77

الفصل الرابع 79
1.4 مقدمة 79
2.4 منهجية الدراسة 79
3.4 مجتمع الدراسة..... 80
4.4 مصادر البيانات 81
5.4 النموذج القياسي 81
1.5.4. الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير..... 83
2.5.4. اختبار جذر الوحدة..... 84
3.5.4. اختبار التكامل المشترك 85
4.5.4. اختبار الإمكانية العظمى (The Lambda-Max test)..... 87
5.5.4. اختبار الأثر The trace test 88
6.5.4. نموذج (ARDL)..... 88
7.5.4. نموذج تصحيح الخطأ الموجه (Vector Error Correction Model) 88
8.5.4. نموذج متجه تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) 90
9.5.4. العلاقة السببية للنموذج..... 91
6.4 تقييم جودة النموذج المقدر قياسياً..... 91
1.6.4. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera)..... 91
2.6.4. إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)..... 92
3.6.4. نموذج (VAR)..... 92
1.3.6.4. تحليل التباين (Variance Decomposition) 92
2.3.6.4. الاستجابة الفورية (Impulse Response) 92
الفصل الخامس..... 94

1.5 مقدمة 94
2.5 نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات النماذج القياسية..... 94
3.5 نتائج اختبار جذر الوحدة..... 95
4.5 نتائج اختبار نموذج (ARDL)..... 97
5.5 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام (Bound test)..... 98
6.5 نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ..... 98
7.5 نتائج اختبار Wald test لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة 99
8.5 نتائج اختبار جودة النموذج الأول..... 101
1.8.5. التوزيع الطبيعي لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فلسطين 101
2.8.5. نتائج اختبار (ARCH) لنموذج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة..... 101
9.5 نتائج اختبار النموذج الثاني (أثر التمويل الأصغر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة) 103
1.9.5. نتائج نموذج (ARDL) للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة..... 104
2.9.5. نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test) 104
10.5 نتائج اختبار VAR لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين 105
1.10.5. تحديد درجات التأخير في نموذج (VAR)..... 105
2.10.5. نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 107
3.10.5. نتائج تحليل التباين لنموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة..... 108
4.10.5. التحقق من اختبار البواقي..... 110
5.10.5. التوزيع الطبيعي للبواقي..... 110
6.10.5. اختبار الارتباط الذاتي 111
7.10.5. التحقق من استقرارية النموذج..... 111
8.10.5. اختبار تجانس حدود الخطأ 112

11.5 نتائج نموذج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في فلسطين..... 114
12.5 نتائج اختبار الفرضيات..... 115
13.5 النتائج والتوصيات..... 117
1.13.5. النتائج..... 117
2.13.5. الإستنتاجات..... 118
3.13.5. التوصيات..... 119
4.13.5. عناوين مقترحة لدراسات مستقبلية 120
المصادر والمراجع..... 121
الملاحق..... 131
فهرس الملاحق..... 137
فهرس الجداول 138
فهرس الأشكال..... 140
فهرس المحتويات..... 142